

Distr.: General  
4 March 2013  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البند ١٤٩ من جدول الأعمال  
تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/  
يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

## المحتويات

الصفحة

٦	.....	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	.....	ألف - لمحة عامة
٦	.....	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٢	.....	جيم - التعاون الإقليمي للبعثة
١٣	.....	دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة
١٣	.....	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٦٨	.....	ثانيا - الموارد المالية



الرجاء إعادة استعمال الورق



٦٨	.....	لحة عامة	- ألف
٦٩	.....	المساهمات غير المدرجة في الميزانية	- باء
٧٠	.....	المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة	- جيم
٧٠	.....	معاملات الشغور	- دال
٧١	.....	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	- هاء
٧٢	.....	التدريب	- واو
٧٣	.....	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	- زاي
٧٤	.....	خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	- حاء
٧٥	.....	المشاريع السريعة الأثر	- طاء
٧٧	.....	تحليل الفروق	- ثالثاً
٨٢	.....	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	- رابعاً
		موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٦٤/٦٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية	- خامساً
٨٣	.....	الجمعية العامة	- ألف
٨٣	.....	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	- باء
٨٥	.....	مجلس مراجعي الحسابات	- جيم
٩٢	.....	مكتب خدمات الرقابة الداخلية	- دال
٩٤	.....		
			المرفقات
٩٦	.....	تعريف	الأول
٩٨	.....	الخراطم التنظيمية	الثاني
١٠٢	.....	معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	الثالث

يتضمن هذا التقرير ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بما مقداره ٥٧٩ ٤٠٠ ٦٥٤ دولارا. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ٠,٨ في المائة (٦,٤ ملايين دولار) بالمقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستركز العملية على مساعدة الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية، بما في ذلك إيلاء الأولوية لحماية المدنيين ودعم الحكومة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

وستقوم العملية أيضا بتيسير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، ودعم الحكومة فيما تقوم به من بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد ورصد ودعم وسائل الإعلام، وتقديم الدعم في جمع الأسلحة، ورصد الحظر المفروض على الأسلحة، والمحافظة على الاتصال مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار بغية تعزيز الثقة المتبادلة بين عناصر البعثة، ودعم توفير الأمن لأعضاء الحكومة والجهات المعنية الإيفوارية الرئيسية.

وتعزى الزيادة البالغة ١٦,٧ مليون دولار (بنسبة ٩,٢ في المائة) في الاعتماد المرصود للتكاليف التشغيلية أساسا إلى ما يلي: (أ) احتياجات قدرها ١٠ ملايين دولار من الطائرات بدون طيار؛ (ب) زيادة الاحتياجات المتعلقة باستئجار وتشغيل الطائرات؛ (ج) اقتناء معدات الاتصالات اللاسلكية؛ (د) وحدات ومعدات طبية إضافية؛ (هـ) خدمات السلامة والأمن؛ ورفع مستوى المعدات؛ (و) بناء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون. ويقابل الزيادة الإجمالية جزئيا انخفاض الاحتياجات من خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، بسبب تأهيل/إعادة بناء المخزون الوطني من الأسلحة والذخيرة، الذي يتوقع إنجازه بحلول حزيران/يونيه عام ٢٠١٣، وانخفاض الاحتياجات من استئجار أماكن العمل، نتيجة لبناء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون.

ويعزى الانخفاض في الاحتياجات من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغ ١٢,٧ مليون دولار (٤,٥ في المائة) في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) المدفوعات التكميلية التي أذنت بها الجمعية العامة من أجل تسديد تكاليف القوات في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) انخفاض تكلفة السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن والإحلال؛ (ج) انخفاض الاعتماد المخصص لشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات نظرا لأن بعض المعدات تم نشرها بالفعل.

وفي حين أن العدد الإجمالي للموظفين سيظل دون تغيير، يقترح إجراء التغييرات التالية في عنصر الدعم: تحويل ثلاث وظائف دولية (وظيفة واحدة برتبة ف-٣ في قسم

الهندسة، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في قسم الإمدادات، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية في قسم شؤون الموظفين المدنيين) إلى وظائف وطنية، وتحويل ثلاث وظائف دولية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة المؤقتة إلى وظائف ثابتة في الفريق المعني بالسلوك والانضباط.

وتغطي الميزانية نفقات نشر ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ٦٤٥ ٨ فردا من أفراد الوحدات العسكرية، و ٥٥٥ ضابطا من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ١٠٠٠ فرد من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٤٤٨ موظفا دوليا (من بينهم ٣ وظائف مؤقتة)، و ٨٢٥ موظفا وطنيا (منهم ١٣ وظيفة مؤقتة)، و ١٨٩ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٤٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد ربط مجموع احتياجات العملية من الموارد للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بالهدف المحدد للعملية من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج والمنظمة حسب العناصر (البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للعملية من حيث عدد الأفراد إلى هذه العناصر كل على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة للعملية الذين يمكن نسبتهم إلى العملية ككل.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء البشرية منها أو المالية، حسب اللزوم، بالنواتج المقررة التي حدّدها العملية.

### الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة - تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقة (٢٠١٢/٢٠١١)	المخصصات (٢٠١٣/٢٠١٢)	تقديرات التكلفة (٢٠١٤/٢٠١٣)	المبلغ	النسبة المئوية الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٩٣ ٤٣٦,٤	٢٨٥ ٦٧٣,١	٢٧٢ ٩٥٣,٠	(٤,٥)	(١٢ ٧٢٠,١)
الموظفون المدنيون	١١٩ ٠٣٥,٨	١٠٧ ٨١٢,١	١٠٨ ٤٧١,٤	٠,٦	٦٥٩,٣
التكاليف التشغيلية	٢١٢ ٦٣٩,٢	١٨١ ٥٣١,٨	١٩٨ ٢٣٠,٠	٩,٢	١٦ ٦٩٨,٢
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>٦٢٥ ١١١,٤</b>	<b>٥٧٥ ٠١٧,٠</b>	<b>٥٧٩ ٦٥٤,٤</b>	<b>٠,٨</b>	<b>٤ ٦٣٧,٤</b>
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٠٤٨,٦	٩ ١٥٣,٠	٩ ٤٠٦,٢	٢,٨	٢٥٣,٢
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>٦١٤ ٠٦٢,٨</b>	<b>٥٦٥ ٨٦٤,٠</b>	<b>٥٧٠ ٢٤٨,٢</b>	<b>٠,٨</b>	<b>٤ ٣٨٤,٢</b>
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>٦٢٥ ١١١,٤</b>	<b>٥٧٥ ٠١٧,٠</b>	<b>٥٧٩ ٦٥٤,٤</b>	<b>٠,٨</b>	<b>٤ ٦٣٧,٤</b>

الموارد البشرية<sup>(أ)</sup>

المراقبون العسكريون	الوحدات العسكرية المتحدة	الشرطة الأمم المتحدة	الشرطة وححدات المشكّلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون <sup>(ب)</sup>	الوظائف المؤقتة <sup>(ج)</sup>	المتطوعو الأفراد مراقبو الأمم المتحدة	الحكومات	المدنيون	المجموع
<b>التوجيه التنفيذي والإدارة</b>										
-	-	-	-	27	16	-	1	-	-	44
-	-	-	-	26	17	-	2	-	-	45
<b>العناصر</b>										
<b>البيئة الآمنة والمأمونة</b>										
192	8 640	-	-	26	9	-	21	-	-	8 893
192	8 640	-	-	29	13	-	21	-	-	8 900
<b>الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان</b>										
-	-	-	-	32	73	-	34	8	-	147
-	-	-	-	32	74	-	34	8	-	148
<b>توطيد السلام</b>										
-	-	-	-	26	108	-	14	-	-	148
-	-	-	-	29	104	-	14	-	-	147
<b>القانون والنظام</b>										
-	550	1 000	25	25	-	0	34	-	-	1 644
-	550	1 000	25	22	-	0	34	-	-	1 641
<b>الدعم</b>										
-	-	-	-	309	577	20	114	-	-	1 020
-	-	-	-	304	582	16	113	-	-	1 015
<b>المجموع</b>										
192	8 640	1 000	440	808	20	189	42	-	-	11 896
192	8 640	1 000	440	812	16	189	42	-	-	11 896
-	-	-	-	4	(4)	-	-	-	-	-

(أ) يمثل أعلى مستوى مأذون به/مقترح للقوام.

(ب) يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تمول من موارد المساعدة المؤقتة العامة.

ويرد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولا - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - لمحة عامة

١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤). والعملية مكلفة بدعم الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في كوت ديفوار وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام الدائم والاستقرار. وتستند احتياجات العملية من الموارد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى المهام المقررة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢).

٢ - ومدد المجلس، بموجب قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، ولاية العملية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بقراره ٨٨٣٧ من الأفراد العسكريين، يشمل ٦٤٥ ٨ من الجنود وضباط الأركان و ١٩٢ مراقبا عسكريا، و ١٥٥٥ من أفراد الشرطة و ٨ موظفي جمارك. وستساهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خلال فترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق إنجاز النواتج الرئيسية ذات الصلة المبينة في أطر العمل أدناه. وهذه الأطر مجمعة حسب عناصر مستمدة من ولاية البعثة (البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوظيف السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم).

٣ - وستؤدي الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ هدف مجلس الأمن خلال مدة العملية، وتبين مؤشرات الإنجاز التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وحدد حجم الموارد البشرية للبعثة، لكل عنصر من العناصر على حدة، باستثناء موظفي التوجيه التنفيذي والإدارة الذين يحدد عددهم في ضوء حاجة البعثة ككل. ويرد تفسير الفروق في عدد الموظفين، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ضمن كل عنصر على حدة.

٤ - ويوجد مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان، إضافة إلى مكتبين إقليميين يقع أحدهما في بواكيه (القطاع الشرقي) والآخر في دالوا (القطاع الغربي)، وقاعدة لوجستيات أمامية موجودة في ياموسوكرو. وسيكون ما مجموعه ١٥ من المكاتب الميدانية مزودة بالموظفين وجاهزة للعمل في بداية الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤.

### باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٥ - منذ نهاية الأزمة التي أعقبت الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١١، حققت كوت ديفوار تقدما ملحوظا نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وتوجد بالفعل حكومة منتخبة ديمقراطيا تقوم بأداء مهامها، ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٢، اعتمدت الهيئة التشريعية ٢٤ قانونا من بينها ميزانيات الدولة لعام ٢٠١٣، وقوانين ذات صلة بالتمييز ضد المرأة، وإجراء تعديل للدستور يتيح التصديق على نظام روما الأساسي

للمحكمة الجنائية الدولية. وبدأ الرئيس إصلاحات أساسية، من قبيل إنشاء مجلس الأمن الوطني، مما يسر اعتماد الاستراتيجيات ذات الصلة بشأن إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والاقتصاد آخذ في التعافي، في ظل ارتفاع معدلات النمو، بسبب الخطط الإنمائية الوطنية الطموحة، إلى جانب الاستثمارات العامة والخاصة، وتخفيف عبء الدين والمساعدة الدولية.

٦ - وبالرغم من التقدم المذكور أعلاه، تدهورت الحالة الأمنية في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث شنت هجمات ضد قوات الأمن الوطنية بهدف زعزعة استقرار الحكومة، وقد قتل فيها أكثر من ٦٠ شخصا، وجرح كثيرون غيرهم وتشرد الآلاف لفترة مؤقتة، فضلا عن الحوادث التي استهدفت أنصار الرئيس السابق. وأدت هذه الأحداث إلى زيادة انعدام الثقة وعميق الانقسامات في البلد، ولا سيما بين الحزب الحاكم والمعارضة السياسية ومن المتوقع أن تستقر الحالتان السياسية والأمنية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ولكنه سيكون استقرارا هشاً، حيث يظل خطر التدهور قائماً إذا لم تفض عمليات الإصلاح قدماً.

٧ - وفي غرب كوت ديفوار، لا تزال الحالة هشة بصفة خاصة بالنظر إلى وجود أعداد كبيرة من الأسلحة والعناصر المسلحة، بمن فيهم المقاتلون السابقون، والمليشيات والدوزو (dozos) (الصيادون التقليديون)، فضلا عن التنافس على السيطرة على الأراضي والموارد والتحديات المتعلقة بالحدود. وقد زاد انعدام الأمن أيضا في أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك الحوادث الحدودية في الشرق مع غانا المجاورة. وتزايد قدرة قوات الأمن الإيفوارية على كفاءة الحماية الفعالة للسكان، لكنها لا تزال محدودة. وبينما ينتشر إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد، فما زال غير فعال في المناطق التي لا تزال سلطة الدولة فيها محدودة والمناطق التي لا تزال تحت سيطرة الدوزو. ويعتبر الوضع الحالي المتأزم في مالي مصدرا إضافيا محتملا للقلق في مناطق الحدود الشمالية من كوت ديفوار.

٨ - وفي هذا السياق، ستقوم العملية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بتقديم المساعدة إلى الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين ودعم الحكومة في الجهود المبذولة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

٩ - وفي عام ٢٠١٢، عززت العملية وجودها الميداني بإنشاء مكاتب ميدانية جديدة، يقع معظمها في الغرب، دعما للحوار والمصالحة، للتصدي للتحديات الأمنية، وتيسير التسوية السلمية للتراعات على الأراضي وغيرها من النزاعات المحلية. وتهدف زيادة الهيكل الميداني أيضا إلى حشد مختلف كيانات الأمم المتحدة معا دعما للأولويات الحكومية على المستوى

المحلي. وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، سيؤدي الوجود الميداني المعزز إلى دعم أنشطة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الأولوية وزيادة الاتصال مع السلطات المحلية والسكان والتنبؤ بالتحديات الكامنة بمشاركة أكثر فعالية وأنسب من حيث التوقيت. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي تحسين جمع وتحليل المعلومات إلى تحسين رصد التقدم المحرز في تنفيذ مختلف المهام التي صدر بها تكليف على الصعيد الميداني.

١٠ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٢، أنشأت الحكومة الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي وحدة تنسيق مركزية تقوم بتقديم التقارير مباشرة إلى رئاسة الجمهورية من خلال مجالس الأمن الوطني، وتسند إليها مهمة تخطيط وبرمجة وتنفيذ الخطة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبينما تم البدء في مشروع تجربي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ لتسريح ٤٧٠ فردا من المقاتلين السابقين، ليس من المتوقع أن تنجز المهام الوطنية المتمثلة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ومع ذلك، من المتوقع أن تكتسب عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج زخما في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وستواصل البعثة دعم الحكومة في تنفيذ برنامج وطني في هذا الصدد. وتتوقع عملية الأمم المتحدة إحراز تقدم مماثل في مجال إصلاح قطاع الأمن بعد اعتماد استراتيجية وطنية لهذا الغرض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وإنشاء أمانة مجلس الأمن الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ لرصد تنفيذ الاستراتيجية. وستدعم العملية تنفيذ الأنشطة المقررة في الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وستساعد الحكومة في استعراض المؤسسات الأمنية، بطرق من بينها توفير مشورة الخبراء، وبناء القدرات وتقديم الدعم من أجل استعادة العناصر الأمنية الفاعلة في جميع أنحاء البلد. وستساعد العملية أيضا أمانة مجلس الأمن الوطني على تنفيذ استراتيجيتها في مجال الاتصال وفي توعية، وتدريب السلطات المحلية على عملية إصلاح قطاع الأمن وستدعم عملية الأمم المتحدة إعادة تشكيل مؤسسات سيادة القانون وإصلاحها من خلال تنمية القدرات، التي تشمل القضاء والإصلاحات والشرطة، وتقديم المساعدة التقنية، والاشتراك في موقع واحد، وبرامج التوجيه.

١١ - وستواصل العملية دعم الحكومة ووكالات الأمم المتحدة من خلال تقديم المساعدة المتعلقة بالأنشطة الإنسانية وبالإنعاش، ودعم العودة المستدامة للأشخاص المشردين. وقد أطلقت المرحلة الانتقالية المعتمدة على الأنشطة الإنسانية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وبينما لوحظ إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالأمن والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق العودة، تظل الحالة هشة ما دامت عناصر نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن لم تفعل تفعيلًا تامًا، وما دامت الأسباب

الجزرية للتوترات بين المجتمعات المحلية دون علاج. ولئن كانت الأزمة الإنسانية التي أعقبت العنف الذي اندلع بعد الانتخابات تعتبر في حكم المنتهية، مازالت هناك بعض الاحتياجات الإنسانية المتبقية ولا تزال كوت ديفوار تعاني من وجود بعض ثغرات الضعف. وتشمل المجالات ذات الأولوية في مجال الاستجابة الإنسانية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على وجه الخصوص، إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، والأمن الغذائي والتغذية. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دعم عمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لكفالة العودة الآمنة والمستدامة للمشردين داخليا واللاجئين. وستواصل العملية بالتشاور مع الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية تقديم خدمات الدعم اللوجستي من أجل إصلاح الهياكل الأساسية، لا سيما في الجزء الغربي من البلد.

١٢ - وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستقوم العملية أيضا بتيسير الحوار السياسي والمصالحة الوطنية دعما لما تحقق من مكاسب في مرحلة ما بعد الأزمة وإرساء الأساس لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وستستمر الحاجة إلى قيام الممثل الخاص للأمين العام ببذل المساعي الحميدة من أجل تيسير الحوار بين جميع أصحاب المصلحة ودعم عملية المصالحة. وستواصل العملية دعم الحكومة في إطار بسطها لسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال أنشطة الدعوة وبناء قدرات السلطات المحلية، بما فيها أعضاء سلطات المحافظات، وستقوم برصد وسائط الإعلام ودعمها. وتشمل الجوانب الأخرى للأهداف المقررة للولاية تقديم الدعم في مجال جمع الأسلحة، ورصد حظر توريد الأسلحة، والاتصال مع القوات الجمهورية لكوت ديفوار بهدف تعزيز الثقة المتبادلة بين عناصرها، ودعم توفير الأمن لأعضاء الحكومة والشخصيات السياسية الرئيسية المعنية.

١٣ - وستنشر العملية عناصرها من الأفراد العسكريين والشرطة والمدنيين من أجل القيام بما يلي: (أ) توفير الحماية الفعالة للمدنيين؛ (ب) ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها؛ (ج) دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان حماية المدنيين من انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب؛ (د) دعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة؛ (هـ) العمل عن كثب مع الحكومة لضمان تنفيذ التزاماتها بالتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الحكومة.

١٤ - وسيوسع عنصر الشرطة التابع للعملية نطاق وجوده في الميدان من خلال ثلاثة مراكز جديدة في أبنغورو، وأبويسو، وغانبووا لتقديم التوجيه والمساعدة والدعم إلى الشرطة والدرك. وستشارك شرطة الأمم المتحدة المواقع مع أكاديميّي الشرطة والدرك الوطنيتين وستنفذ تشاركا متناوبا في مواقع ٣٠٩ وحدات ميدانية للشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد. وستواصل وحدات الشرطة المشكلة انتشارها في أبيدجان، وياموسوكرو، ودالوا وغبغلو، وفي ضوء الحالة الأمنية الهشة السائدة في الجزء الغربي من كوت ديفوار، ستنتقل وحدات من الشرطة المشكلة إلى سان بدرو وتابو.

١٥ - وستستخدم العملية ثماني طائرات عمودية عسكرية، تشكل ثلاث منها من طراز Mi-24 جزءا من اتفاق اقتسام التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وستقوم الطائرات العمودية من طراز Mi-24 بنقل العناصر الاحتياطية للقوات وقوات الرد السريع في ظل ظروف عدائية، وتنفيذ الإجلاء من أي موقع في أي وقت، وإجراء عمليات البحث والإنقاذ، والاضطلاع بمهام الاستطلاع، وتوفير مركز قيادة محمول جوا، ومرافقة الطائرات العمودية المخصصة للخدمات، ودعم العمليات البرية. ويدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ اعتماد لتوفير نظام طائرة بلا طيار بوصفه مشروعا تجريبيا لإجراء الرصد الجوي الذي لا يمكن القيام به في الوقت الحاضر باستخدام الطائرات المأهولة، ولا سيما في مناطق الغابات الكثيفة الواقعة على طول الحدود مع ليبيريا. وسيكون للنظام قدرة على الرصد المستمر لمنطقة مستهدفة على مدار الساعة واختراق الغطاء الحرجي لتحديد مخبئ الأسلحة والمباني التابعة للجماعات المسلحة. واستنادا إلى نتائج الاستخدام التجريبي الأولي لنظام الطائرات بلا طيار الذي اضطلعت به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيجري إبلاغ مجلس الأمن عن استخدامه في كوت ديفوار قبل نشره في العملية.

١٦ - وتعكس مستويات الموظفين المدنيين في العملية تحويل ٣ وظائف دولية إلى وظائف وطنية، ونقل وإعادة ندب ٢٨ وظيفة، وتحويل ٤ وظائف مؤقتة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة من أجل ضمان ملاءمة هيكل ملاك الموظفين المدنيين لتنفيذ الولاية الحالية للبعثة على نحو فعال وتجيده لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات عن طريق وضع أسس لمقارنة ملاك موظفي العملية مع البعثات الأخرى ومراعاة زيادة حضور البعثة في الميدان.

١٧ - وخلال فترة الميزانية، سيقوم عنصر دعم العملية بما يلي: (أ) إنجاز تشييد قاعدة لوجستيات متكاملة، وهو ما سيفضي إلى إغلاق خمسة مبان مستأجرة، وبالتالي تحقيق

وفورات خلال السنوات الخمس المقبلة؛ (ب) إجراء التحسينات الأمنية اللازمة للعملية في ضوء الحالة الأمنية المتقلبة؛ (ج) تنفيذ تدابير التحسين وضمان استمرارية العمليات في نفس الوقت. وسيولي عنصر الدعم العناية لرصد تكاليف السفر والتدريب، ومراقبة استهلاك الوقود، والسعي إلى تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال شراء تذاكر عودة مدفوعة الثمن مسبقاً للمراقبين العسكريين وضباط الأركان وشرطة الأمم المتحدة. وستقوم العملية بمواءمة وتبسيط هيكل دعم البعثة الخاص بها، بما في ذلك وضع خطة انتقالية مدتها سنتان تهدف إلى إجراء تخفيضات، وتبدأ بتحويل ثلاث وظائف دولية إلى وظائف وطنية وتحويل ثلاث وظائف مؤقتة لموظفين دوليين ووظيفة مؤقتة لموظف وطني إلى وظائف ثابتة خلال دورة الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ومن خلال إجراء استعراض لخطوط الإمدادات، والمواقع، وطرائق تقديم الخدمات، وهيكل الموظفين، مع التركيز على إجراء المزيد من التخفيض في عدد الموظفين الدوليين عن طريق نقل الموظفين من مجالات الدعم إلى المجالات الفنية وتحقيق زيادة في نسبة الموظفين الوطنيين إلى الموظفين الدوليين.

١٨ - وتعكس الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ زيادة الاحتياجات بمبلغ قدره ٤,٦ ملايين دولار (٠,٨ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وهي تعزى أساساً إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للتكاليف التشغيلية بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون دولار، يتضمن: (أ) احتياجات بمبلغ قدره ١٠ ملايين دولار لمشروع تجربي لنظام طائرة بلا طيار استناداً إلى تكلفة مقدرة سنوية تبلغ ١٥ مليون دولار، مع مراعاة عامل تأخير النشر؛ (ب) زيادة الاحتياجات لاستئجار الطائرات وتشغيلها؛ (ج) اقتناء معدات اتصالات لاسلكية؛ (د) وحدات ومعدات طبية إضافية؛ (هـ) خدمات الأمن والسلامة وعمليات تحديث المعدات؛ (و) تشييد قاعدة لوجستيات متكاملة في يوبوغون. وتقابل الزيادة الإجمالية جزئياً بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، بسبب عملية تأهيل/إعادة بناء المرافق الوطنية لتخزين الأسلحة والذخائر، التي من المتوقع أن تنجز بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكذلك انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار الأماكن، بسبب تشييد قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون.

١٩ - وتعزى زيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين البالغة ٠,٧ مليون دولار (٠,٦ في المائة) أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، التي يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالموظفين الدوليين، ويعزى ذلك أساساً إلى تنقيح جدول المرتبات.

٢٠ - ويعزى انخفاض الاحتياجات في فئة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة البالغ ١٢,٧ مليون دولار (٤,٥ في المائة) أساسا إلى ما يلي: (أ) الدفعة التكميلية التي أذنت بها الجمعية العامة من أجل تسديد تكاليف القوات في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) انخفاض تكلفة السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن والاستبدال؛ (ج) انخفاض الاعتماد المخصص لشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات المنشورة مسبقا.

## جيم - التعاون الإقليمي للبعثة

٢١ - لا تزال المناطق الحدودية بين ليبيريا وكوت ديفوار موضع تركيز للعملية، بسبب الشواغل الأمنية والإنسانية، بما في ذلك تحركات الأفراد المسلحين عبر الحدود، والمسائل المتصلة بالأراضي، وزيادة التفاعلات بين المجتمعات المحلية من جراء تحركات اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. ووفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن، ستقوم العملية بزيادة الأنشطة التي تضطلع بها في إطار التعاون بين البعثات مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خارج نطاق عمليات التعاون العسكري المنتظمة على طول المناطق الحدودية بين ليبيريا وكوت ديفوار، بما في ذلك تسيير دوريات حدودية متزامنة على طرفي الحدود، تتبعها اجتماعات مشتركة للعسكريين وضباط الشرطة والمدنيين تشمل السلطات المحلية والزعماء التقليديين من كلا البلدين. وتزيد البعثتان إلى حد كبير من عمليات الاتصال وتبادل المعلومات ذات الطابع الرسمي بين مركز التحليل المشترك للبعثة وعناصر الجيش والشرطة وحقوق الإنسان، وستواصلان تحسين العمليات والتحليل. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، اعتمدت البعثتان وفريقا الأمم المتحدة القطريان خريطة طريق مشتركة للتعاون بين البعثتين في المنطقة الحدودية يجري التركيز فيها على الأمن ومراقبة الحدود؛ وتعزيز سلطة الدولة؛ وعمليات العودة المستدامة والإدماج. وتدعم البعثتان أيضا الدعم إلى اجتماعات منتظمة بين الحكومتين لمناقشة التحديات الأمنية والإنمائية المشتركة التي تواجهها على الحدود.

٢٢ - وستواصل البعثة دعم الجهود الرامية إلى التصدي للأخطار على الصعيد دون الإقليمي، والمساهمة في عملية تضطلع بها أمانة اتحاد نهر مانو لوضع استراتيجية دون إقليمية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للتصدي لتحركات العناصر المسلحة والأسلحة والاتجار غير المشروع عبر الحدود، ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بتنسيقها.

٢٣ - وستواصل العملية تعزيز تعاونها الإقليمي مع كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة الإداري لغرب أفريقيا، حيث تجري مناقشة عدد من المسائل الإدارية واللوجستية،

وتتخذ خطوات لتحديد مجالات التعاون المشترك بغية تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة وضمنان اضطلاع البعثات الموجودة في المنطقة بعملها بفعالية وكفاءة بأقل تكلفة ممكنة. وستواصل البعثة إتاحة أصولها الجوية للبعثات الأخرى على أساس تقاسم التكاليف واسترداد التكاليف فيما يتعلق بتناوب القوات ودعم احتياجات البعثات السياسية الخاصة في المنطقة.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، سيواصل الممثل الخاص للأمين العام وكبار مسؤولي بعثات غرب أفريقيا المذكورة أعلاه الاجتماع والتشاور بانتظام بشأن الحالة السياسية في المنطقة والمسائل ذات الاهتمام المشترك، من قبيل حقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشؤون المدنية، وسيادة القانون، والمسائل المتعلقة بالشرطة.

### دال - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

٢٥ - ستعمل البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم توطيد السلام وفقاً للاستراتيجية الأساسية للإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المتوقع أن تحرز العملية وفريق الأمم المتحدة القطري المزيد من التقدم نحو البرمجة المشتركة لأولويات منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار المرتبطة ببرنامج الحكومة للتنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، مع التركيز بشكل خاص على توطيد السلام. وستقدم البعثة أيضاً الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني فيما يتعلق بتنفيذ نقل هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية إلى جدول أعمال التنمية للحكومة وإلى سائر أعضاء أسرة الأمم المتحدة في البلد.

٢٦ - وسيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوسيع نطاق دوره الداعم للسلطات الوطنية من أجل زيادة تعزيز القدرات على الصعيدين المركزي والمحلي كليهما في مجال التعامل مع المسائل المتصلة بتنسيق الشؤون الإنسانية.

### هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٢٧ - من أجل تيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، حُددت ست فئات من الإجراءات التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالموظفين. ويرد تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ - يتولى المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للعملية وإدارتها بوجه عام.

٢٩ - ويتولى الممثل الخاص للأمين العام رئاسة البعثة، ويساعد الأمين العام في تنفيذ ولاية العملية، ولا سيما فيما يتعلق بجوانب رئيسية لتوطيد السلام من قبيل التصدي لما تبقى من أخطار أمنية وتحديات متعلقة بالحدود، وحماية المدنيين، واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتيسير الحوار بين جميع الأطراف، وتقديم الدعم لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة تشكيل مؤسسات إنفاذ القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويضطلع الممثل الخاص للأمين العام بمسؤولية وضع الرؤية الاستراتيجية والإدارة العامة للبعثة وتنسيق جميع الأنشطة التي تقوم بها أسرة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك توفير استجابة متكاملة للحالة الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي والمسائل المتصلة بالتنمية التي تُشكل عاملاً حاسماً لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. ويتولى الممثل الخاص للأمين العام أيضاً منصب المسؤول المعين للبعثة، ويرأس فريق إدارة الأمن.

٣٠ - ويواصل الممثل الخاص للأمين العام بذل المساعي الحميدة لتشجيع على المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية والمحاورين في المهام التي صدر بها تكليف مؤخرًا، ولا سيما الحوار السياسي والمصالحة. ويوفر مكتب الممثل الخاص للأمين العام الدعم المطلوب لهذه الأنشطة، ويضمن تقديم تقارير دقيقة في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الممثل الخاص للأمين العام التوجيه والإرشاد إلى كل عنصر من عناصر العملية لضمان التنفيذ الكامل لجميع ولايات البعثة ومهام أسرة الأمم المتحدة ككل.

## الجدول ١

## الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية الفرعية	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup> المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
								المجموع	المجموع
<b>مكتب الممثل الخاص للأمين العام</b>									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢	٣	٢	٢	١٠	٧	-	١٧
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢	٥	٤	٣	١٥	٩	١	٢٥
	صافي التغير	-	٢	٢	١	٥	٢	١	٨
<b>مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص لأمين العام للعمليات وسيادة القانون</b>									
	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٣	١	٦	٣	-	٩
	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١	-	١	-	٣	٢	-	٥

الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	و كليل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ -	ف-٤ ف-٢	الخدمـة الميدانية	الفرعي المجموع	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	المتطوعو الأمم المتحدة	المجموع
صافي التغيير	-	-	(٢)	(١)	-	(١)	-	(٤)
مكتب الممثل الخاص للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية والانتعاش والتعمير								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	-	٢	-	١	٣	-	٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١	-	٢	-	١	٣	-	٧
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب المستشار القانوني								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	٢	٣	١	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	١	-	٢	٣	١	٦
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
مركز التحليل المشترك للبعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	-	٢	-	-	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	١	-	٢	-	-	٢
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-	-
الخلية المعنية بالحظر								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	٣	-	-	٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	-	-	-	(٣)	-	-	(٣)
المجموع								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٣	٢	١٠	٨	٤	٢٧	١٦	٤٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٣	٢	١٠	٦	٥	٢٦	١٧	٤٥
صافي التغيير	-	-	-	(٢)	١	(١)	١	١

(أ) يشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

### موجز التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من عنصر الدعم/مكتب رئيس دعم البعثة، ونقل ٣ وظائف برتبة ف-٣ إلى عنصر توطيد السلام/قسم الشؤون السياسية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (نقل وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة من عنصر الدعم/مكتب رئيس دعم البعثة، وإعادة ندب وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى عنصر الدعم/قسم شؤون الموظفين المدنيين)  
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة صافية متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة (نقل وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من عنصر الدعم/مكتب رئيس دعم البعثة)

### مكتب الممثل الخاص للأمين العام

الموظفون الدوليون: زيادة ٥ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون، ونقل وظيفة برتبة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية من مكتب رئيس دعم البعثة)

الموظفون الوطنيون: زيادة وظيفتين (نقل وظيفتين لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة من مكتب رئيس دعم البعثة)

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة متطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة (نقل وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من مكتب رئيس دعم البعثة)

٣١ - يُقترح نقل وحدة تخطيط البعثة من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية/السياسات والتوصيفات الوظيفية المعتمدة من قبل إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني. ويشمل ذلك نقل موظف أقدم لتخطيط البعثة برتبة ف-٥ وموظف لتخطيط البعثة برتبة ف-٣ إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. وتعتبر وحدة تخطيط البعثة بمثابة القدرة المكرسة للتخطيط الاستراتيجي في البعثة. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يكون مقرها في مكتب الممثل الخاص للأمين العام وأن تخضع للرئاسة المباشرة لمدير المكتب. وهي تقدم المشورة التقنية إلى الممثل الخاص والإدارة العليا بشأن سياسات التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي. وهي تساعد أيضاً في توجيه ومراقبة العمليات والآليات الأساسية التي تمكن من تنفيذ ولاية البعثة على نحو متكامل، وتتولى تنسيق الأنشطة المتعلقة بعملية التخطيط المتكامل للبعثات.

٣٢ - وتتألف الوحدة من موظفين اثنين: موظف أقدم لتخطيط البعثة برتبة ف-٥، يتولى رئاسة الوحدة، وموظف لتخطيط البعثة برتبة ف-٣. ويساعد الموظفان مدير المكتب في وضع خطة استراتيجية لتنفيذ الولاية بالتنسيق مع جميع الشعب الأخرى في العملية. وسيتوليان رصد تنفيذ الخطة وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد ورفع تقارير متابعة بشأن النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذا التقييم من أجل تحسين أداء العملية وتقديم توجيهات بشأن الأولويات واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

٣٣ - ويُقترح أيضاً نقل وحدة أفضل الممارسات إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، تمشياً مع الممارسات المتبعة في بعثات أخرى، بغرض زيادة الفعالية وتحسين الإشراف. ويستتبع ذلك نقل موظف لشؤون أفضل الممارسات برتبة ف-٤ من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون إلى مكتب الممثل الخاص. ويعمل موظف شؤون أفضل الممارسات تحت الرئاسة المباشرة لمدير المكتب، مما يسهم في تحسين فرص التعاون وفي التنسيق المركزي للإدارة دعماً للمهام التي يضطلع بها مدير المكتب.

٣٤ - ويُقترح كذلك نقل مكتب مجلس التحقيق، الذي يتألف من موظف في مجلس التحقيق (ف-٣) وأربعة مساعدين في مجلس التحقيق (موظف من فئة الخدمة الميدانية، وموظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة، ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة)، من مكتب رئيس دعم البعثة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، تحت الرئاسة المباشرة لمدير المكتب. ويشكل مجلس التحقيق أداة تحليلية وإدارية تُستخدم على نطاق واسع في إطار عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لأغراض استعراض وتسجيل وقائع الحوادث الخطيرة، بهدف تحديد أي ثغرات موجودة في الإجراءات والسياسات وتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين المساءلة المالية والإدارية. وتعد تقارير المجلس بمثابة الأساس لاتخاذ الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالأفراد المسؤولين. ويقدم مجلس التحقيق تقارير بشأن غالبية أعماله إلى رئيس البعثة، ويعد الاستقلال والسرية عاملين أساسيين في إنجاز أعماله ونجاحها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٧٥ في المائة من القضايا تقع في نطاق الاختصاص الوظيفي لعنصر دعم البعثة، مما قد ينشئ تضارباً في المصالح حين يتعين على رئيس دعم البعثة أن يستعرض النتائج والاستنتاجات المطروحة في قضايا مجلس التحقيق. وسيكفل نقل الوظائف إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام المزيد من الفعالية في تنفيذ ولاية المجلس.

### مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (العمليات وسيادة القانون)

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (نقل وظيفة برتبة ف-٥، ووظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٣ إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام)

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين)

٣٥ - يُقترح نقل وحدة تخطيط البعثة ووحدة أفضل الممارسات إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. ويشمل ذلك نقل موظف أقدم لتخطيط البعثة برتبة ف-٥، وموظف لشؤون أفضل الممارسات برتبة ف-٤، وموظف لتخطيط البعثة برتبة ف-٣، إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام. ويتوافق القرار مع السياسات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، التي تقضي بأن يمر التسلسل الإداري لوحدي تخطيط البعثة وأفضل الممارسات عبر مدير المكتب إلى الممثل الخاص، بهدف تحسين فرص التعاون والتنسيق المركزي للإدارة.

٣٦ - ويُقترح كذلك إعادة ندب مساعد إداري وطني إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تُمنح البعثة تفويضات أعلى للسلطة وأن تُكَلَّف بمهام إضافية تتولى إدارتها حالياً شعبة الموظفين الميدانيين في مقر الأمم المتحدة. والغرض من زيادة التفويضات المذكورة هو زيادة الكفاءة وتحسين الخدمات، وتجاوز الفروق الجغرافية واختلاف التوقيت، والحد من التكاليف. وسيساعد الموظف الوطني من فئة الخدمات العامة في إنجاز عبء العمل المتزايد والتعامل مع تعقيدات المعاملات اليومية المتصلة بالموظفين. ولن يؤثر نقصان المساعد الإداري الوطني على عمل المكتب.

### الخلية المعنية بحظر الأسلحة

الموظفون الدوليون: نقصان ٣ وظائف (نقل ٣ وظائف برتبة ف-٣ إلى قسم الشؤون السياسية)

٣٧ - يُقترح ضم جميع مهام الخلية المعنية بحظر الأسلحة إلى قسم الشؤون السياسية للاستفادة من فرص التعاون وتحسين الرقابة على أنشطة الخلية المعنية بحظر الأسلحة. وتضم الخلية ثلاثة موظفين دوليين برتبة ف-٣ (موظف لإعداد التقارير، وموظف لشؤون رصد الأسلحة، وموظف جمارك) سيجري نقلهم إلى قسم الشؤون السياسية. وسيتيح هذا النقل للعملية أن تحسن تنفيذ ولايتها في رصد تنفيذ الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، ورصد تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة، ومساعدة حكومة كوت ديفوار في مراقبة

الحدود، مع التركيز بشكل خاص على تحركات المقاتلين أو نقل الأسلحة عبر الحدود، ورصد حالة اللاجئين الليبريين بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

### العنصر ١ : البيئة الآمنة والمأمونة

٣٨ - يبين العنصر ١ الإنجازات الرئيسية المتوقعة فيما يتعلق بتحقيق استقرار الحالة الأمنية، بما في ذلك تقديم الدعم للحكومة في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية والتحديات المتعلقة بالحدود. وما زالت حماية المدنيين إحدى المهام الرئيسية الواجبة، وسيصبح أيضاً تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن الوطني ونزع سلاح المقاتلين السابقين من جميع أطراف النزاع وتسريحهم وإعادة إدماجهم، من المجالات ذات الأولوية للبعثة.

٣٩ - وستسهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تحقيق استقرار الحالة الأمنية من خلال دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديدات الأمنية في الغرب وفي أيدجان وفي الشرق، وللتحديات المتعلقة بالحدود والتي تشمل تحركات عبر الحدود لجماعات مسلحة قادمة من ليبيريا وغانا، ومتابعة الحالة عن كثب على الحدود الشمالية مع مالي. وستواصل العملية جهودها الاستباقية في تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين، بسبل من بينها تعديل انتشار الأفراد العسكريين والمدنيين بحسب الضرورة لضمان وجود الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين في المناطق مثار القلق. وستجري البعثة أيضاً أنشطة عسكرية لردع التهديدات مع التركيز على مناطق الحدود. وسيضطلع العنصر العسكري بالعملية بعمليات متنقلة نهارية وليلية مكثفة ظاهرة للعيان، وسيزيد من الدوريات المشتركة التي يجريها مع عنصر الشرطة بالعملية، ومع المؤسسات الأمنية الوطنية والإقليمية، بهدف الإحاطة الدائمة بالأوضاع القائمة، وردع المفسدين، وطمأنة السكان، والتحوط لمواجهة الاشتباكات بزيادة عدد القوات في المناطق غير المستقرة. وستجري الوحدات العسكرية أيضاً دوريات بعيدة المدى بانتظام، ودوريات منتظمة، واستطلاعات جوية، ودوريات على الحدود، وستسهم في حماية أعضاء الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين من السياسيين.

٤٠ - وستواصل البعثة رصد تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٠٤٥ (٢٠١٢)، بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار، عن طريق تفتيش الأسلحة والذخائر وما يتصل بها من مواد ذات صلة بالحظر. وستتولى العملية أيضاً جمع الأسلحة والأعتدة الأخرى التي تُجلب إلى كوت ديفوار بما ينتهك حظر توريد الأسلحة، والتخلص منها حسب الاقتضاء.

٤١ - وستقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم إلى الهيئة المنشأة حديثاً المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جهود نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم،

ريثما تتوافر خيارات لإعادة إدماجهم على المدى الطويل، بما فيها الخيارات المقدمة من شركاء التنمية، وتوفير فرص إعادة الإلحاق القصير الأجل (لمدة تصل إلى سنة واحدة) للمقاتلين السابقين من القوات المسلحة للقوى الجديدة السابقة وقوات الدفاع والأمن السابقة ممن لم يتسن استيعابهم في القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والشباب المرتبطين بالقوات الجمهورية لكوت ديفوار، والمقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة التقليدية، والأعضاء السابقين للميليشيات، والأعضاء السابقين لجماعات الدفاع الذاتي، والمقاتلين السابقين في كوت ديفوار وخارجها، مع التركيز على العاملين منهم داخل البلد الذين يؤثرون على الأمن، ولا سيما في أبيدجان وما حولها وفي الغرب.

٤٢ - وسيشمل الدعم التقني والمشورة المقدمان إلى السلطة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى المعنية بالموضوع، إسداء المشورة التشغيلية وتقديم المساعدة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات والبرامج، ولا سيما تنفيذ البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعهّد قاعدة بيانات يجري بانتظام تحديثها والتحقق منها وكفالة أمنها وشفافيتها. وستتولى العملية على وجه الخصوص الدعوة إلى إيجاد حلول لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي المستدامين المقرر أن توفرهما الحكومة للمقاتلين السابقين بدعم من شركاء التنمية الدوليين.

٤٣ - وستضطلع العملية بدور تنسيقي مع الأطراف المعنية والشركاء، حيث تقدم الدعم التشغيلي المباشر لعملية نزع السلاح والتسريح، وتساعد في توزيع المواد المساعدة في المراحل الأولى لإعادة الإلحاق، وتدعم تنفيذ برنامج يهدف إلى الحد من العنف المجتمعي في جميع أنحاء البلد متصل ببرامج جمع الأسلحة على صعيد المجتمع المحلي، كما تدعم تقديم المساعدة اللازمة لإعادة المقاتلين المسلحين الأجانب إلى أوطانهم وإعادة المقاتلين الإيفواريين المتبقين في الخارج إلى وطنهم.

٤٤ - وفي الوقت نفسه، ستواصل العملية دعم الحكومة بالمساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ أنشطة جمع الأسلحة في إطار نزع سلاح المدنيين.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-١ عدم ورود تقارير عن وجود جماعات مسلحة تمسدد السكان المدنيين (٢٠١١/٢٠١٢: ٩٢؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر)	١-١ تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار
١-١-٢ قيام الحكومة الإيفوارية بإعادة تشكيل قوات جمهورية لكوت ديفوار عاملة منظمة مشمولة بالإصلاح، مع فصل واضح للمهام والمسؤوليات	
١-١-٣ الامتثال التام للحظر المفروض على توريد الأسلحة (٢٠١١/٢٠١٢: ٢٥٤: عملية تفتيش لم تسفر عن ضبطيات من أصل ما مجموعه ٦٨٥ عملية تفتيش؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: عدم الإبلاغ عن أي حوادث؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: عدم الإبلاغ عن أي حوادث)	

### النواتج

- ٤٣٨ ٠٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٢٠ دورية في اليوم × ١٠ جنود للدورية الواحدة × ٣٦٥ يوماً) تشمل دوريات بعيدة المدى ومختلطة بهدف تكثيف الوجود الظاهر للعبان بما يفضي إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق الأمن والأمان مما يساعد على تعزيز ولاية العملية فيما يتعلق بتوفير الحماية للمدنيين
- ٤٢ ٩٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات بعيدة المدى (٣ دوريات بعيدة المدى في اليوم × ٢٥ جندياً للدورية الواحدة × ٥٢ أسبوعاً × ١١ كتيبة (٤ في قطاع الغرب و ٣ في قطاع الشرق و ٤ في قطاع أبيدجان)
- ٢ ٦٥٢ ساعة طيران للدوريات الجوية الاستطلاعية (٤٤٠ ساعة طيران تقوم بها ٣ مروحيات من طراز Bell-212 و ٢١٢ ساعة طيران تقوم بها مروحتان من طراز MI-17) تُركز أساساً على طلعات الاستطلاع الجوي/الدوريات الجوية (بما في ذلك منطقة الحدود)، وتُركز أيضاً على عمليات نشر وانتشال القوات، ومساندة شرطة الأمم المتحدة، ودوريات المراقبة العسكرية التابعة للأمم المتحدة، والعمليات العسكرية الجوية الأخرى
- ١ ٩٨٠ ساعة طيران تقوم بها مروحيات مسلحة في دوريات على المنطقة الحدودية في ليبيريا وكوت ديفوار

- ٦٢ ٠٥٠ يوماً من أيام عمل أفراد الدوريات المتنقلة للمراقبين العسكريين (مراقبان عسكريان لكل دورية × ٥ دوريات في اليوم × ١٧ موقعاً للأفرقة × ٣٦٥ يوماً (موقعان للأفرقة في قطاع أبيدجان، و ٩ مواقع للأفرقة في القطاع الغربي، و ٦ مواقع للأفرقة في القطاع الشرقي)
- ٤٢ ٧٠٥ أيام من أيام عمل أفراد أمن القوات (١١٧ فرداً × ٣٦٥ يوماً) لتوفير الحماية المباشرة لأعضاء الحكومة الإيفوارية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين من السياسيين
- ٢٠٨ أيام من أيام عمل أفراد دوريات الزوارق (زورقان × يومان كل أسبوع × ٥٢ أسبوعاً) تركز على مناطق البحيرات الشاطئية في أبيدجان
- المشاركة في ٢٤ اجتماعاً بشأن التعاون الإقليمي وفي ما بين البعثات، بما في ذلك مع لجنتي الدفاع والأمن التابعتين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في ليريا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وأي وجود آخر للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، تركز على احتواء تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود، وتنفيذ عمليات لمكافحة نقل الأسلحة بصورة غير مشروعة
- إسداء المشورة إلى القوات المسلحة الإيفوارية مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتها مع السكان المحليين، وذلك عن طريق تسيير دوريات مشتركة يومياً وعقد ما لا يقل عن اجتماع إقليمي واحد شهرياً
- إجراء تدريبات شهرية وتوفير الدعم اللوجستي للقوات العسكرية الوطنية لأغراض الأنشطة العسكرية المشتركة المقررة. بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، وفي ضرورة حماية المدنيين
- إيفاد ٢٤ بعثة تقييم متكاملة لجمع المعلومات عن الأخطار المحتملة التي تهدد السكان المدنيين
- إعداد ١٢ تقريراً كي تُقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة، والتعاون مع هيئة الجمارك الإيفوارية بشأن المسائل المتعلقة بالسلع المحظورة
- إجراء ١٥ عملية تفتيش أسبوعية على حمولات موجودة على متن الطائرات والمركبات في الموانئ البحرية والجوية والمطارات الإيفوارية والقيام شهرياً بإجراء ٦٠ عملية تفتيش على الأسلحة في المنشآت الإيفوارية العسكرية والتابعة للدرك والشرطة
- توفير الدعم من خلال تنفيذ ٣٠ مشروعاً على صعيد المجتمع المحلي في إطار البرنامج المعني بالحد من العنف المجتمعي بهدف تعزيز أمن المجتمع والتماسك الاجتماعي ومساندة البرامج المجتمعية لجمع الأسلحة
- تنظيم ما يزيد على ٣٠ مهمة للتخلص من الذخائر المتفجرة، بحسب ما تطلبه المؤسسات الوطنية و/أو منظمات المجتمع المدني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-١ تعمل اللجان الأمنية على الصعيد المحلي، بما في ذلك الولاية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، والدرك، والشرطة، والجمارك، والمجلس العام ورؤساء البلديات، بكامل قدراتها في ما لا يقل عن ٤٠ مقاطعة من أصل ما مجموعه ١٠٧ مقاطعات (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠)	٢-١ تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال حماية المدنيين

### النواتج

- إسداء المشورة إلى السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية بشأن الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك عقد ٢٤ اجتماعا من أجل تعزيز الوعي بالمسؤولية عن الحماية
- تعزيز آليات الإنذار المبكر المحلية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني لتعزيز فعالية ١٠ لجان أمنية محلية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع اللجان وأعضاء اللجنة
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات المحلية في المناطق الحدودية في غرب البلد، سعيا لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات المحلية في كوت ديفوار وليبريا (الشؤون المدنية)
- تنظيم ٧ دورات للتدريب والتوعية لفائدة ٥٠٠ من موظفي السلطات المحلية، ومقدمي الخدمات، والعاملين في مؤسسات الأمن ومؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك نظام قضاء الأحداث، وذلك فيما يتعلق بحماية الأطفال، والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى والمساءلة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٣-١ تفعيل وتنفيذ الحكومة للاستراتيجية الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٣-١ نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم
٢-٣-١ زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين يتم نزع سلاحهم وتسريحهم (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٤ ٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٠ ٠٠٠)	

### النواتج

- إسداء المشورة في مجال السياسة العامة والمجال التقني إلى الهيئة المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال عقد اجتماعات أسبوعية وإتاحة خبراء متفرغين فيما يتعلق بوضع برنامج وطني

جديد لترع سلاح المقاتلين السابقين الإيفواريين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، استناداً إلى معايير للأهلية تتسم بالوضوح والصرامة؛ ووضع قاعدة بيانات آمنة وشفافة تُستحدث بشكل منتظم؛ وإعمال طرائق عادلة للتحقق؛ والاضطلاع بعملية للرصد والتقييم؛ ووضع برامج للتوعية والتوجيه للمقاتلين السابقين، والمسائل المتصلة بالإيواء في المخيمات، والتنسيق مع الاستراتيجية الوطنية لترع السلاح ومع الشركاء في مجال التسريح وإعادة الإدماج، ووضع نظام تمويل متوازن وشفاف

- تقديم مساعدة عملية إلى حكومة كوت ديفوار فيما يتعلق بتزع سلاح ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ مقاتل سابق وإعادة إدماجهم، بوسائل تشمل إجراء عمليات التسجيل، والفحص، والإدارة وتقديم الخدمات ذات الصلة في ثلاثة إلى ستة مواقع لترع السلاح والتسريح
- استلام وتسجيل ٣ ٠٠٠ سلاح و ٣ أطنان من الذخيرة في سياق عمليات نزع السلاح والتسريح
- إجراء ١٥ نشاطاً من أنشطة التحقق بشأن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة والمليشيات خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات، بالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، في أماكن منها معسكرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار ومراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي المناطق الحدودية

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

- ٤-١ إعادة إلحاق المقاتلين السابقين الإيفواريين من ١-٤-١ زيادة العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين الذين يتلقون المساعدة في مجال إعادة الإلحاق (٢٠١٢/٢٠١١: صفر؛ العناصر المسلحة الإيفوارية المقيمة في البلدان الأجنبية وتسريحها وإعادةها إلى الوطن ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٤ ٠٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٠ ٠٠٠)
- ١-٤-٢ زيادة العدد الإجمالي للعناصر المسلحة الإيفوارية الموجودة في البلدان الأجنبية التي يجري نزع سلاحها وتسريحها وإعادةها إلى الوطن (٢٠١٢/٢٠١١: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٣٠٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢ ٥٠٠)
- ١-٤-٣ عدم الإبلاغ عن أي حالات جديدة لتجنيد الأطفال واستغلالهم كجنود (٢٠١٢/٢٠١١: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر)
- ١-٤-٤ اضطلاع الأطراف المشاركة في أزمة ما بعد الانتخابات بإعداد وتنفيذ اتفاق رسمي يضع حداً لقتل الأطفال وتشويههم، وإعادة تجنيد الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة واستخدامهم، وشن الهجمات على المدارس واحتلالها والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال

## النواتج

- تقديم المساعدة في مجال السياسة العامة والمشورة العملياتية إلى حكومة كوت ديفوار، عن طريق الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل تشمل عقد اجتماعات أسبوعية بشأن تخطيط وتنفيذ المساعدة في مجال إعادة إلحاق المقاتلين السابقين وإتاحة خبراء متفرغين للسلطة على سبيل الدعم المباشر للتخطيط المتصل بالعمليات وتقديم الدعم اللوجستي والخبرة في مجال التوعية ورصد وتقييم العمليات التي تقوم بها الهيئة
- تقديم المساعدة إلى الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للحكومة فيما يتعلق بإعادة ٢٥٠٠ مقاتل سابق إيفواري موجودين في أحد البلدان الأجنبية إلى كوت ديفوار ونزع سلاحهم وإعادة إلحاقهم. وتوزيع ٢٥٠٠ من مجموعات مواد إعادة الإلحاق على المقاتلين السابقين المسرحين والعائدين إلى الوطن
- تدريب ١٠٠ مقاتل سابق للعمل كمتقفي أقران في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوعية ١٥٠٠ مقاتل سابق بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق تنظيم دورات تدريبية فصلية وتيسير حصولهم على خدمات المشورة والفحوص الطوعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- إجراء الرصد اليومي لمدى امتثال جميع الأطراف بوضع حد لاستخدام الأطفال الجنود ومنع إعادة تجنيدهم و/أو إعادة إلحاقهم بالمقاتلين البالغين
- القيام بأنشطة الدعوة وعقد اجتماعات منتظمة مع الهيئة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشأن وضع وتنفيذ استراتيجية من أجل إدماج الشباب المعرضين للخطر في برامج إعادة الإدماج التي تضطلع بها الهيئة

## العوامل الخارجية

تواصل الهيئة المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعزيز قدراتها كما تقدم لها الحكومة الموارد الكافية لتنفيذ برنامج متعدد السنوات لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم من الشركاء الدوليين. هناك تحسن في قدرات القوات الجمهورية لكوت ديفوار وفي أدائها، كما يتواصل الدعم المقدم من الجهات المانحة الثنائية.

يجري وضع الإطار القانوني والآليات المتعلقة بإعادة المقاتلين الإيفواريين الموجودين في الخارج والمقاتلين الأجانب في كوت ديفوار إلى أوطانهم، وذلك بالتنسيق مع البلدان الأخرى.

الجدول ٢  
الموارد البشرية: العنصر ١، البيئة الآمنة والمأمونة

الفئة		الموظفون الدوليون							
الاجموع		الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	صافي التغير	ثانياً - الوحدات العسكرية	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	صافي التغير	ثالثاً - الموظفون المدنيون
الاجموع	متطوعو الموظفين الأمم المتحدة الوطنيين	الاجموع الفرعي	الخدمية الميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	عام - أمين عام مساعد	وكيل أمين عام	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١٩٢									٢٠١٣/٢٠١٢
١٩٢									٢٠١٤/٢٠١٣
-									صافي التغير
٨ ٦٤٥									٢٠١٣/٢٠١٢
٨ ٦٤٥									٢٠١٤/٢٠١٣
-									صافي التغير
مكتب قائد القوة									
٥	-	٣	٢	-	-	-	٢	-	٢٠١٣/٢٠١٢
٦	-	٣	٣	١	-	-	٢	-	٢٠١٤/٢٠١٣
١	-	-	١	١	-	-	-	-	صافي التغير
مركز العمليات المشتركة									
٣	-	-	٣	٢	-	١	-	-	٢٠١٣/٢٠١٢
٥	-	-	٥	٣	١	١	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣
٢	-	-	٢	١	١	-	-	-	صافي التغير
قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج									
٤٠	١٩	٥	١٦	١	٨	٦	١	-	٢٠١٣/٢٠١٢
٤٤	١٩	٩	١٦	١	٨	٦	١	-	٢٠١٤/٢٠١٣
٤	-	٤	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
قسم إصلاح قطاع الأمن									
٨	٢	١	٥	١	١	٢	١	-	٢٠١٣/٢٠١٢
٨	٢	١	٥	١	١	٢	١	-	٢٠١٤/٢٠١٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير
٥٦	٢١	٩	٢٦	٤	٩	٩	٤	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ للموظفين المدنيين

الموظفون الدوليون									
ثالثا - الموظفون المدنيون	و كبل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الأمم الوطنية <sup>١)</sup> المتحدة	متطوعو الموظفون الأمم الوطنية	المجموع
صافي التغير	-	-	١	٢	٣	٤	-	٧	
المجموع (أولا - ثالثا)									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٨ ٨٩٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٨ ٩٠٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	٧

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

### العنصر ١، البيئة الآمنة والمأمونة: موجز التغييرات المتعلقة بملاك الموظفين

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ٣ وظائف (إعادة نذب ووظيفة برتبة ف-٣ من عنصر الدعم/قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونقل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية من عنصر الدعم/قسم الأمن، وإعادة نذب ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى عنصر الدعم/قسم شؤون الموظفين المدنيين، واستبقاء الوظيفة برتبة ف-٣ التي ظلت شاغرة لمدة سنتين)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٤ وظائف (إعادة نذب وظيفتي موظف في وطني ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من عنصر توطيد السلام/مكتب الاتصال والإعلام، وإعادة نذب ووظيفة موظف في وطني من عنصر القانون والنظام/مكتب مفوض الشرطة)

### مكتب قائدة القوة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ووظيفة واحدة (نقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية من قسم الأمن) ٤٥ - يقترح نقل وظيفة مساعد إداري من فئة الخدمة الميدانية من قسم الأمن من أجل زيادة قدرات الدعم الإداري في مكتب قائد القوة. ونظرا للطابع الحساس الذي تتسم به بعض المعلومات التي يتعامل معها المكتب، فمن الأساسي إتاحة مساعد إداري دولي لكفالة سرية الأنشطة الإدارية للمكتب وإدارتها على نحو سلس. وستتيح هذه الوظيفة أيضا استمرارية العمل، حيث سيكون شاغل الوظيفة من الموظفين المدنيين غير الخاضعين للتناوب المنطبق على الأفراد العسكريين. وسيتولى شاغل الوظيفة تقديم الدعم الإداري إلى قائد القوة

ونائب قائد القوة، وكفالة تبسيط المعلومات وتحسين التنسيق مع الأقسام الفنية وأقسام الدعم التابعة للعملية.

### مركز العمليات المشتركة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفتان (إعادة ندب ووظيفة برتبة ف-٣ من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ونقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية من قسم الأمن، وإعادة ندب ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين)

٤٦ - اضطلع مركز العمليات في نيويورك ببعثة تقييم في عام ٢٠١٢ أثبتت الحاجة إلى تعزيز مركز العمليات المشتركة في البعثة من أجل تحسين الإبلاغ عن الحالة المضطربة في كوت ديفوار والبلدان المجاورة، مثل ليبيريا ومالي. ويُعتبر مركز العمليات المشتركة عنصراً بالغ الأهمية في العملية، حيث أنه يضطلع بالمسؤولية عن كفالة إتاحة المعلومات الكافية للإدارة العليا عن الأحداث الرئيسية حتى يتسنى لها اتخاذ قرارات مستنيرة. وهو وحدة متكاملة تعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع حتى تتيح، في الوقت المناسب، تبادل المعلومات والتصدي للحالات فور وقوعها. واستجابة للتقييم المذكور أعلاه، يقترح إعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لكبير موظفي تكنولوجيا المعلومات من قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى مركز العمليات المشتركة، ليعمل كموظف لشؤون مركز العمليات المشتركة، ونقل وظيفتي موظف حماية شخصية من فئة الخدمة الميدانية الدولية من قسم الأمن إلى مركز العمليات المشتركة للعمل كرفييين. وسيضطلع موظف شؤون المركز بتنسيق المعلومات المستمدة من المصادر العسكرية والشرطية والمدنية وإدماجها، وإعداد تقارير تتضمن سرداً لجميع الحوادث التي تقع في البعثة والإجراءات التي يتخذها المركز بشأنها. وسيكفل الرفييان مراقبة الأرقام المخصصة لحالات الطوارئ في البعثة (أرقام مركز العمليات المشتركة، ومركز العمليات العسكرية، ومركز عمليات الشرطة، ومركز العمليات الأمنية، والخدمات الطبية)، وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، كما سيقومون بإبلاغ الرؤساء المسؤولين عن الأحداث والحوادث اليومية التي تقع في كوت ديفوار وفي البلدان المجاورة. وتساعد هذه المعلومات على تعزيز المساءلة كما تساهم في اتخاذ القرارات المستنيرة.

٤٧ - ويقترح كذلك إعادة ندب وظيفة دولية واحدة لمساعد لشؤون العمليات المشتركة (من فئة الخدمة الميدانية) إلى قسم شؤون الموظفين المدنيين في عنصر الدعم للعمل كمساعد لشؤون الموارد البشرية. ويُتوقع، في عام ٢٠١٣، أن تفوض البعثة بالمزيد من السلطات فيما يتعلق بعدد كبير من المهام التي تديرها حالياً شعبة الموظفين المدنيين في مقر الأمم

المتحدة. وسيترتب على هذا الأمر زيادة كبيرة في عبء العمل في قسم شؤون الموظفين المدنيين. وسيساعد شاغل الوظيفة في إجراء المعاملات اليومية والاضطلاع بالمهام المعقدة الإضافية في القسم، وذلك سعياً للتأقلم مع الولاية الموسعة.

### قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغير صاف (استبقاء الوظيفة برتبة ف-٣ التي ظلت شاغرة لمدة سنتين)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٤ وظائف (إعادة ندب وظيفتي موظف فني وطني ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من مكتب الاتصال والإعلام ووظيفة موظف فني وطني من مكتب مفوض الشرطة)

٤٨ - تزيد البعثة تركيزها على وضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على النحو الصادر به تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢٠٠٠ (٢٠١١) من أجل نزع سلاح ٨٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠ من المقاتلين المسلحين على مدى فترة خمس سنوات وتسريحهم وإعادة إدماجهم، اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويُتوقع أيضاً أن يقدم قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البعثة الدعم إلى الهيئة المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجال تصميم أنشطتها، ووضع استراتيجية التنفيذ النهائية الخاصة بها، ووضع خطة للعمل وتنفيذ البرامج ذات الصلة. ولذلك، يقترح تعزيز قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق زيادة قدرها أربع وظائف.

٤٩ - ويُقترح إعادة ندب وظيفة موظف فني وطني من مكتب مفوض الشرطة ليعمل كموظف لوجستيات لتقديم الدعم الفعال لإحراز التقدم على الصعيد الوطني في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من حيث جميع جوانبه التشغيلية، بما في ذلك إنشاء تسع مواقع للتسريح وإدارتها وصيانتها، وتلقي مجموعات مواد إعادة الإحراق وإدارتها وتوزيعها، دعماً لتنفيذ البرنامج.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن يضطلع القسم بكامل أعمال التخطيط والتنفيذ والإشراف المتعلقة ببرنامج الحد من العنف المجتمعي الذي يستهدف أكثر الفئات المحرومة من المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، وأن يعمل على الحد من التوترات المجتمعية في المناطق الساخنة. ورغم أن موظف برامج برتبة ف-٣ سيتولى المسؤولية العامة عن تصميم المشروع، فسيتطلب البرنامج أيضاً موظفين فنيين وطنيين يعملان في الميدان للمساعدة على تحديد المجتمعات المحلية المستهدفة والشركاء التنفيذيين المحتملين، وكذلك لتتبع التنفيذ والإبلاغ

بشكل دوري عن التقدم المحرز في البرنامج. ويقترح إعادة ندب وظيفتي منتج إذاعي من فئة الموظفين الوطنيين الفنيين من مكتب الاتصال والإعلام ليعملا كموظفي مشاريع، يكون مركز عملهما في القطاعين الشرقي والغربي ويضطلعان بالمسؤولية عن مثل هذه المهام. أما موظفا المشاريع الوطنيين الإضافيان، فسيقدمان الدعم لمواصلة تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار على صعيد المناطق، وسيساهمان في تنفيذ ٣٠ مشروعاً مجتمعياً في إطار برنامج الحد من العنف المجتمعي، وتعزيز برامج جمع الأسلحة.

٥١ - وفي غياب مساعد لشؤون الميزانية في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يُقترح إعادة ندب وظيفة منتج إذاعي مساعد من فئة الخدمات العامة الوطنية من مكتب الاتصال والإعلام، ليعمل كمساعد لشؤون الميزانية لكفالة التحكم الكامل في الشؤون المالية المتعلقة ببرنامج الحد من العنف المجتمعي. وستؤدي الإدارة السليمة للأموال، والتقييد بالإجراءات المالية، والقيام بعمليات الدفع في الوقت المناسب إلى التنفيذ السليم للأنشطة ولحلقات العمل، وهو ما يمثل عنصراً حاسماً في نجاح البرنامج كما سيعزز مصداقية البعثة وموثوقيتها.

٥٢ - وينصب التركيز الرئيسي لعنصر البيئة الآمنة والمأمونة على إنجاح برنامج السنوات الخمس لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتقديم الدعم الفعال إلى السلطة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تنفيذ البرنامج الوطني، وحسن تصميم برنامج الحد من العنف المجتمعي وتنفيذه. ولذلك، يعتبر ضرورياً أن يتم استبقاء الوظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ظلت شاغرة لمدة سنتين. وقد جرى اختيار المرشح، ومن المتوقع أن يلتحق بالعملية.

## العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٥٣ - ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توفير الدعم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مع إيلاء اهتمام خاص للانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والنساء، وبوجه خاص العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك رصد تلك الانتهاكات والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، وكذلك دعم الجهود الوطنية المبذولة لمكافحتها. وستوفر العملية أيضاً الدعم للحكومة في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لكفالة مثول المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، لا سيما الانتهاكات المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في كوت ديفوار، أمام العدالة، بغض النظر عن مراكزهم وامتيازهم السياسية.

٥٤ - وستقدم المساعدة التقنية للسلطات الوطنية والشركاء الآخرين لتعزيز قدراتهم التشغيلية، وستنظم دورات تدريبية لزيادة التوعية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق

الإنسان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وستواصل العملية أيضا تيسير إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين بصورة طوعية وآمنة ومستدامة، والعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.

٥٥ - وستواصل العملية العمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بشأن مسائل تتراوح بين الإغاثة في حالات الطوارئ الإنسانية وتحقيق الإنعاش المبكر/التنمية، بهدف مواصلة تعزيز التعاون وتنسيق الإجراءات. وقد قررت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بصفة مشتركة إنشاء مكاتب فرعية مشتركة للأمم المتحدة لتكون بمثابة آلية تكفل الانتقال من منظور المساعدات الإنسانية إلى منظور التعافي بعد الأزمة تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية/المنسق المقيم. وستقوم مكاتب الأمم المتحدة المشتركة في الميدان بتعزيز الشراكات في مجال القضايا الحاسمة المتصلة بعملية بناء السلام وتيسير الانتقال نحو التنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك وضع برامج لمعالجة الاحتياجات الإنسانية المتبقية للسكان.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، ستواصل العملية دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز المصالحة على جميع المستويات من خلال نهج تشاركية وشاملة. وفي هذا الصدد، ستساعد عملية الأمم المتحدة لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة لاستكمال عملها ودعم الحكومة والجهات المعنية الأخرى لتنفيذ توصياتها وتوصيات لجنة التحقيق الوطنية.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجازات المتوقعة

- ١-٢ إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان ١-٢-١ قيام منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية العاملة في كوت ديفوار بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلاد (٢٠١١/٢٠١٢: ١٢ تقريراً؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠ تقارير؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٥ تقريراً)
- ٢-١-٢ تحديد هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإبلاغ السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية عنهم (٢٠١١/٢٠١٢: ١٢٨؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ٥٠؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠)
- ٢-١-٣ مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي والجنساني في كوت ديفوار
- ٢-١-٤ إصدار تقرير لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة مع توصيات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة

## النواتج

- تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان ودورات لتجديد المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل ٥٠٠٠ عنصر من عناصر القوات الجمهورية لكوت ديفوار و ٥٠٠ من موظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي، و ٥٠٠ من ناشطي المجتمع المدني، و ١٠٠ صحفي، مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة والطفل، بما في ذلك منع العنف الجنساني
- تعزيز القدرات الوطنية من خلال تنفيذ ٣ دورات تدريبية و ٧ حلقات عمل من أجل ١٠٠ من أعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية المسؤولة عن آليات العدالة الانتقالية (لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة و خلية التحقيقات الخاصة) و ١٢٠ مسؤولاً حكومياً و ٣٠٠ من أعضاء المجتمع المدني في مجال آليات العدالة الانتقالية والمشاورات الوطنية
- عقد ٣٦ اجتماعاً لتقديم المساعدة التقنية إلى شركاء شتى، بمن فيهم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز قدراتها التشغيلية، والسلطات المحلية المعنية والقوات العسكرية والشرطة والدرك فيما يتعلق بالعنف الجنساني وسبل معالجة القضايا المتصلة به
- عقد ٤ اجتماعات ربع سنوية لتعزيز قدرة مرصد حقوق المرأة، بسبل تشمل تدريب أعضائه وعقد اجتماعات إعلامية وتقديم الدعم في جمع الوثائق ذات الصلة؛ وعقد ١٢ جلسة شهرية مع السلطات المحلية وقادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال والدخول في التزام بوقف العنف الجنسي
- إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني أسبوعياً إلى لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة و خلية التحقيقات الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ كل منهما لولايته
- تنفيذ ١٢ زيارة رصد شهرية إلى آليات تقصي الحقائق المنشأة في إطار عملية العدالة الانتقالية وإلى مراكز احتجاز الأشخاص الخاضعين لمحاكمات في قضايا تتصل بأزمة ما بعد الانتخابات؛ ورصد ٢٠ جلسة محكمة في قضايا تتصل بأزمة ما بعد الانتخابات
- إصدار تقريرين عامين نصف سنويين عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ١٢ تقريراً شهرياً إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقريرين مواضيعيين بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ٦ تقارير تصدر كل شهرين، وتقرير سنوي واحد إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)
- تنفيذ ١٠ من مشاريع الأثر السريع بشأن حقوق الإنسان

- تنظيم حملة إعلامية بشأن مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك إنتاج ونشر ٤٠ برنامجاً إذاعياً أسبوعياً عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل؛ والمشاركة في ٤ برامج يبثها التلفزيون الوطني لمناقشة مسائل حقوق الإنسان؛ وطباعة وتوزيع ١٠.٠٠٠ كراسة/منشور؛ وعقد ٦ اجتماعات إعلامية بشأن حقوق الإنسان لوسائط الإعلام والسلك الدبلوماسي

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجازات المتوقعة

٢-٢ تحسن الأوضاع الإنسانية وقدرات تحقيق ٢-٢-١ قيام الحكومة بإنشاء آلية لتثبيت الحالة الانتعاش في كوت ديفوار الإنسانية ومعالجتها بفعالية

## النواتج

- تنظيم ٦ حلقات عمل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تستهدف ١٥٠ جهة فاعلة من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال دعماً للحملة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني. والقيام، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتنظيم حلقتي عمل تدريبيتين في إطار التثقيف عن طريق الأقران، و ٥ جلسات توعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للاجئين والعائدين والمشردين داخلياً. والقيام، إضافةً إلى ذلك، بتنظيم دورات تدريبية للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفئات مستهدفة، تشمل الأفراد النظاميين والسجناء والشباب والنساء والفتيات.
- تقديم دعم تقني ربع سنوي للحكومة (على الصعيدين الإقليمي والمحلي) لتنفيذ خطة وطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، وللحد من انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال، ولتقليل معدل الوفيات، والحد من التمييز
- تنفيذ ٢٥ من مشاريع الأثر السريع، تستهدف ٨ منها تحسين حالة الأشخاص المشردين داخلياً، وتتعلق ٧ بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتركز ١٠ على المسائل المتصلة بالأطفال والاعتبارات الجنسانية، منها ٣ مشاريع تستهدف بشكل خاص العنف الجنسي والجنساني
- مواصلة تقديم المشورة للحكومة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لدعمها في وضع إطار حلول دائمة للاجئين والأشخاص موضع الاهتمام

## العوامل الخارجية

تتيح الأوضاع الأمنية للعناصر الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية القيام بعملهم، وستقوم الجهات المانحة بتوفير التمويل لمشاريع حقوق الإنسان، وستقوم الحكومة بتوفير التمويل لمؤسساتها الوطنية لبرامج حقوق الإنسان.

## الجدول ٣

## الموارد البشرية: العنصر ٢، الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

الجموع	الفترة							
	أولاً - الموظفون المقدمون من الحكومات							
٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢							
٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣							
-	صافي التغير							
	ثانياً - الموظفون المدنيون							
	الموظفون الدوليون							
	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	الجموع الفرعي	خدمة ميدانية	ف-٣	ف-٥	مد-٢	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد
	الجموع			ف-٢	ف-٤	مد-١		
	قسم حقوق الإنسان							
٧٣	١٧	٣٧	١٩	١	١٣	٤	١	-
٧٣	١٧	٣٧	١٩	١	١٣	٤	١	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
	قسم الشؤون المدنية							
٣٦	١٠	١٨	٨	-	٤	٤	-	-
٣٧	١٠	١٩	٨	-	٤	٤	-	-
١	-	١	-	-	-	-	-	-
	قسم حماية الطفل							
١٧	٤	١١	٢	-	١	١	-	-
١٧	٤	١١	٢	-	١	١	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
	وحدة الشؤون الجنسانية							
٤	-	٢	٢	-	١	١	-	-
٤	-	٢	٢	-	١	١	-	-

ثانيا - الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون								
متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	المجموع الفرعي	خدمة ميدانية	ف-٣	ف-٥	ف-٤	مد-٢	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد
المجموع								
-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								
وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز								
٩	٣	٥	١	-	-	١	-	-
٩	٣	٥	١	-	-	١	-	-
صافي التغير								
مجموع الموظفين المدنيين								
١٣٩	٣٤	٧٣	٣٢	١	١٩	١١	١	-
١٤٠	٣٤	٧٤	٣٢	١	١٩	١١	١	-
صافي التغير								
١	-	١	-	-	-	-	-	-
المجموع (أولا وثانيا)								
١٤٧	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤٨	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير								
١	-	-	-	-	-	-	-	-

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون الفنيين والموظفون الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

## العنصر ٢، الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان: موجز التغييرات في ملاك الموظفين

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير صاف (الإبقاء على وظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة برتبة ف-٥ شاغرتين منذ سنتين)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف فيني وطني من عنصر الدعم/قسم الخدمات الطبية ووظيفة واحدة لموظف فيني وطني من عنصر توطيد السلام/مكتب الاتصالات والإعلام، وإعادة ندب وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى عنصر الدعم/قسم الخدمات الطبية)

## قسم حقوق الإنسان

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير صاف (الإبقاء على وظيفة برتبة ف-٣ شاغرة منذ سنتين)

الموظفون الوطنيون: لا يوجد تغيير صاف (إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف فني وطني من قسم الخدمات الطبية، وإعادة ندب وظيفة واحدة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة إلى قسم الخدمات الطبية)

٥٧ - يضطلع قسم حقوق الإنسان في كوت ديفوار بدور لا غنى عنه، مع التركيز بشكل خاص على الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والأطفال. وقد سلط عدد من التقارير الضوء على حدوث زيادة في الانتهاكات أدت إلى زيادة الطلب على رصد الحالة. ونظرا لأن ذلك يتطلب قدرا إضافيا من العمل الفني، يقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لمرضى/ممرضة من الفئة الفنية الوطنية من قسم الخدمات الطبية إلى قسم حقوق الإنسان للعمل كموظف/موظفة لشؤون حقوق الإنسان، وإعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد إداري من الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة إلى قسم الخدمات الطبية للعمل بصفة كاتب مخازن. وسيؤدي تبادل الوظيفتين إلى تعظيم الاستفادة من استخدام الموارد المتاحة لزيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ البعثة لولايتها.

٥٨ - وقد اعتبر أن عنصر الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان يحظى بأهمية أساسية في الأزمة التي أعقبت الانتخابات في البلد لما يقوم به من تعزيز للمصالحة الوطنية على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال توفير الدعم للمؤسسات الوطنية وغيرها من الشركاء في مكافحة الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والنساء، وبوجه خاص الانتهاكات الجنسية والجنسانية. ويتضمن تنفيذ الولاية ضرورة الإبقاء على وظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون حقوق الإنسان لا تزال شاغرة منذ أكثر من عامين. ويقوم قسم حقوق الإنسان في الوقت الراهن باستعراض قائمة مرشحين قصيرة، نظرا لأن المرشح الذي سبق اختياره رفض عرض التوظيف.

### قسم الشؤون المدنية

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف فني وطني من مكتب الاتصال والإعلام)

٥٩ - يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لمنهج إذاعي من الفئة الفنية الوطنية من مكتب الاتصال والإعلام إلى قسم الشؤون المدنية للعمل كموظف للشؤون المدنية. وسيقوم هذا الموظف الفني الوطني الإضافي بدعم جهود اللامركزية وتمكين قسم الشؤون المدنية من توسيع نطاق وجوده في المناطق التي تضررت بوجه خاص من التوترات الناجمة عن أزمة ما بعد الانتخابات في أبنغورو وغاغونا وتعزيز المكتب في أدزوب. وسيقوم هذا الموظف الإضافي بتوفير الدعم للقسم في مهامه الرئيسية من أجل استعادة سلطة الدولة الفعالة وتعزيز التماسك

الاجتماعي وتسوية النزاعات والاستقرار السياسي في تلك المناطق بتهيئة بيئتين سياسية واجتماعية جديدتين.

### وحدة المسائل الجنسانية

الموظفون الدوليون: لا يوجد تغيير صاف (الإبقاء على وظيفة برتبة ف-٥ لا تزال شاغرة منذ عامين)

٦٠ - يعتبر أن عنصر الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان يحظى بأهمية أساسية في الأزمة التي أعقبت الانتخابات في البلد لما يقوم به من تعزيز للمصالحة الوطنية على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال توفير الدعم للمؤسسات الوطنية وغيرها من الشركاء في مكافحة الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال والنساء، وبوجه خاص الانتهاكات الجنسية والجنسانية. ويقتضي تنفيذ الولاية ضرورة الإبقاء على وظيفة برتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون الجنسانية لا تزال شاغرة منذ أكثر من عامين. وقد قدمت العملية بالفعل عرضاً للمرشح الذي وقع عليه الاختيار.

### العنصر ٣: توطيد السلام

٦١ - يتوقع أن تظل الحالة السياسية في كوت ديفوار هشة. وقد أحرز تقدم مهم في إعادة بسط إدارة الدولة وتوسيع نطاق سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد وتحقيق مركزية الخزانة وإعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن. إلا أنه لم يتم حتى الآن تجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة التي نشبت بعد الانتخابات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، وتسلط الهجمات التي تتعرض لها قوات الدفاع وأجهزة الأمن والحزب الحاكم السابق الضوء على استمرار ضرورة المساعدة المقدمة من العملية، بالتنسيق مع المجتمع الدولي عموماً، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من أجل توطيد السلام. ولا تزال الجهود الوطنية لتحقيق المصالحة وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضرورية لتحقيق الاستقرار على المدى البعيد. وسيكون استمرار الدعم المقدم من العملية ضرورياً لإنجاز هذه المهام المتبقية وتهيئة بيئة سياسية إيجابية.

٦٢ - وستواصل العملية مساعدة الحكومة بتقديم الدعم من خلال أنشطة بناء القدرات وجهود الدعوة لإعادة توزيع الولاية وموظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم وكلاء الوزارات التنفيذية، بصورة فعالة في جميع أنحاء البلد. وبعد إجراء الانتخابات المحلية، سيتم توفير الدعم للمجالس الإقليمية والبلدية المنتخبة حديثاً. وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضاً توفير دعم نشط للآليات المنشأة لمنع النزاع أو تخفيف حدته أو تسويته، وخصوصاً على

الصعيد المحلي. وسترکز العملية أيضا على الأنشطة في الغرب لدعم عودة المشردين وترتيب أولويات الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والمجتمعية.

٦٣ - وستنفذ حملات إعلامية متعددة الوسائط على الصُّعد المحلي والإقليمي والوطني لدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ما تقوم به من أنشطة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، وإقامة حوار سياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية. وستستخدم العملية أدوات الدعوة الإعلامية وأنشطة التواصل والتعبئة الاجتماعية، والإذاعة التابعة للعملية التي تبث عبر موجات التضمين الترددي FM، والمواد الإذاعية المواضيعية، وشبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، وبناء القدرات، ورصد وسائط الإعلام الإيفوارية لتنفيذ هذا الدعم.

٦٤ - وعقب التعديل الحكومي الذي أجري في آذار/مارس ٢٠١٢، تولى الرئيس حقيبة وزارة الدفاع وأجرى استعراضا شاملا للجهاز الأمن في البلد الذي كان قد تعرض لأضرار بالغة بفعل الأزمة التي أعقبت الانتخابات، وذلك بغية وضع استراتيجية وطنية لإصلاح القطاع الأمني. وقام الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني، الذي أنشأه الرئيس في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بعرض استراتيجية وطنية وخطة عمل لتنفيذ إصلاح على مستوى القطاع لجهاز الأمن في البلد. وتوفر العملية الدعم لمجلس الأمن الوطني من خلال أمانته المسؤولة عن تنسيق أنشطة إصلاح القطاع الأمني. وسيجري إنشاء مركز تنسيق تحت إشراف أمانة مجلس الأمن الوطني لجمع ممثلي جميع القطاعات التي تشهد إصلاحات حسب الاستراتيجية الوطنية. وستقوم العملية بتوفير موظفين للعمل مع هذه الهيئة لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات تشمل تقديم المساعدة التقنية اليومية وأنشطة تعزيز القدرات وتوفير دعم لوجستي وتنفيذي.

٦٥ - وسوف تواصل العملية دعم الحكومة وجميع الجهات الفاعلة بشكل عام في إطار البعد الاستراتيجي لإصلاح قطاع الأمن، وذلك من خلال تعزيز قدرات الجهات الحكومية الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية، والوزارات والجمعية الوطنية والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما فيها منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المحلي. وسيستمر التدريب على القيادة التعاونية لتعزيز التماسك فيما بين مختلف الكيانات الأمنية وسيتمتع نطاقه بما لا يقتصر على أفراد الأمن ليصل إلى القادة السياسيين وقادة الرأي. وستشارك العملية في حملات التوعية العامة الرامية إلى الدعوة للتنفيذ السليم للإصلاحات، لا سيما في المناطق النائية والمناطق غير الآمنة.

٦٦ - وستتيح قدرة إصلاح قطاع الأمن في المكاتب الميدانية للعملية تقديم المساعدة إلى الجهات الفاعلة المحلية في الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن،

بما في ذلك خطط العمل وجهود التوعية ذات الصلة لديها. وستقدم أيضا المشورة والمساعدة التقنية إلى السلطات المحلية في مجال إصلاح قطاع الأمن، وبناء القدرات المحلية من خلال التدريب والأنشطة الأخرى.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٣	إعادة نشر الإدارة الحكومية وبسط سلطة الدولة، ١-٣-١ تحسين أداء البرلمان من خلال المشاركة النشطة لأعضاء البرلمان في المناقشات واعتماد القوانين وإحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية وتعزيز الوثام الاجتماعي، وتعزيز الاستقرار السياسي
١-٣	٢-١-٣ إنشاء آليات للحوار السياسي تتم بالفعالية والشمول، والاضطلاع بمتابعة نتائج الآليات
١-٣	٣-١-٣ تعزيز الطابع المهني والمسؤول في تغطية وسائط الإعلام الإيفوارية لعملية السلام. ويقاس ذلك بعدد الجزاءات التي تفرضها هيئة تنظيم وسائط الإعلام مقارنة بفترة الأزمة التي أعقبت الانتخابات وعدد التقارير الوقائية في وسائط الإعلام من جميع التوجهات بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومساهمات شركائها في عملية السلام
١-٣	٤-١-٣ فعالية إعادة النشر وتحسين أداء الإدارة المحلية ومهام إنفاذ القانون في جميع أنحاء الإقليم الوطني (عدد حكام المقاطعات، والولاية ونواب الولاية العاملين بالفعل). (٢٠١١/٢٠١٢: ٢ حكام مقاطعات، ٣١ واليا إقليميا، ١٠٧ ولاية مناطق إدارية، ٣٧٢ نواب ولاية؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٤ حكام مقاطعات، ٣١ واليا إقليميا، ١٠٧ ولاية مناطق إدارية، ٥٠٩ نواب ولاية)
١-٣	٥-١-٣ إحراز تقدم في تحقيق اللامركزية في الخدمات الحكومية المقدمة إلى الإدارة المحلية. وفي أعقاب الانتخابات المحلية، سيتم إنشاء ٣١ مجلسا إقليميا منتخبا حديثا (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠١٣؛ صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣١)
١-٣	٦-١-٣ تحسين أداء الخزنة العامة الموحدة مع زيادة فعالية قطاع الجمارك، بما في ذلك من خلال نشر ١٥٠ موظفا جديدا من موظفي الجمارك وزيادة عدد مكاتب ووحدات الجمارك التنفيذية خارج أبيدجان (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٣ مكاتب و ٥ وحدات متنقلة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٦ مكاتب و ٢٣ وحدة متنقلة)

## النواتج

- عقد ١٢ اجتماعاً أسبوعياً رفيع المستوى بين الممثل الخاص للأمين العام والجهات المعنية الإيفوارية الرئيسية بشأن المسائل الرئيسية، بما فيها المصالحة السياسية
- تنظيم منتدبين مع الأحزاب السياسية الرئيسية، والأطراف الفاعلة السياسية الأخرى والمجتمع المدني من أجل معالجة القضايا الحاسمة التي تحظى بالاهتمام الوطني من خلال نهج شاملة وتعاونية
- تقديم المشورة وبذل المساعي الحميدة لتيسير الحوار السياسي بشأن القضايا الهامة والإسهام في عملية المصالحة الوطنية، من خلال عقد ١٥ اجتماعاً للممثل الخاص للأمين العام مع جميع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تسهم في عملية المصالحة الوطنية، بما في ذلك القادة الوطنيين، وممثلو الأحزاب السياسية، وممثلات الأحزاب السياسية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممثلو الشباب، والجماعات النسائية، والزعماء الدينيين، وزعماء القبائل، من أجل معالجة المسائل الحاسمة ذات الاهتمام الوطني من خلال نهج تعاونية شاملة للجميع
- بذل المساعي الحميدة من خلال عقد ١٥ اجتماعاً لمؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المحلي من خلال المكاتب الإقليمية التابعة لعملية الأمم المتحدة
- إسداء المشورة إلى ممثلي الوزارات التنفيذية بما يشمل عقد ٢٤ اجتماعاً لدعم سلطات كوت ديفوار من أجل توسيع نطاق إدارة الدولة وإعادة إرسائها فعلياً، وتعزيز الإدارة العامة في المناطق الرئيسية في شتى أرجاء البلد
- توفير التدريب في مجال لوائح وإجراءات الجمارك لفائدة ١٥٠ موظفاً من موظفي الجمارك، بالتعاون مع السلطات الجمركية الإيفوارية
- تنفيذ أنشطة دعماً لتعزيز الحوار والمصالحة والوئام الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الشديدة الخطورة، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات لفائدة ١٠ لجان للتوعية والإنذار المبكر، وتنظيم ٢٠ لقاء مجتمعي في أرجاء البلد لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي وبناء الثقة على الصعيد المجتمعي
- تيسير عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية والمحلية وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز الوئام الاجتماعي ومبادرات تسوية النزاعات، مع التركيز بشكل خاص على نزاعات الأراضي والتوترات بين المجتمعات المحلية وعلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات

- تقديم تقارير شهرية عن حالة وسائط الإعلام في كوت ديفوار إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)
- تصميم وتنفيذ حملة إعلامية متعددة الوسائط على صعيد الدولة بأسرها دعماً للأمن وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون، واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، والحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، بما في ذلك عقد ٥٠ مؤتمراً صحفياً وإنتاج ١٠٠ نشرة صحفية، و ١٠٠ مذكرة للمعلومات الأساسية ونشرها في وسائط الإعلام الوطنية والدولية، وتنظيم ٣٠ دورة للتوعية الإعلامية لفائدة ٥٠٠ ممثل لوسائط الإعلام المحلية/المجتمع المدني في ٢٠ موقعا
- الأنشطة الإعلامية، بما في ذلك التحديثات اليومية لموقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي؛ وإنتاج وتوزيع ٩٢ ٠٥٢ مادة مطبوعة بشأن أنشطة البعثة (بما في ذلك ٦٢ ٠٠٠ رسالة إخبارية، و ٥٢ مجلة أسبوعية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، و ١٠ ٠٠٠ نشرة، و ١٥ ٠٠٠ ملصق، و ٥ ٠٠٠ لافتة)؛ وإنتاج وتوزيع مواد ترويجية تحمل رسائل (بما في ذلك ٣٠ ٠٠٠ قميص (تي - شيرت) و ٦ ٠٠٠ نوتة ملاحظات، و ٢ ٠٠٠ حقيبة، و ٢ ٠٠٠ قبعة، و ٧ ٠٠٠ قلم، و ٥ ٠٠٠ كرة قدم، و ٢ ٠٠٠ دبوس، و ٥ ٠٠٠ شهادة حضور لحلقات العمل أو الدورات التدريبية)؛ وإنتاج ٤ برامج إذاعية (تتراوح مددها ما بين ٥ دقائق و ٢٠ دقيقة) بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة وبتبها ١٧٠ مرة؛ وإنتاج برنامج إذاعي شهري، وإذاعة ١٢ مناقشة من مناقشات المائدة المستديرة دعماً للحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وبرامج إذاعية أسبوعية بشأن ولاية العملية، و ١٦ برنامجاً مواضيعياً وإعلانات مواضيعية دعماً للمصالحة الوطنية واستعادة سلطة الدولة، وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبتبها بشكل منتظم عبر الإذاعة، وتقاسم ٩ إعلانات مواضيعية إذاعية مع ٥٠ إذاعة للمجتمعات المحلية وبتب هذه البرامج
- إنتاج ونشر/إذاعة ٢٤ فيلم فيديو مواضيعي (٢٦ دقيقة) تشمل ١٢ مناقشة وإذاعتها ٢٤ مرة على التلفزيون الحكومي/إنتاج ٦ أفلام فيديو مواضيعية بشأن الدعم الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية السلام، والمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وعرض هذه الأفلام على الشاشة ١٠٠ مرة في ٢٠ موقعا في الميدان؛ تعزيز الدعم الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى عملية السلام، وتوعية سكان كوت ديفوار والجماهير الأوسع نطاقاً من خلال ٢ ٠٠٠ صورة فوتوغرافية مستخدمة في ١٥ معرضاً للصور، وفي الموقع الشبكي، والمواد المطبوعة ووسائط الإعلام

- تنظيم ٨٠٠ نشاط للتوعية في ١٠٠ موقع، بما في ذلك جولة قوافل السلام التي تنظمها عملية الأمم المتحدة مع المدارس؛ وتنظيم حلقات دراسية في ٥ مواقع، تجمع ممثلي قادة الرأي العام المحلي، والسلطات المحلية والبرلمانيين من ٣٠ منطقة دعماً للمصالحة الوطنية وتوطيد السلام؛ وتنظيم ٢٠٠ مناسبة رياضية وثقافية في ١٠٠ موقع دعماً لتعزيز الوئام الاجتماعي والمصالحة الوطنية، وتنظيم مناسبات في ١١ يوماً من الأيام الدولية واحتفالات الأمم المتحدة؛ وتنظيم ١٣٠ حلقة عمل متابعة في ١٠٠ موقع مع مجموعات مستهدفة دعماً للحوار السياسي والمصالحة الوطنية والأمن وحماية المدنيين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون واستعادة سلطة الدولة، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان وحماية الطفل، والمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- ٢٥ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر تشمل ما يلي: ٢٠ مشروعاً لدعم المصالحة والتوعية ومنع نشوب التزاغات وتسوية التزاغات في المناطق المعرضة للتزاغات في البلد و ٥ مشاريع لدعم استعادة سلطة الدولة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-٢-٣ إحراز تقدم صوب تنفيذ الإصلاحات الرئيسية للوزارات المعنية ومقدمي الخدمات الأمنية المحليين قياساً على الأهداف والمعالم والأطر المرجعية المحددة في الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وخطة العمل الوطنية المناظرة	٢-٣ إحراز تقدم صوب إصلاح مؤسسات قوات الدفاع والأمن وتعزيز قدرات الآليات المدنية للرقابة والمساءلة
٢-٢-٣ تحقيق اللامركزية في الهيئة الاستشارية والتنسيقية الوطنية دعماً لإصلاح قطاع الأمن وتشغيلها بكامل طاقتها	
٣-٢-٣ زيادة عدد مكاتب الشؤون الجنسانية التي تفتتح في مراكز الشرطة وألوية الدرك في المقاطعات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٢ من أصل ٣٠٠ مركز شرطة وصفر من أصل ١٥٤ لواء؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٥ من أصل ٢٧٨ مركز شرطة و ١٠ ألوية من أصل ١٥٤ لواء)	

## النواتج

- تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية أسبوعياً إلى هيئة التنسيق الوطنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الاشتراك في موقع واحد مع قدرة إصلاح قطاع الأمن في إطار الهياكل الحكومية ذات الصلة
- رصد تنفيذ خطة العمل الوطنية لإصلاح قطاع الأمن في جميع أنحاء البلد ودعم حملات التوعية
- إجراء ٦ دورات تدريبية بشأن الحكم الديمقراطي لفائدة ١٠ جهات فاعلة تشريعية وغير حكومية معنية بالشؤون الأمنية، من قبيل المجتمع المدني، وإجراء مشاورات شهرية مع اللجنة البرلمانية الوطنية المسؤولة عن الأمن ومؤسسات إنفاذ القانون بشأن المساءلة والشفافية في مؤسسات قطاع الأمن الإفوارية
- تنظيم حلقتي عمل وطنيتين و ٦ دورات محلية لتدريب المدربين في مجال الحكم الديمقراطي، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات المؤسسات الأمنية في حقوق الإنسان وحماية الطفل ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن الميزة ذات الصلة. وستسهم حلقات العمل في توعية السكان بشأن الحكم الرشيد وتعزيز الوعي والإسهام في انخفاض الانتهاكات داخل القوات المسلحة. وسيحضر حلقات العمل أعضاء السلطات الإدارية الإقليمية والمحلية (الولاية) والمجتمع المدني (منظمات المجتمع المحلي والقيادات الدينية ورابطات المرأة)، وستشمل ٦٠ متدرباً في كل دورة في ثلاث مناطق
- إجراء ٥٠ زيارة رصد إلى مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة من أجل كفالة الامتثال للمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة

## العوامل الخارجية

التزام جميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد، ولا سيما القادة الوطنيين والأحزاب السياسية، بمعالجة المسائل الوطنية الحاسمة من خلال عمليات ديمقراطية، واستمرار مشاركتها المطردة مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار؛ ومشاركة عدد كاف من النساء في العمليات السياسية على جميع المستويات.

إحراز تقدم صوب استئناف الحوار السياسي مع تحقيق أثر إيجابي على المصالحة الوطنية.

تحسن الأوضاع السياسية والأمنية على الصعيد دون الإقليمي مع مشاركة الهيئات الإقليمية مشاركة كاملة في توطيد السلام.

توفر الأموال من الجهات المانحة والحكومة الوطنية، واستمرار دعم عمليات إصلاح المؤسسات الأمنية.

## الجدول ٤

## الموارد البشرية: العنصر ٣، توظيف السلام

الصفحة	الموظفون الدوليون							وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	الصفحة
	الخدمة الميدانية	الخدمة الفرعية	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	المتطوعون <sup>(٢)</sup>	الجموع	ف-٣	ف-٥		
<b>قسم الشؤون السياسية</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٢	١٠	٤	١٤	-	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١	٥	١٣	٤	١٧	-	-	-	-
صافي التغير	-	٣	٣	-	٣	-	-	-	-
<b>مكتب الاتصال والإعلام</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١	٣	١٦	١٠٤	١٣٤	١٤	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١	٣	١٦	١٠٠	١٣٠	١٤	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	(٤)	(٤)	-	-	-	-
<b>الجموع</b>									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢	٩	٢٦	١٠٨	١٤٨	١٤	-	-	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢	٩	٢٩	١٠٤	١٤٧	١٤	-	-	-
صافي التغير	-	-	٣	(٤)	(١)	-	-	-	-

(أ) تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

## العنصر ٣، توظيف السلام: موجز التغييرات المتعلقة بملاك الموظفين

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ٣ وظائف (نقل ٣ وظائف برتبة ف-٣ من التوجيه التنفيذي والإدارة/الخلية المعنية بالخطر)

الموظفون الوطنيون: نقصان صافي قدره ٤ وظائف (إعادة ندب وظيفتين لموظفين فنيين وطنيين ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى عنصر البيئة الآمنة والمأمونة/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإعادة ندب وظيفة لموظف فني وطني إلى عنصر الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان/قسم الشؤون المدنية)

## قسم الشؤون السياسية

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ٣ وظائف (نقل ٣ وظائف برتبة ف-٣ من الخلية المعنية بالخطر)

٦٧ - من المقترح أن تدمج جميع مهام الخلية المعنية بالحظر في قسم الشؤون السياسية من أجل تحسين الرقابة والتأزر في أنشطة الخلية المعنية بالحظر. وتتألف الخلية من ثلاثة موظفين دوليين برتبة ف-٣ سيتم نقلهم إلى قسم الشؤون السياسية. وسوف يساعد النقل عملية الأمم المتحدة في أن تنفذ على نحو أفضل ولايتها المتمثلة في رصد تنفيذ الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، ورصد الحظر على توريد الأسلحة، ومساعدة حكومة كوت ديفوار في مراقبة حدودها، مع التركيز بشكل خاص على أي تحرك للمقاتلين عبر الحدود أو نقل الأسلحة، وعلى حالة اللاجئيين الليبيريين، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

### مكتب الاتصال والإعلام

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره ٤ وظائف (إعادة نذب وظيفتين لموظفين فنيين وطنيين ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة نذب وظيفة لموظف وطني في قسم الشؤون المدنية)

٦٨ - بهدف الحفاظ على مكتب الاتصال والإعلام بوصفه أداة استراتيجية تشغيلية تتسم بالكفاءة، مع ترشيد احتياجاته من الموظفين، يقترح تخفيض عدد الموظفين بمقدار أربعة موظفين؛ ولن يشكل هذا أي قيود على القدرة التشغيلية للقسم. ويقترح إعادة نذب وظيفتين لمتجني إذاعيين (موظفين فنيين وطنيين) ووظيفة لمساعد منتج إذاعي (فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة نذب وظيفة لمنتج إذاعي واحد إلى قسم الشؤون المدنية، وهما المجالان اللذان تبين وجود احتياجات إضافية فيهما. وستتيح تنقلات الموظفين هذه زيادة في الإنتاجية والكفاءة في تنفيذ ولايات الأقسام التي هي بحاجة إلى قدرات إضافية، مع تحقيق أقصى قدر من استخدام الموارد المتاحة في عملية الأمم المتحدة.

### العنصر ٤: القانون والنظام

٦٩ - لا تزال قدرة الدولة على بسط سلطتها ضعيفة في جميع أنحاء البلد، فيما لا يزال إرساء سيادة القانون يتعثر بسبب الصعوبات المتعلقة بالسيطرة على قوات الأمن وانضباطها. وبرغم إعادة نشر أجهزة إنفاذ القانون الإيفوارية في جميع أنحاء الإقليم الوطني، لا يزال يعيق من فعاليتها وقدرتها على الاستجابة تردّي الهياكل الأساسية وعدم توافر المعدات الأساسية، مثل المركبات ووسائل الاتصال والأسلحة النارية ومعدات مكافحة الشغب، لا سيما خارج أبيدجان. ولا تزال دوائر الشرطة وقوات الدرك تفتقر إلى ثقة الجمهور بسبب عدم كفاية قدرتها على مكافحة الجريمة وتوفير الخدمات للسكان.

٧٠ - وستواصل العملية، وفقا لولايتها، تقديم الدعم للأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ القانون في جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية ومكافحة الجريمة وحماية المدنيين. وستواصل العملية، بالتعاون الوثيق مع شركائها في التنفيذ، إسداء المشورة للحكومة بشأن الهياكل الإدارية والتنفيذية لدوائر الشرطة الوطنية وبشأن كيفية ترسيخ مبادئ أكثر مراعاة للروح المهنية والديمقراطية وأكثر توجهها إلى المجتمعات المحلية لحفظ السلام في الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ القانون وتنمية قدراتها عن طريق تقديم المساعدة التقنية والاشتراك في المواقع وبرامج الإرشاد وتدريب المدربين بشأن الموضوعات ذات الصلة بمهام الشرطة والنظام العام والأخلاق والسلوك المهني والجرائم المنظمة والتحقيقات والطب الشرعي وحقوق الإنسان وحماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجنساني.

٧١ - وستواصل العملية دعم الفريق العامل الذي أنشأته وزارة الداخلية لتنسيق إصلاح الشرطة الوطنية. ويرأس وزير الداخلية اللجنة التوجيهية للفريق العامل وهي تضم كبار المسؤولين في الوزارة والشرطة الوطنية وممثلين للمجتمع الدولي، بما في ذلك العملية. وتعد اللجنة التوجيهية اجتماعات أسبوعية لمناقشة الإصلاح في ضوء عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت عام ٢٠١١، وتجارب بلدان أفريقية أخرى وخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٧٢ - وستواصل العملية متابعة المهام الموكلة إليها فيما يتعلق باستراتيجية إصلاح نظام العدل. ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب على رأس جدول الأعمال، مما يستلزم الملاحقة أو المحاكمة فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة في الولايات القضائية المحلية، بما فيها المحكمة العسكرية. وستقوم العملية بمراقبة إجراءات المحكمة والإبلاغ عن امتثالها للمعايير الدولية.

٧٣ - وستكفل العملية بناء القدرات وتقديم الدعم التقني والإرشاد لموظفي السجون عن طريق اشتراكهم في المواقع والقيام بزيارات منتظمة إلى جميع السجون والمحاكم في جميع أنحاء البلد. وسيساهم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في وضع استراتيجية وتحديد أولويات للآليات الملائمة، بما في ذلك الإصلاح القانوني لمعالجة القضايا المتعلقة بالجنسية وحقوق حيازة الأراضي.

- ١-٤ تعزيز القانون العام والنظام العام، وإيجاد قدرات ١-٤-١ تعمل وحدات الشرطة والدرك الوطنية بكامل تشغيلية مستدامة للشرطة الوطنية وقوات الدرك في طاقاتها في جميع أنحاء البلد ولديها المعدات الضرورية التي تمكنها من أداء مهامها كوت ديفوار
- ٢-١-٤ تنفيذ الحكومة خطة وطنية لإصلاح وكالات إنفاذ القانون وتحديثها كجزء من الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التدريب والتأهيل المهني
- ٣-١-٤ قيام الحكومة بإعادة هيكلة وتنشيط المفتشيات العامة لجهازي الشرطة والدرك من أجل زيادة رصد وتقييم نوعية الخدمات التي تقدمها الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون للسكان

## النواتج

- إسداء المشورة للشرطة الوطنية عن طريق المشاركة في الاجتماعات اليومية للأفرقة العاملة التسعة المعنية بإصلاح الشرطة ومتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن إصلاح الشرطة
- إسداء المشورة من خلال الزيارات اليومية إلى مخافر الشرطة الجديدة في مناطق الحدود ومناطق الشرطة والدرك ذات المخاطر العالية في جميع أرجاء البلد، والاحتفاظ بوجود مشترك مستمر في المعابر الرئيسية على الحدود مع ليبريا
- ٢٤ ٠٩٠ يوما من أيام عمل أفراد دوريات وحدات شرطة الأمم المتحدة (٢٢ مخفر شرطة × ٣ دوريات في اليوم × ٣٦٥ يوما) في المناطق المثيرة للقلق والطرق الاستراتيجية في البلد، بما في ذلك دوريات مشتركة مع وحدات الشرطة المشكلة وأنشطة لتقديم الدعم لأجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلد، تشمل ٨ ٠٣٠ دورية مشتركة مع قوات الشرطة والدرك الإيفوارية (٢٢ مخفر شرطة × دورية واحدة في اليوم × ٣٦٥ يوما)
- ٢١ ٩٠٠ يوم عمل لدوريات شرطة الأمم المتحدة (٦ مخافر لوحات الشرطة × ١٠ دوريات × ٣٦٥ يوما) و ٤٠٠ عملية حراسة أمنية لوحات الشرطة المشكلة لمرافقة موظفي الأمم المتحدة غير المسلحين أثناء أداء مهامهم
- ٣ ٤٣٢ زيارة تقوم بها شرطة الأمم المتحدة إلى السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتقييم الحالة الأمنية والإنسانية والاجتماعية السياسية في مجالات مسؤولياتها ومن أجل تنسيق الإجراءات في الميدان بطريقة أفضل (٢٢ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة × ٣ زيارات × ٥٢ أسبوعا)،

- و ٤٣٢ ٣ دورة للإرشاد والإحاطة وإسداء المشورة داخل وحدات الشرطة والدرك في جميع أنحاء البلد (٢٢ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة × ٣ دورات × ٥٢ أسبوعاً)
- تقديم الدعم يوميا من خلال الاشتراك في المواقع وعقد اجتماعات منتظمة والاتصالات بقوات الشرطة والدرك الوطنية لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ضمن إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا
  - إجراء ٥١ دورة لتدريب المدربين لما يبلغ عددهم ١٥٣٠ فرداً على الأقل من أفراد الشرطة والدرك ووحدة مكافحة الابتزاز بشأن حقوق الإنسان والإجراءات الجنائية وإدارة مسرح الجريمة والقذائف، وتزوير المستندات، وأخذ البصمات، والخفارة المجتمعية، ومكافحة الشغب، وأشكال الإحرام الجديدة (الهجمات الإلكترونية والاحتيال عبر الهاتف وعبر شبكة الإنترنت)، ومكافحة المخدرات والابتزاز والفساد
  - تنظيم ٤ حملات لتوعية موظفي الشرطة والدرك على مستويات التخطيط والإشراف والتنفيذ بشأن تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية، بغية تشجيع توظيف الموظفين في أجهزة إنفاذ القانون لا سيما في قوات الدرك
  - ١٠ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة في استعادة القانون والنظام
  - دورة تدريبية لتجديد معلومات ما يبلغ ٢٠٠٠ من مدربي الشرطة بشأن الأخلاق والسلوك المهني في إطار تنفيذ مدونة الأخلاق والسلوك المهني للشرطة
  - إسداء المشورة يوميا لأكاديميات الشرطة والدرك الوطنية في البلد بشأن تحديث مناهجها التدريبية وفقاً للمعايير الدولية

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- ٢-٤ إعادة بسط سلطة مؤسسات القضاء وسيادة ١-٢-٤ تنفيذ الحكومة لخطة إصلاح نظام العدل القانون، بما في ذلك السجون، في جميع أنحاء والسجون في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وفقاً للاستراتيجية الوطنية لقطاع العدالة كجزء من الخطة الاستراتيجية العامة لإصلاح قطاع الأمن
- ٢-٢-٤ ازدياد عدد قضايا انتهاك حقوق الإنسان التي تولتها الخلية الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لوزارة العدل والمحكمة العسكرية والتي صدر حكم بشأنها خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (٢٠١١-٢٠١٢: ٢؛ ٢٠١٢-٢٠١٣: ٢) ٢٠١٣: ١٠؛ ٢٠١٣-٢٠١٤: ٢٠)

٤-٢-٣ ازدياد عدد مراكز المساعدة القانونية التي تقدم خدمات المساعدة القانونية للسكان الضعفاء، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والجنساني والأطفال، وبشأن قضايا الأراضي والهوية، على صعيدي المجتمعات المحلية والقرى في الغرب والشمال (٢٠١١/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: مركزان؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦ مراكز)

٤-٢-٦ انخفاض عدد حالات الهروب من السجون لكل ١٠٠٠ سجين (٢٠١١/٢٠١٢: ٤٢ حالة لكل ١٠٠٠ سجين؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٣ حالة لكل ١٠٠٠ سجين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٥ حالة لكل ١٠٠٠ سجين)

## النواتج

- عقد ٢٠ اجتماعاً مع السلطات الوطنية، بما في ذلك الخلية الوطنية المعنية بالتنفيذ واللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع العدل، للمساعدة على تنفيذ ورصد وتقييم الخطة الاستراتيجية لإصلاح قطاع العدل، بما فيه الإصلاحات؛ وعقد ١٢ اجتماعاً مع فريق الأمم المتحدة الإقليمي لوضع برنامج متعدد السنوات مشترك مع الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة، من أجل تطوير الشرطة والهيئة القضائية والسجون وتيسير اللجوء إلى القضاء في كوت ديفوار
- تنفيذ مشروع لتيسير اللجوء إلى القضاء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأوروبي، من خلال ١٢ اجتماعاً مع الأطراف الموقعة، وتوفير التنسيق العام والمشورة من خلال ١٠٤ اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تتولى إدارة المشروع، وإنشاء ٦ مراكز للمساعدة القانونية في المدن الرئيسية في جميع أنحاء البلد (غينغو ومان وبواكي وكوروغو وسان بيدرو وبوندوكو) لتوفير التمثيل القانوني مجاناً وتدريب الوسطاء المحليين
- تقديم الدعم لاضطلاع رابطة المحامين الإيفواريين بأنشطة لتقديم المساعدة القانونية مجاناً، من خلال ١٠ جلسات عمل مع الأوساط القانونية والدعوة لتعديل تشريعات المساعدة القانونية
- رصد ٢٤ جلسة محكمة بشأن المنازعات على الأراضي الريفية لتقييم أداء الهيئة القضائية في معالجة القضايا المتعلقة بالأراضي وتقديم تقرير إلى الحكومة

- رصد ٦٠ جلسة للمحكمة الجنائية تتعلق بمحاكمات عن جرائم خطيرة وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات والتحقق مما إذا كان يجري التقيد بجميع المعايير الدولية ذات الصلة بالقضاء وتقديم تقرير إلى الحكومة عن أداء المحاكم وسيرها، بما في ذلك المحكمة العسكرية
- تقديم المساعدة إلى الحكومة في تعزيز النظام التعليمي في مجالات القانون والقضاء والسجون، بما في ذلك معهد التدريب القضائي، من خلال عقد ١٢ جلسة عمل مع السلطات الإيفوارية، بمشاركة من المدارس الأوروبية لقضاة الصلح وكتبة المحاكم وموظفي السجون والأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بالأحداث
- عقد ١٢ اجتماعاً مع وزارة العدل وقضاة محكمة يوبوغون للمساعدة في تنفيذ مشروع تجريبي لإعادة تنظيم وحوسبة مكاتب كتبة المحاكم، من أجل تعزيز قدرة المحاكم على حفظ السجلات وتوفير الإحصاءات القضائية
- الاشتراك في المواقع مع ٣٣ من موظفي السجون العاملين مع السلطات الوطنية في ٣٣ سجناً على أساس يومي من خلال تقديم الدعم والمشورة التقنية لموظفي السجون الوطنيين بشأن تحسين أمن السجون وإدارة السجون وبشأن تنفيذ قواعد السجون ووضع ثلاثة إجراءات تشغيلية موحدة جديدة تشمل إجراء شكاوى للسجناء وتفتيش السجناء وزيارات الأسر
- إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تخطيط توظيف ١ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين وإدماجهم في نظام السجون وتوفير ٦٦ دورة تدريبية لما يبلغ عددها ٣٣ من مرافق السجون بشأن الإطار الوطني الذي يحكم السجون وقواعد السجون وحقوق الإنسان، للموظفين المحدد من خلال الاشتراك في المواقع والإرشاد
- عقد ٦ جلسات عمل مع السلطات الوطنية لرصد تنفيذ مرفق السجن شبه المفتوح في ساليانرو
- تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة في تعزيز قطاعي القضاء والإصلاحات

#### العوامل الخارجية

توافر التمويل الكافي والإرادة السياسية لدعم المبادرات ذات الصلة بقضايا من قبيل قضايا السجون، على سبيل المثال.

## الجدول ٥

## الموارد البشرية: العنصر ٤، القانون والنظام

الفئة	الجموع
أولاً - شرطة الأمم المتحدة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٥٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٥٥٥
صافي التغير	-
ثانياً - وحدات الشرطة المشكّلة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٠٠٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١٠٠٠
صافي التغير	-
ثالثاً - الأفراد المقدمون من الحكومات	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٣٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٣٤
صافي التغير	-
الموظفون الدوليون	
رابعاً - الموظفون المدنيون	
مكتب مفوض الشرطة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١٥
صافي التغير	(٣)
القسم الاستشاري لشؤون سيادة القانون والنظام القضائي والسجون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٣٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٣٧
صافي التغير	-
الجموع الفرعي للموظفين المدنيين	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٥٢
صافي التغير	(٣)
الجموع الكلي (أولاً - رابعاً)	١ ٦٤٤

الموظفون الدوليون							
المتنوع الموظفون الأمم المتحدة الوطنيون <sup>(1)</sup>	المجموع	الخدمة الميدانية الفرعي	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	
						رابعاً - الموظفون المدنيون	
١ ٦٤١	-	-	-	-	-	-	٢٠١٤/٢٠١٣
(٣)	-	-	-	-	-	-	صافي التغير

(أ) يشمل الموظفون الوطنيون الفنيين والموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة.

#### العنصر ٤، القانون والنظام: موجز التغييرات في ملاك الموظفين

الموظفون الوطنيون: انخفاض صافي قدره ٣ وظائف (إعادة ندب موظف فني وطني واحد في عنصر البيئة الآمنة والمأمونة/قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة ندب موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة في عنصر الدعم/قسم الموظفين المدنيين)

#### مكتب مفوض الشرطة

الموظفون الوطنيون: انخفاض قدره ٣ وظائف (إعادة ندب وظيفة واحد لموظف فني وطني واحد في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة ندب موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة في قسم الموظفين المدنيين)

٧٤ - ويقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف وطني لشؤون التخطيط في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بصفة موظف لوجستيات لتقديم الدعم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوفير اللوجستيات الملائمة في تشغيل وإدارة مواقع التسريح وأنشطة إعادة الإدماج/الإلحاق وستؤدي إعادة الندب إلى استخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضل في البعثة وإلى زيادة الإنتاجية في الأقسام التي تحتاج إلى قدرات إضافية.

٧٥ - ويقترح إعادة ندب وظيفتين من فئة الخدمات العامة لمساعدين إداريين في قسم الموظفين المدنيين في عنصر الدعم بصفة مساعدين لشؤون الموارد البشرية إذ من المتوقع أن تحصل البعثة على المزيد من تفويض السلطة في عام ٢٠١٣ بالنسبة لعدد كبير من المهام التي تتولاها حالياً شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة الدعم الميداني في مقر الأمم المتحدة. وسيقدم المساعدان لشؤون الموارد البشرية الدعم في إجراء المعاملات اليومية للقسم لتمكينها من تلبية طلبات حجم العمل المتزايد.

## العنصر ٥: الدعم

٧٦ - يجسّد عنصر الدعم عمل شعبة دعم البعثة وقسم الأمن والفريق المعني بالسلوك والانضباط. وخلال فترة الميزانية، سيُقدّم الدعم إلى الموظفين الفنيين عبر توفير خدمات لوجستية وإدارية ومالية وأمنية دعماً لتنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال المزيد من التحسينات على الخدمات، علاوة على تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة.

٧٧ - وسيُقدم الدعم إلى القوام المأذون به المؤلف من ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٦٤٥ ٨ فردا من الوحدات العسكرية و ١٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة المشكلة و ٥٥٥ ضابطا من شرطة الأمم المتحدة، وإلى ملاك الموظفين المدنيين المؤلف من ٤٤٨ موظفا دوليا و ٨٢٥ موظفا وطنيا و ١٨٩ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٧٨ - ويشمل نطاقُ الدعم تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط، وإدارة شؤون الموظفين، وتقديم الرعاية الصحية، وإصلاح أماكن عمل/مرافق البعثة وتجديدها، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمليات الجوية، وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد، وتوفير خدمات الأمن على نطاق العملية بأسرها.

٧٩ - وفي إطار عنصر الدعم، سيؤدي الانتهاء المقرر من تشييد قاعدة لوجستيات متكاملة في يوبوغون إلى إغلاق خمسة أماكن عمل مستأجرة، وهو ما يُتوقّع أن يؤدي إلى وفورات تُقدّر بنحو ٤ ملايين دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتنبع الحاجة إلى تشييد قاعدة اللوجستيات المتكاملة هذه من الرغبة في تحسين المراقبة وجعل تنفيذ العمليات سلسا من منظور لوجستي وأمني، بناءً على الدروس المستفادة من أزمة الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ ولكي يتسنى تقديم دعم لوجستي فعال، حتى أثناء الأزمات.

٨٠ - وفي ظل تقلب الحالة الأمنية في البلد والمخاطر المتصلة بالحالة في مالي، تقرّر إدخال تحسينات أمنية مختلفة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، تشمل تشييد سور خارجي وتركيب نظم كاميرات مراقبة بدوائر تلفزيونية مغلقة في جميع المواقع.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-٥ امتثال أماكن العمل/الهياكل الأساسية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما فيها المعسكرات الجديدة، لمعايير العمل الأمنية الدنيا بنسبة ١٠٠ في المائة (٢٠١٢/٢٠١١: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٢: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ في المائة)	١-٥ زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للعملية
٢-١-٥ انخفاض عدد حالات الإصابة بالمalaria شهريا المبلغ عنها بين أفراد العملية، بمن فيهم الأفراد النظاميون (٢٠١١/٢٠١٠: ١٧٠ حالة؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٥٠ حالة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٤٣ حالة)	
٣-١-٥ انخفاض عدد حوادث المركبات بحيث لا تزيد نسبتها عن حادثتين لكل ١٠٠ مركبة (٢٠١١/٢٠١٢: ٢,٥ حوادث؛ ٢٠١٢/١٣: حادثتان؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: حادثتان)	
٤-١-٥ إحراز تقدم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط موارد المؤسسة (أوموجا)	

### النواتج

#### تحسين الخدمات

- إنجاز جميع مشاريع تجديد الهياكل الأساسية وإعادة بناء المباني اللازمة لاستيفاء عمليات البعثة لمعايير العمل الأمنية الدنيا
- تنظيم برنامج للوقاية من الملاريا للمراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة والموظفين المدنيين في أبيدجان وبواكيه ودالوا
- تدعيم برنامج لاختبار السائقين يتسم بقدر أكبر من الصرامة ويُكَمِّل بحملات توعية السائقين وللسلامة على الطرق، وكذلك فرض عقوبات تشمل تعليق و/أو إلغاء رخص قيادة المركبات لأي مخالفة تُسجَّل في نظام مراقبة حركة المركبات
- دعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك تحويل أساليب تصريف الأعمال امتثالاً لتلك المعايير، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة للبعثات بحيث تعكس متطلباتها، وتدريب جميع موظفي الشؤون المالية والميزانية وإدارة الممتلكات في البعثة في هذا الصدد

- توفير الدعم لتنفيذ نظام أوموجا، بما في ذلك إجراء عمليات تحليل لنوعية بيانات النظم القديمة وتطهير البيانات في البعثة
- عقد اجتماعات شهرية عن إدارة الأصول، وإعداد تقارير شهرية لإبراز القضايا المطروحة، بما في ذلك تسوية حالات التضارب، والقيام يوميا بعمليات فحص عشوائي، ورصد فائض الأصول شهريا، بما فيها الأصول المشطوبة والمتصرف فيها، وكفالة عدم تراكم حالات متأخرة لم يبت فيها المجلس المحلي لحصر الممتلكات، والقيام يوميا بعمليات تحقق مادي من الأصول والممتلكات المستهلكة، وتعمد معلومات مستوفاة في نظام الجرد (غاليليو)
- إنشاء قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون

### الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز قوات قوامها ٦٤٥ ٨ فردا من الوحدات العسكرية و ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٥٥٥ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ١٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة المشكلة، وتناوبها وإعادتها إلى الوطن
- العمل شهريا على التحقق من المعدات التي تملكها الوحدات ورصدها وتفتيشها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بما في ذلك ٧٤ عملية تفتيش خاصة بالتأهب للعمليات
- تخزين وتوريد ٨٠٠ طن من حصص الإعاشة والاحتفاظ. بمخزون احتياطي من حصص الإعاشة والمياه أثناء القتال تكفي لمدة سبعة أيام في مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (أبيدجان/سيبروكو، ودالوا، وبواكيه)، وحصص إعاشة ومياه أثناء القتال للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة تكفي لمدة ١٤ يوما في ٥١ موقعا من مواقع التسليم
- إدارة شؤون موظفين مدنيين متوسط قوامهم ٤٦٢ ١ موظفا، يتألف من ٤٤٨ موظفاً دولياً و ٨٢٥ موظفاً وطنياً و ١٨٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٤٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات
- تنفيذ برنامج لسلوك وانضباط جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين يشمل التدريب والوقاية والرصد والإجراءات التأديبية. والقيام بتنظيم ما مجموعه ٣٢ دورة تدريبية عن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لصالح ٤٨٠ موظفاً مدنياً وضابطاً عسكرياً؛ و ٣٠ دورة تعريفية ودورة لتدريب المدربين بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين لصالح ١٢٠٠ فرد من الوحدات العسكرية؛ وتنسيق بدء تنفيذ دورات تدريبية لصالح ٥٢٧ ٨ ضابطاً من أفراد الوحدات العسكرية المنتشرين في أبيدجان والقطاع الشرقي والقطاع الغربي
- تنظيم ٢٣ دورة تدريبية عن مهارات الإدارة والقيادة لصالح ٤٣٠ موظفاً؛ و ٥٤ دورة في مجال بناء القدرات لصالح ٤٠٠ موظف؛ و ٥٠ دورة تدريبية في مجال التطوير المهني لصالح ٩١٠ موظفين.

وتقدم دورات تعريفية ولتقييم الأداء لصالح ٨٠٠ موظف. وتنظيم دروس لتعليم اللغتين الإنكليزية والفرنسية لصالح ٤٢٧ موظفاً في أبيدجان ودالوا وبواكيه؛ وبدء العمل بنظام إدارة التدريب الإلكتروني للموظفين المدنيين

### المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة وإصلاح مواقع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة وأماكن عمل شرطة الأمم المتحدة ومكاتب الموظفين المدنيين في ٦٢ موقعا
- تزويد جميع أماكن العمل بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك معالجة مياه المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في ٦٢ معسكرا في أبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي
- تشغيل وصيانة ٣١ محطة من محطات تنقية المياه في ١٨ موقعا
- تشغيل وصيانة ٢٩٤ مولدا كهربائيا تملكها الأمم المتحدة في ٦٢ موقعا
- تخزين وتوريد ٣,٦ ملايين لتر من وقود المولدات الكهربائية و ٣٨٤ ٣٥٨ لترا من غاز البروبين السائل
- صيانة وتجديد طرق بمسافة ٣٠ كيلومترا و ١٥ مطارا في ١٥ موقعا و ٦ مواقع لمستودعات وقود الطيران في ٦ مواقع
- تشغيل وصيانة ٣٣ محطة لمعالجة مياه الصرف تملكها الأمم المتحدة في ٢٣ موقعا

### النقل البري

- تشغيل وصيانة ٨٨٤ من المركبات والمعدات التي تملكها الأمم المتحدة، بما فيها ٢٥ عربة مصفحة موزعة على ٣ ورش في ٣ مواقع
- توريد ٥,٩ ملايين لتر من البنزين والزيوت ومواد التشحيم المستخدمة في النقل البري
- تشغيل خدمة مكوكية على مدار الأسبوع لنقل ٣٠٠ فرد في المتوسط من أفراد الأمم المتحدة يوميا من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة

### النقل الجوي

- تشغيل وصيانة ٤ طائرات ثابتة الجناحين، منها طائرة واحدة ثابتة الجناحين تُستخدم على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، و ١١ طائرة هليكوبتر، منها ٥ طائرات هليكوبتر

عسكرية و ٣ طائرات هليكوبتر عسكرية تُستخدم على أساس تقاسم التكاليف مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في ٤ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا ومطار مان)

- تشغيل وصيانة نظام واحد للطائرات بلا طيار للقيام بمهام المراقبة الجوية على طول المناطق الحدودية
- توريد ٦,٦ ملايين لتر من الوقود للعمليات الجوية

### النقل البحري

- تشغيل وصيانة زورقين
- توريد ٢ ٤٠٠ لتر من وقود الديزل لأغراض النقل البحري

### الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة سواتل مؤلفة من محور اتصالات محطة أرضية في أبيدجان لتقديم خدمات نقل الصوت، والفاكس الإلكتروني، والفيديو، وإرسال البيانات. ودعم وصيانة ٣٢ نظاماً من نظم المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا (VSAT) و ٥٣ مقسماً هاتفياً و ٢٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
- دعم وصيانة ١ ٢٠٩ أجهزة اتصال لاسلكي ذات ترددات عالية و ١٠٧ أجهزة اتصال لاسلكي ذات ترددات عالية جدا أرض جو، و ٣ ٧٧٠ من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات التردد فوق العالي وأجهزة اتصال لاسلكي محمولة و ٢٣ جهازاً من أجهزة إعادة الإرسال ذات التردد فوق العالي
- دعم وصيانة ٣٠ محطة بث إذاعي تعمل على موجات التضمين الترددي و ٤ مرافق للإنتاج والبث الإذاعيين
- تقديم خدمات نقل البيانات والصوت موثوق بها وفعالة من حيث التكلفة في منطقة البعثة بأسرها بتغطية تُتاح بنسبة ٩٨ في المائة

### تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٥٢ خادمات ماديا و ١٤٥ خادمات افتراضيا و ٣٢ خادمات طباقيا و وحدثي احتواء خوادم طباقية و ١ ٥٦٥ حاسوباً منضدياً و ٧٠٣ حواسيب حجرية و ٢٠٠ حاسوب تابع جزئي و ٦٠١ طابعة و ٢٨٠ جهاز إرسال رقمياً، في ٦٠ موقعا. ودعم وصيانة شبكة متروبولية واحدة و ٢٥ شبكة محلية وشبكة واسعة واحدة لخدمة ٢ ٤٦٨ مستعملاً في ٦٢ موقعا ودعم وصيانة ١٩ من أجهزة توجيه الإشارة الشبكية اللاسلكية

- دعم وصيانة نحو ٢ ٩٠٠ حساب من حسابات البريد الإلكتروني وقدرة تخزين احتياطي للبيانات بسعة ٤ تيرابايت
- وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير نحو ٣ ٥٠٠ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية بهدف دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والإمام بالحالة ولأغراض ذات صلة بالعمليات

### الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة عيادتين من المستوى الأول تابعتين للأمم المتحدة في القطاع الشرقي والقطاع الغربي وعيادة واحدة من المستوى الأول في أبيدجان و ٢٣ عيادة من المستوى الأول وثلاثة مرافق طبية تملكها البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار
- مواصلة العمل بترتيبات إجلاء موظفي البعثة برا وجوا على نطاق البعثة بأسرها بالتعاون مع العمليات الجوية، إلى مستشفيات من بينها المستشفيات من المستوى الرابع الموجودة في بريتوريا، بجنوب أفريقيا، وذلك بالتعاون مع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموجودين في بريتوريا
- تشغيل وصيانة المرافق المخصصة لتقديم الاستشارات والفحوص الطبية الطوعية والسرية لجميع موظفي البعثة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وبرنامج التوعية بشأن الفيروس

### الأمن

- رصد مراقبة الدخول والإشراف عليه في مواقع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في جميع منطقة عملياتها بأسرها على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع لكفالة أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها
- توفير خدمات الحماية المباشرة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع لكبار موظفي العملية والزوار من المسؤولين الرفيعة المستوى
- تنظيم ١٠ دورات تدريبية لصالح ١٠٤ ضباط أمن على القتال بدون سلاح واستعمال الأسلحة النارية وإجراءات وأساليب الحماية المباشرة وأساليب التحقيق، وغير ذلك من المجالات ذات الصلة بالموضوع لغرض ضمان استمرار تقديم خدمات أمنية مستوفية للكفاءة المهنية
- إجراء تدريبي إجلاء عمليين على نطاق منطقة البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وآذار/مارس ٢٠١٤



الموظفون الدوليون								
الموظفون المدنيون	و كليل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>
الموظفون المدنيون	و كليل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	١	٦	٦٠	١٠١	-	١٦٨
صافي التغير	-	-	-	-	(٣)	(٣)	-	(٣)
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(٢)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	٢	-	٢
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(٢)</sup> للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	-	-	-	٢	-	٢
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، قسم الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	٦	٦٣	٧٠	-	١٧٣
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	١	٦	٦٠	٦٧	-	١٧٠
صافي التغير	-	-	-	-	(٣)	(٣)	-	(٣)
مكتب الرئيس، شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٤	٢	٥	١٢	١	٢٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	١	٤	١	٤	١٠	-	١٧
صافي التغير	-	-	-	(١)	(١)	(٢)	(١)	(٥)
الخدمات الإدارية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٩	١٥	٣٣	٥٧	٣٥	٢١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	٩	١٥	٣٣	٥٧	٣٥	٢٢١
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	٤
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(٢)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	-	-	٧	-	٧
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(٢)</sup> للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	-	-	-	٧	-	٧
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، الخدمات الإدارية								

الموظفون الدوليون										
الموظفون المدنيون	وكيل أمين عام - أمين عام مساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	الموظفون الوطنيون <sup>(١)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع		
									المجموع الفرعي	المجموع
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	٩	١٥	٣٣	١٣٢	٣٥	٢٢٤		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	٩	١٥	٣٣	١٣٦	٣٥	٢٢٨		
صافي التغير	-	-	-	-	-	٤	-	٤		
خدمات الدعم المتكامل										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١١	٣١	١٢٥	١٦٧	٧٨	٥٨٦		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	١١	٢٩	١٢٤	١٦٤	٧٨	٥٨٥		
صافي التغير	-	-	-	(٢)	(١)	(٣)	٢	(١)		
الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	-	١	٢	٣	٤	٧		
الوظائف المؤقتة المقترحة <sup>(ب)</sup> للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	-	١	٢	٣	٤	٧		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-		
المجموع الفرعي، خدمات الدعم المتكامل										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١١	٣٢	١٢٧	١٧٠	٧٨	٥٩٣		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	١١	٣٠	١٢٦	١٦٧	٧٨	٥٩٢		
صافي التغير	-	-	-	(٢)	(١)	(٣)	٢	(١)		
المجموع										
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	١	٢٨	٥٧	٢٢٩	٣١٥	١١٤	١٠٢٠		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	١	٢٨	٥٤	٢٢٤	٣٠٧	١١٣	١٠١٥		
صافي التغير	-	-	-	(٣)	(٥)	(٨)	٤	(١)	(٥)	

(أ) يشمل الموظفون الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.  
(ب) تُموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين.

## العنصر ٥، الدعم: موجز التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٨ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب الممثل الخاص للأمين العام/مجلس التحقيق، وإعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ونقل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى عنصر البيئة الآمنة والمأمونة/مركز العمليات المشتركة، ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى عنصر البيئة الآمنة والمأمونة/مكتب قائد القوة، وتحويل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ ظلت شاغرة لمدة سنتين، إلى وظيفة لموظف فني وطني في قسم الهندسة، وتحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الإمدادات وقسم شؤون الموظفين المدنيين، وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من عنصر البيئة الآمنة والمأمونة/مركز العمليات المشتركة)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٤ وظائف (تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ إلى وظيفة واحدة لموظف فني وطني في قسم الهندسة، وتحويل وظيفتين من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الإمدادات وقسم شؤون الموظفين المدنيين، وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام للعمليات وسيادة القانون، وإعادة ندب وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية من عنصر القانون والنظام/مكتب مفوض الشرطة، وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة العامة الوطنية من عنصر الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان/قسم حقوق الإنسان، وإعادة انتداب موظف فني وطني إلى عنصر الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان/قسم حقوق الإنسان، ونقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب الممثل الخاص للأمين العام/مجلس التحقيق)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (إعادة ندب وظيفة واحدة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة إلى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب الممثل الخاص للأمين العام/مجلس التحقيق)

## الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف (تحويل ٣ من وظائف المساعدة المؤقتة العامة ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) في الفريق المعني بالسلوك والانضباط إلى وظائف ثابتة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة من فئة الخدمات العامة الوطنية في الفريق المعني بالسلوك والانضباط إلى وظيفة ثابتة) المساعدة المؤقتة العامة: نقصان قدره ٤ وظائف (تحويل ٣ وظائف دولية ووظيفة وطنية واحدة لموظف من فئة الخدمات العامة ممولتين في إطار المساعدة المؤقتة في الفريق المعني بالسلوك والانضباط إلى وظائف ثابتة)

٨١ - يتمثل دور الأفرقة المعنية بالسلوك والانضباط في بعثات حفظ السلام في تنفيذ استراتيجية للقضاء على سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين، استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: أنشطة الوقاية وأنشطة الإنفاذ والأنشطة التي تندرج ضمن التدابير العلاجية. وقد أصبحت هذه المهام جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، ويمكن الآن اعتبارها ذات طابع مستمر. ولذلك يُقترح تحويل الوظائف الأربعة من وظائف المساعدة المؤقتة (وظيفتان لموظفين معنيين بشؤون السلوك والانضباط (١ ف-٤ و ١ ف-٣) ووظيفتان لمساعدين إداريين (وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة من فئة الخدمة العامة الوطنية) إلى وظائف ثابتة.

#### مكتب رئيس دعم البعثة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفتان (نقل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى العنصر المعني بالتوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب الممثل الخاص للأمين العام/مجلس التحقيق)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفتان (نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة إلى العنصر المعني بالتوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب الممثل الخاص للأمين العام/مجلس التحقيق)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره وظيفة مؤقتة واحدة (نقل وظيفة واحدة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة إلى العنصر المعني بالتوجيه التنفيذي والإدارة/مكتب الممثل الخاص للأمين العام/مجلس التحقيق)

٨٢ - يُقترح نقل مكتب مجلس التحقيق من مكتب رئيس دعم البعثة إلى مكتب الممثل الخاص للأمين العام، ليكون مسؤولاً أمام رئيس الموظفين. ويتألف مكتب مجلس التحقيق من موظف واحد معني بمجلس التحقيق (برتبة ف-٣) وأربعة موظفين مساعدين لمجلس التحقيق (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من فئة الخدمات العامة الوطنية ووظيفة واحدة من متطوعي الأمم المتحدة) سيتم نقلهم إلى مكتب الممثل الخاص، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٤ أعلاه. ومن شأن هذا النقل أن يكفل مزيداً من الفعالية في تنفيذ ولاية المجلس.

## الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مركز العمليات المشتركة، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٤ وظائف (إعادة ندب وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة من مكتب مفوض الشرطة، وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العمليات وسيادة القانون، وإعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الوظائف الوطنية الفنية إلى قسم حقوق الإنسان، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

## قسم شؤون الموظفين المدنيين

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إعادة ندب وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية من مركز العمليات المشتركة، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٤ وظائف (إعادة ندب ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة وإعادة تصنيفها إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

٨٣ - من أجل الاستجابة للولاية الموسعة لقسم الموارد البشرية في البعثة، يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لمساعد لشؤون العمليات المشتركة من مركز العمليات المشتركة، ووظيفتين وطنيتين لمساعدين للشؤون الإدارية من مكتب مفوض الشرطة، ووظيفة واحدة لمساعد إداري وطني من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام لشؤون العمليات وسيادة القانون. ويُقترح أيضاً تحويل وظيفة واحدة من وظائف الدعم الميداني إلى وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة، ثم إعادة تصنيفها إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية، وذلك من أجل بناء القدرة الوطنية.

٨٤ - ويجري تعزيز قسم شؤون الموظفين المدنيين لأنه من المتوقع أن تحصل البعثة في عام ٢٠١٣ على تفويضات إضافية في السلطة وتكليفات بعدد كبير من المهام الوظيفية التي تتولى شعبة الموظفين الميدانيين في مقر الأمم المتحدة الاضطلاع بها حالياً. ومن المزمع أن يؤدي هذا

التفويض الإضافي إلى زيادة الكفاءة وتحسين الخدمات المقدمة، والتغلب على الفروق الجغرافية والزمنية والحد من التكلفة. ومع ذلك، فمن شأن هذا التفويض أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم عمل القسم وتعقيده، الأمر الذي يتطلب إعادة تشكيل الوحدات والمهام الوظيفية بالقسم. وسيجري دمج الوحدتين الدوليتين القائمتين في وحدة واحدة، وسيتم إنشاء وحدة الدعم المتخصص للاضطلاع بذلك الجزء من العمل الذي يتسم بالتقنية العالية. ومن المقرر أن يضطلع الموظف الوطني من الفئة الفنية بأداء المهام الوظيفية المعقدة في هذه الوحدة الجديدة، وتشمل هذه المهام تخطيط الموارد البشرية، وإدارة الأداء، وتحديد ميزانية الاحتياجات من الموظفين، والتطوير الوظيفي، وسيكون هذا الموظف مسؤولاً على نحو مباشر أمام رئيس الوحدة (ف-3). ومن المقرر أن يضطلع المساعدون المعنيون بشؤون الموارد البشرية بتقديم الدعم الكامل لعملية إنجاز المعاملات اليومية المتصلة بالموظفين التي يضطلع بها الفرع لتمكينه من الاستجابة للزيادة في عبء العمل.

### قسم الخدمات الطبية

الموظفون الوطنيون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إعادة ندب ووظيفة واحدة لموظف وطني من الفئة الفنية في قسم حقوق الإنسان، وإعادة ندب ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية من قسم حقوق الإنسان)

٨٥ - يُقترح إعادة ندب ووظيفة واحدة لمررض (موظف فني وطني) من قسم الخدمات الطبية إلى قسم حقوق الإنسان للعمل موظفاً لشؤون حقوق الإنسان، وإعادة ندب ووظيفة واحدة لمساعد لشؤون حقوق الإنسان (من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى قسم الخدمات الطبية للعمل كاتباً في المستودع، وتوجد حاجة لوظيفة كاتب في المستودع للاضطلاع بالأعمال اليومية اللازمة للحفاظ على العيادة من المستوى الأول وللتأكد من الحفاظ على الأصول في حالة جيدة، وذلك عن طريق كفاءة فعالية ومراقبة إصدار الممتلكات، والتسجيل الدقيق للمعلومات المتعلقة بالمخزون وتسليم البضائع. ومن شأن تبديل الوظيفتين أن يؤدي إلى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة على نحو أكثر كفاءة وفعالية من أجل تنفيذ الولاية.

### خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره ٣ وظائف (نقل ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى العنصر المعني بالبيئة الآمنة والمأمونة/مركز العمليات المشتركة، وتحويل وظيفة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة موظف وطني من الفئة الفنية في قسم الهندسة، وتحويل وظيفة من فئة الدعم الميداني إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة في قسم الإمدادات)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (تحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية في القسم الهندسي، وتحويل وظيفة واحدة من وظائف الدعم الميداني إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية في قسم الإمدادات)

### مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان (إعادة ندب وظيفة من الرتبة ف-٣ من قسم الإمدادات، ونقل وظيفة من فئة الدعم الميداني من قسم مراقبة الحركة)

٨٦ - يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف إمداد من قسم الإمدادات إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل يوظف بمهام الموظف المعني بتخطيط دعم البعثة (ف-٣)، ونقل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري من قسم مراقبة الحركة. وتوجد حاجة إلى موظفين إضافيين في المكتب للاضطلاع بتقديم الدعم إلى الوحدات العسكرية ونشرها، وإلى عملية اللامركزية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتوجد حاجة ملحة لتفعيل إدارة المعلومات المتعلقة بخدمات الدعم المتكامل على النحو الواجب، وذلك عن طريق إنشاء وحدة للتخطيط في البعثة. ويوظف الموظف المعني بالتخطيط، بدعم من المساعد الإداري، بإدارة المعلومات على نحو فعال، ويشمل ذلك توفير البيانات الدقيقة في الوقت المناسب، والتحليلات والمعلومات بشأن القدرات والقيود والحالة في ما يتعلق باللوجستيات والموارد في البعثة، وفي ما يتصل بجميع مشاريع اللوجستيات وأنشطتها.

### القسم الهندسي

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من الرتبة ف-٣ إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية)

٨٧ - تمشيا مع تركيز البعثة على بناء القدرات الوطنية، يُقترح تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لرئيس وحدة إدارة المباني، ظلت شاغرة لأكثر من عامين، إلى وظيفة لموظف وطني من الفئة الفنية. ويكون شاغل هذه الوظيفة مسؤولاً عن صيانة وإصلاح مواقع الوحدات العسكرية ومواقع وحدات الشرطة المشكلة، وأماكن عمل شرطة الأمم المتحدة، ومباني الموظفين المدنيين في ما يقرب من ٦٢ موقعا.

### قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ووظيفة واحدة (إعادة ندب ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى العنصر المعني بتهيئة البيئة الآمنة والمأمونة/مركز العمليات المشتركة)

٨٨ - يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة برتبة ف-٣ لرئيس موظفي تكنولوجيا المعلومات إلى مركز العمليات المشتركة استجابة للتقييم الذي أجراه مركز متابعة الحالة في نيويورك في عام ٢٠١٢، والذي أقر بوجود حاجة إلى تعزيز مركز العمليات المشتركة التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولن تتأثر كفاءة وإنتاجية قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بسبب هذا الخفض.

### قسم الإمدادات

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ووظيفتان (إعادة ندب ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣، وتحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة لموظف وطني من فئة الخدمات العامة)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

٨٩ - يُقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف إمداد إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل. ومن شأن إعادة الندب هذه أن تمكن البعثة من تحقيق التنفيذ الكامل لولايتها، حيث ترتبط الأولويات الجديدة للبعثة ارتباطاً مباشراً بالاحتياجات من خدمات الدعم المتكامل. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات المصاحبة لعملية اللامركزية المقررة تتطلب وجود الهيكل المناسب الذي يوفر لها الدعم اللازم.

٩٠ - ومن شأن تحويل وظيفة لمساعد لشؤون الإمدادات من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة من فئة الخدمات العامة التي ستُنشر في المنطقة أن يؤدي إلى تعزيز تنفيذ أولوية البعثة المتعلقة ببناء قدرات الموظفين الوطنيين وتحقيق اللامركزية وصولاً إلى فعالية وكفاءة تنفيذ الولاية.

### قسم مراقبة الحركة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ووظيفة واحدة (نقل وظيفة واحدة من فئة الدعم الميداني إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل)

٩١ - يُقترح نقل وظيفة مساعد إداري دولي إلى مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل لمساعدة الموظف المعني بالتخطيط في إدارة المعلومات المتعلقة بخدمات الدعم المتكامل.

## قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (نقل وظيفتين من وظائف الدعم الميداني إلى مركز العمليات المشتركة، ونقل وظيفة واحدة من فئة الدعم الميداني إلى مكتب قائد القوة)

٩٢ - يُقترح أن يُنقل اثنان من موظفي الحماية الشخصية إلى مركز العمليات المشتركة استجابة للتقييم الذي أجراه مركز متابعة الحالة في نيويورك في عام ٢٠١٢، والذي أقر بوجود حاجة إلى تعزيز مركز العمليات المشتركة التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل تعزيز عملية الإبلاغ على نحو أفضل بشأن الحالة المتقلبة في كوت ديفوار والبلدان المجاورة. ويعمل قسم الأمن على نحو وثيق وبالتعاون مع مركز العمليات المشتركة في مجالات جمع المعلومات، وتسجيل الحوادث. وبالتالي، فلن يؤثر نقل الوظائف المقترح على قدرة القسم على العمل.

٩٣ - ويُقترح أيضا نقل مساعد إداري دولي (وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية) إلى مكتب القائد الأول. ويُعتبر عدد موظفي قسم الأمن كافيا للاضطلاع بجميع المهام الإدارية، ولن يؤثر نقل هذه الوظيفة على عمل القسم.

## ثانيا - الموارد المالية

## ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة - تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفرق	تقديرات التكلفة		المخصصات		النفقة	الفئة
	المبلغ	(٢٠١٤/٢٠١٣)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٢/٢٠١١)		
(٢) ÷ (٤) = (٥)	(٢) - (٣) = (٤)	(٣)	(٢)	(١)		
						<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>
٠,٥	٤٥,٤	١٠٠٦٣,١	١٠٠١٧,٧	١٠٥٥٨,٩		المراقبون العسكريون
(٥,٧)	(١٢٨١٣,١)	٢١٠٩٦١,٥	٢٢٣٧٧٤,٦	٢٤٠٤٣٠,٤		الوحدات العسكرية
٣,٠	٨٠٢,٠	٢٧٦٩٩,٤	٢٦٨٩٧,٤	١٨٢٤٧,٠		شرطة الأمم المتحدة
(٣,٠)	(٧٥٤,٤)	٢٤٢٢٩,٠	٢٤٩٨٣,٤	٢٤٢٠٠,١		وحدات الشرطة المشكّلة
(٤,٥)	(١٢٧٢٠,١)	٢٧٢٩٥٣,٠	٢٨٥٦٧٣,١	٢٩٣٤٣٦,٤		<b>المجموع الفرعي</b>
						<b>الموظفون المدنيون</b>
(٠,٣)	(٢١١,٤)	٧٧٧٧٣,١	٧٧٩٨٤,٥	٧٨٨١٤,٦		الموظفون الدوليون
٣,٤	٦٩٠,١	٢١١٨١,٧	٢٠٤٩١,٦	٢٣٢٥٢,٢		الموظفون الوطنيون

الفئة	النفقات		المخصصات		تقديرات التكلفة		الفرق
	(٢٠١٢/٢٠١١)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٤/٢٠١٣)	المبلغ	النسبة المئوية	(٢)-(٣)=(٤) (٢)÷(٤)=(٥)
متطوعو الأمم المتحدة	١٢ ٢٧٩,٠	٧ ٩٢٢,١	٨ ٦١٢,٧	٦٩٠,٦	٨,٧		
المساعدة المؤقتة العامة	٤ ٦٩٠,٠	١ ٤١٣,٩	٩٠٣,٩	(٥١٠,٠)	(٣٦,١)		
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١١٩ ٠٣٥,٨</b>	<b>١٠٧ ٨١٢,١</b>	<b>١٠٨ ٤٧١,٤</b>	<b>٦٥٩,٣</b>	<b>٠,٦</b>		
<b>التكاليف التشغيلية</b>							
الأفراد المقدمون من الحكومات	٦٦٠,٠	١ ٧٤٥,٧	١ ٧٦٤,٦	١٨,٩	١,١		
مراقبو الانتخابات المدنيين	-	-	-	-	-		
الخبراء الاستشاريون	٤١٧,٠	٤٣١,٥	٤٣١,٥	-	-		
السفر في مهام رسمية	٦ ٧٩٧,٥	٣ ٨٠٦,٣	٣ ٨٠٦,٥	٠,٢	٠,٠		
المرافق والهياكل الأساسية	٨٤ ٦٥٧,٨	٥٥ ٢٠٨,٣	٥٩ ٤٤٢,٩	٤ ٢٣٤,٦	٧,٧		
النقل البري	١٤ ٣٣٣,٣	١٠ ٢٨٣,٥	٩ ٩٤١,٩	(٣٤١,٦)	(٣,٣)		
النقل الجوي	٤٧ ٦٣٥,٢	٤١ ١٢٥,٩	٥٥ ٧٩١,٩	١٤ ٦٦٦,٠	٣٥,٧		
النقل البحري	٣,٥	٦,١	٥,٩	(٠,٢)	(٣,٣)		
الاتصالات	٢٣ ٩٣٩,٨	١٧ ٠٦٣,٧	١٦ ٠٧٨,٧	(٩٨٥,٠)	(٥,٨)		
تكنولوجيا المعلومات	٧ ٢٩١,٤	٤ ١٣١,٣	٤ ٠٥٨,٢	(٧٣,١)	(١,٨)		
الخدمات الطبية	٧ ٦٩٦,٦	٧ ٤٦١,٥	٨ ٨٧٣,٥	١ ٤١٢,٠	١٨,٩		
المعدات الخاصة	٤ ٤٣٧,٤	٤ ٢٦٧,٦	٤ ١٧٣,٠	(٩٤,٦)	(٢,٢)		
اللوازم والخدمات والأخرى	١٢ ٧٩٤,٧	٣٤ ٠٠٠,٤	٣١ ٨٦١,٤	(٢ ١٣٩,٠)	(٦,٣)		
المشاريع السريعة الأثر	١ ٩٧٥,٠	٢ ٠٠٠,٠	٢ ٠٠٠,٠	-	-		
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢١٢ ٦٣٩,٢</b>	<b>١٨١ ٥٣١,٨</b>	<b>١٩٨ ٢٣٠,٠</b>	<b>١٦ ٦٩٨,٢</b>	<b>٩,٢</b>		
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>٦٢٥ ١١١,٤</b>	<b>٥٧٥ ٠١٧,٠</b>	<b>٥٧٩ ٦٥٤,٤</b>	<b>٤ ٦٣٧,٤</b>	<b>٠,٨</b>		
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ٠٤٨,٦	٩ ١٥٣,٠	٩ ٤٠٦,٢	٢٥٣,٢	٢,٨		
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>٦١٤ ٠٦٢,٨</b>	<b>٥٦٥ ٨٦٤,٠</b>	<b>٥٧٠ ٢٤٨,٢</b>	<b>٤ ٣٨٤,٢</b>	<b>٠,٨</b>		
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-		
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>٦٢٥ ١١١,٤</b>	<b>٥٧٥ ٠١٧,٠</b>	<b>٥٧٩ ٦٥٤,٤</b>	<b>٤ ٦٣٧,٤</b>	<b>٠,٨</b>		

## باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية

٩٤ - القيمة المقدرة للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣

إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ هي كالتالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفتحة
٣٠٤٢,٠	اتفاق مركز القوات
-	الترعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٣٠٤٢,٠	المجموع

**جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة**

٩٥ - تراعي تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ مبادرات تحسين الكفاءة التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفتحة	المبلغ	المبادرة
	٣٩١	انخفاض تكاليف تناوب القوات بفضل مبادرة الإدارة إلى شراء تذاكر السفر ذهاباً وإياباً (بدلاً من الرحلات الأحادية الاتجاه) للمراقبين العسكريين وضباط الإدارة وأفراد شرطة الأمم المتحدة
	٣٩١	المجموع

**دال - معاملات الشغور**

٩٦ - تُراعى في التكاليف المقدرة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، معاملات الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفتحة	التكلفة الفعلية ٢٠١٢/٢٠١١	التكلفة المدرجة في الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢	التكلفة المتوقعة ٢٠١٤/٢٠١٣
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
المراقبون العسكريون	(٢,١)	١,٠	١,٠
الوحدات العسكرية	٢,٤	١,٠	١,٠
شرطة الأمم المتحدة	٣٣,٠	١٠,٠	٨,٠
وحدات الشرطة المشكّلة	(١٠,٣)	١,٠	١,٠
<b>الموظفون المدنيون</b>			
الموظفون الدوليون	١٥,١	١٥,٠	١٠,٠
الموظفون الوطنيون			

التكلفة الفعلية	التكلفة المدرجة في	التكلفة المتوقعة	الفئة
٢٠١٢/٢٠١١	الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	
٢٠,٠	٨,٠	٨,٠	الموظفون الفنيون الوطنيون
٥,٩	٥,٠	٥,٠	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
٢٦,١	٥,٠	١,٠	متطوعو الأمم المتحدة الوظائف المؤقتة <sup>(١)</sup>
٤٥,٠	١٥,٠	-	الموظفون الدوليون
٦٩,٠	٥,٠	-	الموظفون الوطنيون
٦٩,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	الأفراد المقدمون من الحكومات
-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين

(أ) ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

٩٧ - يستند تطبيق معدلات الشغور إلى متوسط النشر الفعلي للأفراد في الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ والنصف الأول من الفترة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢. وقد انخفض معدل الشغور لشرطة الأمم المتحدة إلى ٨ في المائة وللموظفين الدوليين إلى ١٠ في المائة ولمتطوعي الأمم المتحدة إلى ١ في المائة مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ليعكس معدل الشغور الفعلي خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فضلا عن النشر المتوقع لأفراد عسكريين وأفراد شرطة وموظفين مدنيين. كما انخفضت معدلات الشغور للوظائف المؤقتة إلى صفر في المائة لتعكس معدل الشغور الفعلي، فضلا عن تحويل ٤ وظائف مؤقتة إلى وظائف ثابتة.

## هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٩٨ - تستند الاحتياجات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى معدلات السداد الموحدة للمعدات الرئيسية (عقود الإيجار الشاملة للخدمة) والاكتفاء الذاتي، ويبلغ مجموعها ٢٠٠ ٠٧٨ ٨٦ دولار، على النحو التالي:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدر	الفئة
	المعدات الرئيسية
٤٢ ٧٩٣,٨	الوحدات العسكرية
٥ ٣١٥,٠	وحدات الشرطة المشكلة
٤٨ ١٠٨,٨	المجموع الفرعي

المبلغ المقدّر	الفئة		
	<b>الاكتفاء الذاتي</b>		
١٩ ١٦٠,٩	المرافق والهياكل الأساسية		
٧ ٧٨٤,٦	الاتصالات		
٦ ٨٥٠,٩	الخدمات الطبية		
٤ ١٧٣,٠	المعدات الخاصة		
<b>٣٧ ٩٦٩,٤</b>	<b>المجموع الفرعي</b>		
<b>٨٦ ٠٧٨,٢</b>	<b>المجموع</b>		
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
<b>ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة</b>			
عامل الظروف البيئية البالغة القسوة	١,٨	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٩	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	١,٥	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦
<b>باء - العوامل المنطبقة على بلد الوطن</b>			
عامل النقل الإضافي	٤,٢٥-٠,٠		

## واو - التدريب

٩٩ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة للتدريب خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدّر	الفئة
	<b>الاستشاريون</b>
٣٤٠,٨	استشاريو التدريب
	السفر في مهام رسمية
١ ٤٥٢,٧	السفر الرسمي لأغراض التدريب
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٢٤٤,٢	رسوم التدريب واللوازم والخدمات
<b>٢ ٠٣٧,٧</b>	<b>المجموع</b>

١٠٠ - ويرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مقارنة بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقترح	العدد المقرر	العدد الفعلي	
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
٨ ٣٨١	٦٨٣	٧٧	١ ٤٦٥	١ ٢١٣	١١٤	١ ٥١٢	١ ٤١٥	٢٣٩	المشاركون من الداخل
١٢	١٠	١٢	٣٢	١٨	٣٧	١٠٩	١٥٢	٩٨	المشاركون من الخارج <sup>(أ)</sup>
٨ ٣٩٣	٦٩٣	٨٩	١ ٤٩٧	١ ٢٣١	١٥١	١ ٦٢١	١ ٥٦٧	٣٣٧	المجموع

(أ) يشمل موظفي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، والموظفين من خارج منطقة البعثة.

١٠١ - وستواصل العملية تنفيذ استراتيجيتها للتدريب التي أعدت لتعزيز مختلف المهارات الفنية والتقنية، وتحسين مهارات الموظفين الدوليين والوطنيين في مجالات القيادة والإدارة والتنظيم. وسيقدم التدريب للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في العملية، وخاصة من خلال برامج لإدارة/تنمية الموارد البشرية وبرامج اللغات، وفي المجالات الفنية، سيكون التدريب متعلقاً بحماية المدنيين والمسائل الجنسانية والمسائل الإنسانية. وستواصل العملية تعزيز التدريب الداخلي والتدريب أثناء العمل بوسائل منها استراتيجية تدريب المدربين ودورات التعلم الإلكتروني.

## زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠٢ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة المقدرة	الفئة
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
١٥ ٠٠٠	اللوازم والخدمات والمعدات اللازمة لإعادة إلحاق المحاربين السابقين
٤ ٥٠٠	التكاليف التشغيلية المباشرة لتسريح ٣٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين
١ ٥٠٠	٣٠ برنامجاً من برامج الحد من العنف في المجتمعات المحلية
٧٥٠	إعادة ٢ ٥٠٠ من المحاربين السابقين إلى الوطن من بلدان أجنبية
٢٩٠	لوازم وخدمات ومعدات أخرى: بما في ذلك رصد عملية إعادة الإدماج والهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحلقات العمل والحلقات الدراسية مع الزعماء التقليديين والحكومات المحلية
٢٢ ٠٤٠	المجموع

١٠٣ - وتعكس النواتج الواردة في إطار الإنجازات المتوقعة ١-٣ و ١-٤ من أطر الميزنة القائمة على النتائج دورَ العملية في تقديم الدعم لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين. وتهدف جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى نزع سلاح وتسريح ٣٠.٠٠٠ من المحاربين السابقين في كوت ديفوار أُعيد منهم ٢٥٠٠ إلى الوطن من بلدان أجنبية.

١٠٤ - وتشمل الموارد المقترحة توفير تكاليف إعادة إلحاق ٣٠.٠٠٠ من المحاربين السابقين بتكلفة متوسطة ٥٠٠ دولار لكل فرد، إذ يُتوقع أن يعاد إدماج بعض المحاربين السابقين بعد بضعة أشهر وهو ما سيقبل تكاليف إعادة الإدماج. وتشمل استحقاقات إعادة الإدماج التدريب المهني، والتعليم، وإكساب المهارات الحياتية، وتوفير عمالة مدرة للدخل قصيرة المدى. وتشمل التكاليف التشغيلية المباشرة رصد اعتماد لتسريح ٣٠.٠٠٠ من المحاربين السابقين تشمل إدارة الأغذية والأدوية للأفراد في المعسكرات.

١٠٥ - وسيشمل رصد اعتماد للموارد اللازمة لإعادة ٢٥٠٠ من المحاربين السابقين إلى أوطانهم من بلدان أخرى (معظمهم من ليبيريا وغانا) توفير تكاليف الاستضافة المؤقتة والمواد الغذائية والمواد غير الغذائية ريثما تتم إعادة توطينهم وإلحاقهم.

١٠٦ - وسينفذ برنامج للحد من العنف بين المجتمعات المحلية بالتنسيق مع الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبرنامج الإنمائي، اللذين سيشاركان في التمويل والتنفيذ؛ ويهدف التمويل البالغ ١,٥ مليون دولار إلى تنفيذ ٣٠ مشروعاً لغرض الوصول إلى المحاربين السابقين الذين لا يُرجَّح أن يجتذبهم البرنامج العادي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإلى تسهيل عملية إعادة الإلحاق، وتشجيع تسليم الأسلحة داخل المجتمعات المحلية.

١٠٧ - وتشمل الجوانب الأخرى لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إجراء تقييم خارجي ورصد عملية إعادة الإلحاق وحلقات دراسية ستتنظّم مع الهيئة المذكورة، وحلقات عمل مع الزعماء التقليديين والحكومات المحلية في كل قطاع.

## حاء - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

١٠٨ - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدّرة من الموارد اللازمة لتغطية تكاليف خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

القيمة المقدرة	الفئة
-	المعدات الخاصة
-	معدات الكشف عن الألغام وإزالتها
-	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٥ ٢٤٧,٢	خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
-	لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها

١٠٩ - وبالتوازي مع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن العملية ستحقق النواتج ذات الصلة بإدارة الأسلحة والذخائر، على النحو المبين في إطار الإنجازات المتوقعة ١-١ و ٢-٣ من أطر الميزنة القائمة على النتائج. وفي هذا الصدد، ستبذل الجهود في المجالات الرئيسية التالية: (أ) إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب لتحسين حماية المدنيين والأمن البشري؛ (ب) سلامة مناولة وتخزين الأسلحة والذخائر والتخلص من الأسلحة والذخائر غير الصالحة للاستعمال التي تم جمعها خلال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي قادتها الهيئة وعمليات نزع السلاح المخصصة للمواقع المتعلقة بنزع السلاح؛ (ج) الأمن المادي وإدارة المخزونات، وهو ما يسهم في إنجاز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المتصلة بالحماية والأمن وإصلاح القطاع الأمني؛ (د) تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية الإيفوارية في ما يتعلق بالتزاماتها بموجب القوانين الدولية لنزع السلاح، وهي اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية التي وقعتها كوت ديفوار.

١١٠ - ويُتوقع انخفاض الاحتياجات في مجال خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها بفضل إصلاح/إعادة بناء المخازن الوطنية للأسلحة والذخائر الذي يُتوقع أن يكتمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، فإن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام/مكوّن توفير الأمن المادي وإدارة المخزون سيركزان على بناء قدرات الموظفين الوطنيين اللازمة لرصد وتقييم الهياكل الأساسية المعاد تأهيلها.

## طاء - المشاريع السريعة الأثر

١١١ - تقدر الاحتياجات من الموارد اللازمة لتغطية تكاليف المشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مقارنة بالفترات السابقة، على النحو التالي:

## (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الموارد الفعلية)	١ ٩٧٥,٠	٩٥
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الموارد المعتمدة)	٢ ٠٠٠,٠	٨٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (الموارد المقترحة)	٢ ٠٠٠,٠	٨٠

١١٢ - ويُقترح رصد اعتماد بمبلغ مليوني دولار للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لتنفيذ ٨٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في المجالات التالية: حقوق الإنسان (١٠ مشاريع)؛ والمصالحة والتوعية وحل النزاعات (٢٠ مشروعاً)؛ والمساعدة الإنسانية للمشردين (٨ مشاريع)؛ والمسائل الجنسانية وحماية الطفل (١٠ مشاريع)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٧ مشاريع)؛ والعدالة والإصلاحات (١٠ مشاريع)؛ والقانون والنظام (١٠ مشاريع)؛ والإدارة العامة (٥ مشاريع).

١١٣ - وستؤدي مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر في جميع أنحاء كوت ديفوار إلى تهيئة بيئة مواتية لأنشطة العملية والمساهمة بصورة أكثر فاعلية في المرحلة الحرجة لتوطيد أركان السلام، حيث ما زال يتعين التصدي للتحديات المتعلقة بإعادة توحيد البلد، وإعادة فرض النظام العام وسيادة القانون بشكل فعلي، مع التركيز بشكل خاص على غرب البلد وجنوبه، والمصالحة الوطنية، وكفالة استمرار عملية سلام كوت ديفوار في المسار السليم. ولن يقتصر تركيز المشاريع السريعة الأثر على بناء الثقة والمصالحة والتلاحم في المجتمع الإيفواري فحسب، بل ستفضي أيضاً إلى تعزيز التفاهم فيما بين السكان المحليين والعملية، عن طريق مشاريع إعادة بناء البنية الأساسية (المدارس والمراكز الصحية)، وإصلاح مضخات المياه، وتوفير المعدات، وأنشطة التدريب والتوعية، والمشاريع المدرة للدخل، وخاصة لصالح الفئات الضعيفة مثل النساء والمشردين.

١١٤ - وسيجري التركيز بصفة خاصة على أنشطة التوعية والمصالحة من أجل دعم عملية تحقيق الاستقرار والتلاحم الاجتماعي في المناطق التي يلاحظ استمرار التوترات فيها. وسيستمر استخدام المشاريع السريعة الأثر أداةً للمساعدة في أن تحظى العملية بقبول المجتمعات المحلية، وفي المناطق التي تم فيها مؤخراً، لأول مرة، نشر وجود العملية، أو في المناطق التي حالت فيها معارضة وجود العملية دون فهم السكان لولاية البعثة. وبعد إجراء الانتخابات البلدية، ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدابير بناء الثقة مع التركيز على المناطق ذات المخاطر المحتملة لنشوب توترات سياسية.

## ثالثاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

١١٥ - يتضمن المرفق الأول - بآء لهذا التقرير تعريفاً للمصطلحات الموحدة المنطبقة على تحليل الفروق في الموارد الذي يرد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها الواردة في التقارير السابقة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥,٧)	(١٢ ٨١٣,١)	الوحدات العسكرية

### • الإدارة: نقصان في المدخلات وتحقيق نفس النواتج

١١٦ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) المدفوعات التكميلية التي أذنت بها الجمعية العامة من أجل تسديد تكاليف القوات في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) انخفاض تكلفة السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن والاستبدال، بسبب الشراء المسبق لتذاكر السفر ذهاباً وإياباً لضباط الأركان، وزيادة استخدام أصول الأمم المتحدة؛ (ج) انخفاض الاعتمادات المخصصة للبدل اليومي استناداً إلى الاحتياجات الفعلية؛ (د) تخفيض الاعتماد المخصص لشحن ونشر المعدات المملوكة للوحدات، حيث أنها منتشرة بالفعل في البعثة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣,٠	٨٠٢	شرطة الأمم المتحدة

### • الإدارة: زيادة في المدخلات وتحقيق نفس النواتج

١١٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى انخفاض في معدل الشغور من ١٠ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٨ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وزيادة الاحتياجات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نفقات الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويقابل الزيادة العامة جزئياً انخفاض في احتياجات السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، نظراً للقرار المتخذ بشراء تذاكر السفر ذهاباً وإياباً بشكل مسبق.

(١) يعبر عن قيم الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويقدم تحليل للفروق التي لا تقل عن نسبة ٥ في المائة زيادة أو نقصاناً أو عن مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الفرق		وحدات الشرطة المشكلة
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٣,٠)	(٧٥٤,٤)	

• الإدارة: نقصان في المدخلات وتحقيق نفس النواتج

١١٨ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) المدفوعات التكميلية التي أذنت بها الجمعية العامة من أجل تسديد تكاليف القوات في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) انخفاض تكلفة السفر المتعلق بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن والاستبدال من خلال الموازنة بين عمليات تناوب الوحدات المختلفة لتقليل عدد الرحلات الجوية.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
(٠,٣)	(٢١١,٤)	

• الإدارة: نقصان في المدخلات وتحقيق نفس النواتج

١١٩ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساسا إلى تنقيح جدول المرتبات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، يقابله جزئيا انخفاض في معامل الشغور من ١٥ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الفرق		الموظفون الوطنيون
بالنسبة المئوية	بالآلاف الدولارات	
٣,٤	٦٩٠,١	

• الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١٢٠ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى تنقيح متوسط رتب الموظفين الفنيين الوطنيين (من موظف فني وطني - ألف/٥ في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى موظف فني وطني بء/١ في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤) وتنقيح جدول مرتبات الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

الفرق		متطوعو الأمم المتحدة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٨,٧	٦٩٠,٦	

• الإدارة: زيادة في المدخلات وتحقيق نفس النواتج

١٢١ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى انخفاض في معدل الشغور من ٥ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١,٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على أساس المتوسط الفعلي والمتوقع لنشر الأفراد.

الفرق		المساعدة المؤقتة العامة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣٦,١)	(٥١٠,٠)	

• الإدارة: نقصان في المدخلات والنواتج

١٢٢ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى تحويل أربع وظائف مؤقتة في قسم السلوك والانضباط إلى وظائف ثابتة.

الفرق		المرافق والهياكل الأساسية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٧,٧	٤ ٢٣٤,٦	

• الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١٢٣ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تحسينات معدات الأمن والسلامة لتعزيز الأمن والسلامة في مقر سيروكو، وفي معسكر يوبوغون وفي مكاتب عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في البلد، وذلك في ضوء التهديدات الأمنية والهجمات ضد الحكومة والشرطة والمنشآت العسكرية؛ (ب) خدمات التشييد في سيروكو؛ وقاعدة يوبوغون المتكاملة؛ (ج) الخدمات الأمنية، وذلك بسبب الزيادة في التكلفة الشهرية لحراس الأمن المتعاقد معهم وافتتاح مواقع جديدة في القطاع الغربي وفي مناطق أبيدجان؛ (د) اقتناء ٨ محطات لمعالجة المياه المستعملة واستبدال ٤٧ محطة وخزان مياه من المقرر تركيبها في معسكرات مان ودالوا موتو أغري، والمقر في بواكيه وياموسوكرو. ويقابل الزيادة الإجمالية

جزئياً انخفاض الاحتياجات فيما يلي: المعدات المملوكة للوحدات/الاكتفاء الذاتي استناداً إلى مذكرات التفاهم وخبرة البعثة؛ (ب) خدمات التعديل والتجديد بسبب عدم القيام بتجديدات؛ (ج) عدم رصد اعتماد لاقتناء مولدات كهربائية في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ (د) انخفاض الاحتياجات المتعلقة باستئجار أماكن العمل، بسبب إغلاق مباني كوسامي وكولاس وأنياما، التي ستنتقل إلى قاعدة اللوجستيات المتكاملة في يوبوغون؛ (هـ) خدمات الصيانة، بسبب الأسعار الجديدة لعقود خدمات التخلص من القمامة، والمحطات الجديدة لمعالجة المياه المستعملة وقاعدة اللوجستيات المتكاملة الجديدة في يوبوغون.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
(٣,٣)	(٣٤١,٦)

## النقل البري

## • الإدارة: نقصان في المدخلات والنواتج

١٢٤ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض أسعار وقود الديزل وانخفاض استهلاك الوقود كجزء من مبادرة الإدارة للعمل على تحسين مراقبة استخدام المركبات في أوقات الدوام مع تحميل استخدام المركبات خارج أوقات الدوام على الموظفين عند قيامهم برحلات خاصة؛ (ب) انخفاض الاحتياجات إلى إصلاح وصيانة الشاحنات والرافعات الشوكية. ويقابل الانخفاض الإجمالي جزئياً اقتناء معدات لورش المركبات.

## الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٣٥,٧	١٤ ٦٦٦,٠

## النقل الجوي

## • الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١٢٥ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) وجود احتياجات بمبلغ ١٠ ملايين دولار على أساس تكلفة سنوية تقدر بمبلغ ١٥ مليون دولار وباحتساب عامل للتأخر في النشر بنسبة ٣٣ في المائة. ويهدف هذا إلى تغطية تكاليف منظومة الطائرات بدون طيارين باعتبارها مشروعاً تجريبياً، وهذه المنظومة مطلوبة لإجراء المراقبة الجوية التي لا يمكن إجراؤها باستخدام الطائرات التي يقودها طيارون في البحث عن مخازن الأسلحة ونشاط الجماعات المسلحة على الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا؛ (ب) زيادة الاحتياجات من

الوقود والزيوت ومواد التشحيم، ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة ساعات الطيران، وإعادة تشكيل الأسطول، وارتفاع أسعار الوقود؛ (ج) زيادة الاحتياجات لاستئجار وتشغيل طائرات ثابتة الجناحين وطائرات عمودية نتيجة لعمليات التجديد.

الفرق		الاتصالات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥,٨)	(٩٨٥,٠)	

• الإدارة: نقصان في المدخلات والنواتج

١٢٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تقليل الخدمات الإعلامية لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون؛ (ب) انخفاض الاعتمادات المخصصة لصيانة المعدات وقطع الغيار؛ (ج) انخفاض الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات/الاكتفاء الذاتي استناداً إلى مذكرات التفاهم وخبرة البعثة. ويقابل الانخفاض الإجمالي جزئياً اقتناء معدات اتصالات لاسلكية لازمة لتنفيذ نظام أجهزة اللاسلكي الرقمية للإرسال والاستقبال.

الفرق		الخدمات الطبية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٨,٩)	(١٤١٢,٠)	

• الإدارة: زيادة في المدخلات والنواتج

١٢٧ - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) وحدتان طبيتان إضافيتان (وحدة النقل الثقيل والصيانة الباكستانية ووحدة الطيران الأوكرانية)؛ (ب) رصد اعتماد لمستشفى طبي جديد من المستوى ٢ من فئة الاكتفاء الذاتي؛ (ج) وحدتان إضافيتان لمعدات التصوير بالموجات فوق الصوتية؛ (د) اقتناء قاعدة بيانات EarthMed (النظام الحاسوبي للصحة والسلامة المهنية) لدى المستشفى. ويقابل الزيادة العامة جزئياً انخفاض في الاحتياجات إلى اللوازم الطبية، بسبب انخفاض عدد الموظفين.

الفرق		اللوازم والخدمات والمعدات أخرى
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦,٣)	(٢ ١٣٩,٠)	

### • الإدارة: نقصان في المدخلات والنواتج

١٢٨ - يعزى الانخفاض في الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها، بسبب إصلاح/إعادة بناء المرفق الوطني لتخزين الأسلحة والذخائر المتوقع أن يكتمل بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام/عنصر توفير الأمن المادي وإدارة المخزون سيركز على بناء قدرات الموظفين الوطنيين على رصد وتقييم الهياكل الأساسية، التي جرى إصلاحها؛ (ب) انخفاض الاحتياجات إلى رسوم الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة بسبب أعمال التشييد للمشاريع المنفذة في فترة الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣، وانخفاض عمليات نقل لوازم البناء ومعدات المعسكرات داخل البعثة عما كان متوقعاً؛ (ج) انخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة اليومية نظراً لانخفاض تكاليف خدمات المطاعم لضباط الأركان من ٩,٢٥ دولارات في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٤,٠٢ دولارات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويقابل الانخفاض الإجمالي جزئياً زيادة في الاحتياجات لخدمات مؤقتة لمساعدين لغويين واحتياجات إضافية لمعدات الرعاية للمدنيين في المواقع الجديدة من القطاع الغربي.

### رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٢٩ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هي ما يلي:

(أ) اعتماد مبلغ ٤٠٠ ٦٥٤ ٥٧٩ دولار للإنفاق على العملية لفترة الإثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ب) قسمة مبلغ قدره ٥٣٣ ٣٠٤ ٤٨ دولاراً للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣؛

(ج) قسمة مبلغ قدره ٨٦٧ ٣٤٩ ٥٣١ دولاراً بمعدل شهري قدره ٥٣٣ ٣٠٤ ٤٨ دولاراً إذا ما قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات وطلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٦٤/٦٦ وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٦٤/٦٦)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

المقررات والطلبات المقدمة إلى الأمين العام

عمل قسم شؤون الموظفين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على نحو وثيق مع الأقسام الأخرى لمعالجة مسألة الشواغر وأنشطة استقدام الموظفين عن طريق الاحتفاظ بتقارير شهرية لشغل الوظائف ودوران الموظفين وإطلاع الإدارة العليا عليها. ويجري بشكل منتظم استعراض المرشحين الذين وافق مجلس الاستعراض المركزي الميداني على تعيينهم.

تلاحظ الجمعية العامة انخفاض معدلات شواغر الموظفين المدنيين ودوراهم في الآونة الأخيرة وتقر في الوقت ذاته بأن هناك إمكانية لخفضها بقدر أكبر، وتطلب، بالتالي، إلى الأمين العام ضمان شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (الفقرة ٢١).

وكان معدل الشغور في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على النحو التالي:

٨,٥ في المائة للموظفين الدوليين، مقارنة بنسبة ١٥ في المائة المدرجة في الميزانية؛ ١٣,٧ في المائة للموظفين الفنيين الوطنيين، مقارنة بنسبة ٨ في المائة المدرجة في الميزانية؛ ٦,٢ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة الوطنية، مقارنة بنسبة ٥ في المائة المدرجة في الميزانية.

ستحول العملية ١٠ في المائة من الوظائف الدولية لديها إلى وظائف وطنية في غضون سنتين، وجرى تحديد ٣ وظائف منها في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وسيجري تحديد الوظائف الإضافية في دورة ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

وسيجري استعراض التوازن بين الموظفين الفنيين وموظفي الدعم بعد الانتهاء من مشروع زيادة وجود الموظفين الفنيين في الميدان، خارج أبيدجان.

تشدد الجمعية العامة على أهمية أن يجري الأمين العام استعراضا شاملا للاحتياجات من الموظفين المدنيين لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية وزيادة نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، وبخاصة عندما يكون هناك تغيير كبير في الولاية أو مستويات القوة المأذون بها، لضمان ملاءمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ ولايات البعثات على نحو فعال وتحسينه لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في

جميع البعثات (الفقرة ٢٣).

ترحب الجمعية العامة بالتحسن الذي طرأ فيما يتعلق بجملة أمور، منها التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة، وتؤكد أهمية تعزيز الدورة الكاملة لإدارة سلسلة الإمداد في إطار عمليات حفظ السلام، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية في إدارة هذه الأصول لكفالة توفير ضمانات كافية لمنع هدر الموارد والخسائر المالية للمنظمة (الفقرة ٣٠).

استمرت وحدة مراقبة الممتلكات والمخزون التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في السعي إلى تحقيق المساءلة بنسبة ١٠٠ في المائة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة. وجرى تحديد معايير فصلية من أجل تحقيق الأهداف التالية: بحلول الربع الأول، التحقق من ٣٠ في المائة من الأصول على الأقل؛ وبحلول الربع الثاني، التحقق من ٦٠ في المائة من الأصول على الأقل؛ وبحلول الربع الثالث، اكتمال التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة؛ وبحلول الربع الأخير، الاضطلاع بمتابعة الاختلافات والتوفيق بينها.

ووضعت آليات رقابة إضافية تشمل ما يلي: (أ) اجتماعات شهرية لإدارة الأصول مع الجهات المعنية بإدارة الممتلكات؛ (ب) تقارير شهرية تسلط الضوء على المسائل المتعلقة بإدارة الأصول؛ (ج) تقارير شهرية عن الاختلافات لكفالة موثوقية ودقة المعلومات؛ (د) الفحص العشوائي للممتلكات المستهلكة لضمان إجراء حصر للمخزون في فترات منتظمة على مدار الدورة؛ (هـ) رصد الفائض في الأصول، وتقدم الأصول ونسب المخزون لضمان الامتثال إلى مؤشرات الأداء الرئيسية لإدارة الدعم الميداني.

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام على جميع المركبات التابعة للبعثات، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٣١).

وُضع نظام استخدام المركبات خارج أوقات الدوام موضع التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠١١. وتم إبلاغ جميع الموظفين بالمبادئ التوجيهية والإجراءات الإدارية في هذا الصدد. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، تم استرداد ١٤٠ ١٧٩ كيلومترا، أي ما يعادل ٣١ ٣٤٩ دولارا، باعتبارها تندرج تحت استخدام المركبات خارج أوقات الدوام.

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/66/718)

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>في تقرير أداء الميزانية ٢٠١٢/٢٠١١، قدمت العملية مبررات الفروق التي شملت تفاصيل الوفورات الناجمة عن تنفيذ تدابير الكفاءة المتمثلة في مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في الآبار العميقة في خمسة مخيمات (أودين وكور هوغو وفير كيسي دوغو وبونا وبواكي). ومع ذلك، كانت الآثار على الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ضئيلة، حيث تم الانتهاء من هذه التدابير في نهاية السنة المالية، إلى جانب أنظمة صديقة للبيئة لمعالجة مياه الصرف الصحي في ثلاثة مخيمات (دالوا ودويكوي وغانيوا) أسفرت عن تحقيق وفورات تقدر بنحو ٩٤ ٠٠٠ دولار.</p>	<p>تيسيراً لتقييم مدى تأثير إجراءات الكفاءة في تنفيذ الميزانية، ترى اللجنة الاستشارية أن تقارير أداء الميزانية ينبغي أن تشمل، حسب الاقتضاء، في سياق تحليل الفروق، تفاصيل عن الوفورات الناتجة عن تنفيذ تدابير الكفاءة (الفقرة ١٩).</p>
<p>تتعاون العملية بشكل وثيق مع البعثات المجاورة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تحديد الأهداف الشاملة للتخفيضات في الموارد. وعلى سبيل المثال، ستشارك العملية في استخدام الطيران والتكلفة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لطائرة ثابتة الجناحين من طراز B-737 (بمحصة قدرها ٤٠ في المائة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا) وطائرة Mi-24 ذات أجنحة دوارة (بمحصة قدرها ٥٠ في المائة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا).</p>	<p>ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود الرامية إلى تحديد أهداف شاملة لعمليات تخفيض الموارد وإلى إجراء فحص دقيق للمقترحات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية بحسب البعثات الميدانية، وتحيط علماً بالضمان الذي منح والذي يفيد بمراعاة الظروف المحددة المتصلة بكل عملية من عمليات حفظ السلام أثناء إعداد الميزانية. بيد أن اللجنة تعتبر أن الميزانيتين المقترحتين لهذه الفترة كان ينبغي أن توفر المزيد من المعلومات عن طريقة تطبيق كل بعثة لهذه التدابير، وأن يشمل ذلك، عند الاقتضاء، أية تدابير تخفيفية مقررّة لئلا يكون هناك أي أثر على تنفيذ الولاية (الفقرة ٣٣).</p>
<p>توافق العملية على هذه التوصية وتكفل الامتثال لها عن طريق مشروع ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤.</p>	<p>في هذا الصدد، تحذر اللجنة الاستشارية أيضاً من المساواة بين الإنفاق الرأسمالي وتنفيذ تدابير الكفاءة المستخدمة التي تنبثق عن تغييرات في أساليب العمل تتيح تنفيذ الولايات. مما يعزز الكفاءة من حيث التكلفة. وتتوقع اللجنة الاستشارية كذلك أن يجري التخطيط بعناية لضمان ألا تشكل أية استعادة لنفقات رأسمالية مرجأة أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عبئاً مالياً إضافياً على الدول الأعضاء في فترات مالية لاحقة. (الفقرة ٣٤).</p>

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

يستند تطبيق معدلات الشواغر إلى البيانات التاريخية والنشر الفعلي للأفراد، وكذلك إلى توقعات تعيين الموظفين المدنيين ونشر أفراد الجيش والشرطة. وينعكس هذا في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

ترى اللجنة الاستشارية أن عوامل تأخير النشر ومعدلات الشغور المقرر تطبيقها ينبغي أن تستند إلى افتراضات ميزنة مبررة تبريرا تاما تراعي البيانات التاريخية والعوامل المنظورة معا. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم تبرير واضح في وثائق الميزانية للمعدلات المستخدمة، ولا سيما عندما تختلف هذه المعدلات عن المعدلات الفعلية السارية أثناء إعداد الميزانية. (الفقرة ٣٦).

وتحقق البعثة أقصى استفادة من المرشحين المعلنة أسماؤهم سلفا في القائمة، وبالتالي تعجل عملية التوظيف.

تعتبر اللجنة الاستشارية أن إصلاحات إدارة الموارد البشرية التي أقرتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة وتوافر قائمة بالمرشحين المعلنة أسماؤهم سلفا ينبغي أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ ومستدام في معدلات الشغور الفعلية للموظفين المدنيين في جميع عمليات حفظ السلام. وبالتالي، ترى اللجنة أنه ينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض في سياق مشاريع الميزانية المستقبلية (الفقرة ٣٨).

لا تنطبق التوصية على العملية لفترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤، حيث أن النشر قد اكتمل.

ترى اللجنة الاستشارية أنه توخيا للوضوح فيما يتعلق بالأساس الذي تستند إليه مقترحات الاحتياجات من الموارد، ولا سيما أثناء نشر البعثات أو توسيعها، ينبغي أن تتضمن المعلومات المقدمة إلى الجمعية العامة في سياق الميزانيات المقترحة تفاصيل جداول النشر المرحلي لأفراد الجيش والشرطة وأثرها على الاحتياجات من الموارد (الفقرة ٣٩).

جرى استعراض احتياجات العملية من الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة عامين وتقديم المبررات في مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ للإبقاء على وظيفة برتبة ف-٣ لموظف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف لشؤون حقوق الإنسان، ووظيفة برتبة ف-٥ لموظف أقدم للشؤون الجنسانية، وجميعها قيد التعيين، فضلا عن وظيفة مهندس برتبة ف-٣، التي يقترح تحويلها إلى وظيفة وطنية.

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد موقفها المتمثل في الحاجة إلى أن يجري باستمرار استعراض الوظائف التي تظل شاغرة لفترة طويلة، ولا سيما قبل تقديم أية مقترحات بإنشاء وظائف جديدة إلى الجمعية العامة (انظر A/65/743، الفقرة ٤٣، و A/66/7، الفقرة ٩٢). ولم يتضح للجنة ما إذا كانت كل واحدة من عمليات حفظ السلام تجري استعراضات منتظمة من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، يشار إلى أنه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٦/٦٦، توصية اللجنة الاستشارية بإعادة تبرير

استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، مع شرح الوظيفة الشاغرة (انظر الوثيقة A/66/7، الفقرتان ٩٢ و ٩٣. وتوصي اللجنة بتطبيق شرط مماثل على الوظائف في عمليات حفظ السلام، وبإدراج معلومات عن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر في الميزانيات المقترحة للبعثات، مع تبرير محدد لأي وظيفة يقترح الاحتفاظ بها (الفقرة ٥٤).

ترصد البعثة كل نفقات السفر على أساس يومي وشهري. ويناقش تقرير عن التدريب لأغراض السفر (تكاليف التدريب في الميزانية في كل باب مقارنة بالنفقات الفعلية) على مستوى الإدارة. وزادت البعثة استخدام مراكز التدريب في المنطقة دون الإقليمية في أفريقيا، وعادة يتم تنظيم الدورات التدريبية التي تفيدها مجموعة كبيرة من الموظفين في إطار البعثة. وفي الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، عُقدت ١٣ دورة تدريبية في إطار البعثة حضرها ٣٨٣ موظفا. كما يستخدم أسلوب تدريب المدربين للحد من التكاليف.

في هذا الصدد، ما زالت اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء مستوى موارد التدريب في مجال حفظ السلام، المتاحة للسفر المتصل بالتدريب. وتكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (انظر A/65/743، الفقرة ١٣٥) (الفقرة ٧٤).

أدى تأثير زيادة الكفاءة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى تحقيق وفورات بنحو ٩٤ ٠٠٠ دولار، وذلك بسبب الأنظمة الصديقة للبيئة لصرف المياه العادمة في ٣ مخيمات (داولا ودويجوي وغانبوا).

توصي اللجنة بأن يجري في التقارير المقبلة عن المكاسب والوفورات في التكاليف بذل جهود إضافية لجمع وتقديم معلومات داعمة موثوقة تقيم بشكل ظاهر علاقات السبب والنتيجة بين الإجراءات المتخذة وأي مكاسب/وفورات يبلغ عنها. وتلاحظ اللجنة أن الإبلاغ عن تقييم تأثير تدابير زيادة الكفاءة على الولاية وتقديم الخدمات ما زال ضعيفا في هذه المرحلة (الفقرة ٨٦).

وفي ٢٠١٢/٢٠١٣، تضمنت الميزانية المقترحة مكاسب مقترحة ناتجة عن زيادة الكفاءة سيتم الإبلاغ عنها في تقرير أداء الميزانية ذي الصلة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢.

وستنجم الوفورات المحتملة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ عن مبادرة لتوفير التكاليف بشراء تذاكر لضباط الأركان العسكرية والمراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة ذهابا وإيابا (بدلا من اتجاه واحد).

توائم البعثة المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات بما مع النسب القياسية للأمم المتحدة وتبرر المجالات التي تتجاوزها. وفيما يتعلق بمعدات تكنولوجيا المعلومات، يتم

توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام استعراض موجودات المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام وملاءمة هذه

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تعيين الموظفين الوطنيين، باستثناء العمال المهرة والسائقين، في المهام التي تتطلب جهاز كمبيوتر. ولن تكون نسبة جهاز حاسوب واحد لكل ٢,٥ من الموظفين المحليين (المذكورة في الفقرة ٨٩ من تقرير اللجنة الاستشارية) واقعية، بالنظر إلى المهام التي يقوم بها الموظفون الوطنيون.

يستند اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات إلى الخطة المقررة لنشر الأفراد، بدلا من التركيز على المستوى الكامل المأذون به من الوظائف.

يوجد قسم مراقبة الحركة بالعملية منسقا للتناوب إلى كل بلد من البلدان المساهمة بقوات للتأكد من أن جميع جوانب التناوب تمثل لأنظمة الأمم المتحدة لنقل القوات برا وجوا وبحرا. وتتمثل الفوائد الرئيسية لاستخدام منسقي التناوب في وجود صلة مباشرة على أرض الواقع خلال عملية التناوب بأكملها، فضلا عن القدرة على إحاطة البلدان المساهمة بشأن نقل البضائع الخطرة، وبالتالي ضمان الامتثال للوائح الاتحاد النقل الجوي الدولي والبحرية الدولية بشأن البضائع الخطرة في مجال التعبئة والتخزين والتحميل للبضائع الخطرة. ويضمن منسق التناوب امتثال البلدان المساهمة بقوات لقيود وزن الأمتعة وإعداد جميع الوثائق الخاصة بكل الوحدات، مثل قوائم الركاب وبيان الحمولة والإعلان عن البضائع الخطرة، حسب الاقتضاء.

ترد معلومات عن بناء قاعدة لوجستية متكاملة في يوبوغون في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الموجودات مع النسب القياسية التي حددتها إدارة الدعم الميداني ونشرتها في دليل التكاليف والنسب القياسية. وتطلب اللجنة أن يجري تقديم معلومات في هذا الصدد في سياق التقرير المقبل للاستعراض العام. وتدرك اللجنة أنه قد تكون ثمة ظروف تشغيلية خاصة بالبعثات تبرر زيادة الموجودات عن النسب القياسية، وتطلب أن يجري، حسب مقتضى الحال، إدراج هذا التبرير بشكل واضح في مقترحات الميزانية الخاصة بالبعثات المعنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ (الفقرة ٩١).

ترى اللجنة أنه ينبغي أيضا أن تستند موجودات معدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام إلى مستويات النشر المقررة للموظفين للفترة المعنية، أو إلى النشر الفعلي في البعثة، أيهما أكبر، بدلا من استنادها إلى كامل المستوى المأذون به من الموظفين (الفقرة ٩٢).

ترى اللجنة أن منسقي التناوب يقدمون خدمات قيمة للبلدان المساهمة بقوات وبقوات الشرطة، وتتوقع أن يسعى الأمين العام إلى تحديد الموارد اللازمة لضمان استخدامهم (الفقرة ١٠٢).

تطلب اللجنة كذلك أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة لعمليات حفظ السلام معلومات محددة عن جميع مشاريع التشييد التي يلتزم إيجاد موارد لها تربو على مليون دولار للفترة المالية المعنية (الفقرة ١٠٦).

ستدعم العملية نقل المركبات من وإلى بعثات أخرى، حسب توافرها. ولكن، في الوقت الحاضر، ليس لدى البعثة مركبات يمكن نقلها. ونتيجة للعملية الجارية لتحقيق اللامركزية، سيتم نقل عدد كبير من المركبات إلى القطاعات، مما سيغير نسبة عدد المستخدمين إلى عدد المركبات. على سبيل المثال، يمكن تخصيص عدد أكبر من المستخدمين لكل مركبة في أيديجان، ولكن لا يمكن ذلك في القطاعات، بسبب الحاجة إلى المركبات لتنفيذ المهام المكلفة بها.

عزيت الزيادة في الاحتياجات في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ أساساً إلى السفر غير المقرر داخل منطقة البعثة لبناء معسكرين وتفكيك الأصول الهندسية في ستة مخيمات تم إحلاؤها. وعقب أزمة ما بعد الانتخابات، جرى القيام برحلات لحملات توعية واجتماعات تنسيق في مجال سيادة القانون والاستشارات العسكرية وتقييمات لتخطيط البعثة.

وعزيت الزيادة في الاحتياجات، البالغة ٧١ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، إلى الاحتياجات الإضافية للسفر داخل منطقة البعثة لدعم الانتخابات التشريعية وإعادتها في بعض المناطق التي ألغيت نتائجها، وبناء ست مخيمات جديدة في القطاعات، والمخيمات الثلاثة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وزيارات التقييم الرسمية غير المقررة التي يقوم بها مجلس الأمن.

وقد جرى التخطيط لاحتياجات السفر لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بعناية وبدقة عن طريق قصر الرحلات على ما هو ضروري تحديداً لدعم الأنشطة المقررة.

تعزز العملية التدريب من خلال دورات التعلم الإلكتروني، وتقدم ٢٢ برنامجاً للتعلم لجميع الموظفين المدنيين. وقد جرى استعراض السفر لأغراض التدريب بشكل وثيق مع التركيز على التدريب داخل القارة للحد من التكاليف. على سبيل المثال، فالسفر إلى أكرا وعنتيبي أقل تكلفة من السفر إلى برينديزي، إيطاليا. وزادت

نلاحظ اللجنة الاستشارية الإجراءات المتخذة لنقل المركبات في ما بين البعثات لتلبية الاحتياجات الناشئة، لكنها ما زالت ترى أنه يلزم إجراء مزيد من الاستعراض لأسطول المركبات التابع لبعثات حفظ السلام (الفقرة ١١٠).

تسلم اللجنة بأن التطورات المتصلة بالعمليات، قد تؤدي، أحياناً، إلى نشوء احتياجات إضافية خاصة بالسفر. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء مستوى زيادة الإنفاق على السفر الذي جرى الإبلاغ عنه في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠. وتشدد اللجنة على أهمية وضع ميزانية احتياجات السفر بشكل صحيح، وبذل أقصى جهد لضمان أن تبقى نفقات السفر في حدود المخصصات المعتمدة (الفقرة ١٣٧).

تخطط اللجنة الاستشارية علماً بتخفيض الاعتمادات المرصودة للسفر في مهام رسمية، لكنها ترى أنه ينبغي الاستمرار في إبقاء الاحتياجات في هذا المجال قيد المراجعة الدقيقة. في حين أن اللجنة تقبل أن التنفيذ الفعال للولايات يتطلب السفر، فإنها تشعر بالقلق إزاء تعطيل عمل الموظفين اليومي والتأثير المحتمل على إنجاز

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
البرامج بسبب الغياب الطويل عن مراكز العمل (انظر أيضا A/66/739، الفقرتان ٣ و ٢٦). وبناء على ذلك، تعتبر اللجنة أنه ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من أساليب التمثيل للحد من الحاجة إلى السفر. وقد أثارَت اللجنة أيضا شواغل خاصة تتعلق بمستوى السفر المتصل بالتدريب الذي يجري حاليا (الفقرة ١٣٨).	العملية أيضا التدريب الداخلي للموظفين من خلال الاستعانة بالاستشاريين لتقليل تكاليف السفر وعدلت استراتيجية "تدريب المدربين" لضمان الفعالية والكفاءة في بدء تنفيذ برامج التدريب.

(A/66/718/Add.18)

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، تبلغ الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بتسوية المطالبات التي لم يبت فيها بعد ٢٦٨ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هناك ٣ مطالبات معلقة. واللجنة الاستشارية تتوقع أن يتم على وجه الاستعجال تسوية المطالبات التي لم يبت فيها (الفقرة ١٢).	دُفعت مطالبتان من المطالبات الثلاث المشار إليها ورُفضت المطالبة الثالثة. وحتى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانت هناك أربع مطالبات معلقة بمبلغ ٢٢٩ ٠٠٠ دولار. وقد أُحيلت ثلاث منها إلى قسم الخدمات الطبية للنظر فيها، وأحيلت الرابعة إلى وكيل الأمين العام للدعم الميداني للبت فيها.
تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية إدراج الاحتياجات المتصلة بالسفر في الميزانية على نحو سليم وبذل قصارى الجهود لضمان أن تظل النفقات في حدود الاعتمادات التي أقرت. وتحث اللجنة العملية على مراقبة استخدام الموارد تحت بندي الاستشاريين والسفر في مهام رسمية بما يضمن الاقتصاد فيها بأقصى قدر ممكن (الفقرة ١٥).	جرى التخطيط بدقة وعناية لاحتياجات السفر لفترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤ من خلال قصر الرحلات المقررة على الرحلات الضرورية لدعم الأنشطة الموكولة إلى البعثة.
أبلغت اللجنة بأن مشاريع البناء الكبرى للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتألف من بناء قاعدة لوجستية متكاملة والانتهاة من بناء معسكر الجيش في يوبوغون. واللجنة الاستشارية تتوقع أن تراقب العملية عن كثب التقدم المحرز في هذه المشاريع وجميع مشاريع البناء، وأن تكفل قيام المقرر بأعمال الرقابة اللازمة	سترصد العملية عن كثب، في ظل الرقابة اللازمة من المقرر، مشروع بناء معسكر الجيش في يوبوغون ومشاريع البناء الأخرى. وقد أُدرج معسكر الجيش في يوبوغون في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ لدعم الجنود الإضافيين البالغ عددهم ٢ ٠٠٠ جندي، ولكن نظرا لعدم تمكن الحكومة من توفير قطعة أرض، فقد تم إيواء الجنود مؤقتا في معسكر الجيش الذي تملكه الحكومة في أكويديو. وفي

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية	الطلب/التوصية
<p>الفترة الحالية ٢٠١٢/٢٠١٣، وفرت الحكومة قطعة أرض وسيُنقل الجنود من أكويديو إلى معسكر يوبوغون حيث بدأت أعمال البناء التي كانت نسبة ١٠ في المائة منها قد أُجرت إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ومن المقرر الانتقال من قاعدة كوماسي للوجستيات وموقع كولاس والمدرسة الأمريكية إلى معسكر يوبوغون في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.</p>	(الفقرة ٤٢).
<p>في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستتجاوز العملية النسب الموحدة لأنها عمدت في الآونة الأخيرة إلى تطبيق اللامركزية في عملياتها فأنشأت تسعة مواقع إضافية للأقسام الفنية، إلى جانب أقسام الأمن وضباط الأركان العسكريين والخدمات المتكاملة. وتُخصص مركبات للموظفين الذين يُنشرون في المواقع الجديدة لأداء مهامهم، ولذلك، فإن النسب الموحدة لا يمكن تطبيقها في بعض الحالات.</p>	<p>تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية التي قدمت إليها أنه، بالنسبة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ التي يقترح أن يكون خلالها عدد الموظفين الدوليين ٦٤٠ موظفاً، تقرر توزيع ٢٢٠ مركبة خفيفة بين أولئك الموظفين الدوليين، وهو ما يزيد كثيراً عن المخصصات المستمدة من تطبيق النسب الموحدة المعتمدة لعمليات حفظ السلام. وتسلم اللجنة الاستشارية بضرورة حصول أفراد البعثة على مركبات لأداء مهامهم الرسمية، إلا أنها توصي، في الوقت نفسه، بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار استعراض أسطولها من المركبات وإجراء التعديلات اللازمة لمواءمته مع النسب الموحدة. وتطلب اللجنة أن تقدم إليها معلومات في هذا الصدد في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بما في ذلك، عند الاقتضاء، تبرير لماذا اقترح رصد مخصصات لأسطول مركبات تزيد عما يخصص له استناداً إلى النسب الموحدة (الفقرة ٤٤).</p>
<p>اتخذت الأمانة العامة للأمم المتحدة عدداً من الخطوات الناجحة للحد بشكل ملحوظ من النقص في عدد طائرات الهليكوبتر العسكرية. وبنهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تم الاتصال بأكثر من ٤٣ دولة عضواً، بوسائل منها عقد سلسلة من الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، لتوفير القدرات المطلوبة من طائرات الهليكوبتر. أما موضوع رد التكاليف إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك الأسعار المتفق عليها وعلاقتها بالمدفوعات الأخرى الواردة في مذكرات التفاهم ذات الصلة، فهو موضوع استعراض يجريه فريق</p>	<p>تشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على بذل جهود متواصلة لإيجاد سبل مبتكرة لمعالجة النقص الحالي في عدد طائرات الهليكوبتر العسكرية (الفقرة ٤٧).</p>

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
<p>في حين تلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى المقتنيات من معدات تكنولوجيا المعلومات، فإنها ترى أن من الضروري أن تنظر العملية في إجراء مزيد من التخفيضات في مقتنياتها من أجهزة الحاسوب (الفقرة ٤٨).</p>	<p>عامل لضمان ارتباط أحكام مذكرات التفاهم بالتكاليف المتكبدة في الوقت الفعلي وتعويض الحكومات تعويضا ملائما عما تقدمه من خدمات. وفي طلبات التوريد الصادرة مؤخرا، جُرب استخدام هيكل منقح لرد التكاليف لا يؤدي إلى زيادة التكلفة الإجمالية. ويشير التقييم الأولي إلى أن ذلك قد يكون له أثر إيجابي، ونشرت ستة بلدان مساهمة بقوات ١٤ طائرة هيلكوبتر إضافية خلال الشهور العشرة الماضية.</p>
<p>تلاحظ اللجنة الاستشارية إدراج مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وتشجع العملية على تحديد مزيد من المجالات يمكن فيها زيادة الكفاءة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، وتقديم معلومات أكثر تفصيلا عن تلك المكاسب في سياق مشاريع الميزانية مستقبلاً (الفقرة ٥٣).</p>	<p>تتضمن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ وفورات بمبلغ معقول قدره ٤,٠ مليون دولار نتج عن شراء تذاكر سفر ذهابا وإياب (بدلا من تذاكر الاتجاه الواحد) لتناوب المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين وضباط شرطة الأمم المتحدة.</p>

## جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/66/5 (Vol. II))

الطلب/التوصية	الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية
<p>المنافلات ذات القيمة العالية</p> <p>أشار المجلس إلى بعض المنافلات ذات القيمة العالية. فعلى سبيل المثال، نقلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المبلغين ٢٦,٩٦ مليون دولار و ١٠,٩٧ ملايين دولار بين التكاليف التشغيلية</p>	<p>أُجريت المنافلات المشار إليها لإعادة أموال سبق نقلها لتغطية أنشطة غير مقرررة في انتظار الموافقة على الميزانية الإضافية. وقد أُعيدت تلك الأموال لدى إصدار الأموال الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة.</p> <p>ولا تزال العملية تلتزم بتعليمات الأمين العام المساعد،</p>

وتكاليف الموظفين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١١ على التوالي [...] (الفقرة ٤٦).

المراقب المالي، المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فيما يتعلق بإدارة المخصصات، وتكفل بذلك مراجعة السلطات المختصة لجميع مقترحات المناقلات.

انظر الرد أعلاه.

خلال الفترتين ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٢/٢٠١١، واجهت البعثة تغييراً طرأ على ولايتها واقتضى تخصيص ميزانية تكميلية. وبناء على ذلك، جرى، بالتنسيق مع إدارة الدعم الميداني، إرجاء بعض النفقات وتغيير الأولويات من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة. ولدى الموافقة على الميزانية التكميلية، أُعيدت تلك الأموال وفقاً لبنود الميزانية المعتمدة.

لا تزال العملية تلتزم بتعليمات الأمين العام المساعد، المراقب المالي، المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، فيما يتعلق بإدارة المخصصات، وتكفل بذلك مراجعة السلطات المختصة لجميع مقترحات المناقلات.

في إدارة الدعم الميداني، تتولى شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية دعم إدارة الشؤون الإدارية في وضع خطة مفصلة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لفائدة البعثات الميدانية.

في حين يدرك المجلس أن الاحتياجات التشغيلية المتغيرة تتطلب ميزانية، فإنه من المحتمل أن تشير المناقلات المتكررة وذات القيمة العالية إلى أوجه قصور في صياغة الميزانية وإدارتها. ويرى المجلس أنه ينبغي للإدارة أن تعزز آليتها الحالية للرصد دعماً لإدارة الميزانية، ولا سيما للمناقلات الفردية ذات القيمة العالية (الفقرة ٤٧).

يوصي المجلس أيضاً بأن تعزز الإدارة عمليتي الرصد والاستعراض الحاليين لمناقلات الميزانية بما يكفل تبريرها تماماً كلما نشأت وقبل تكبد النفقات (الفقرة ٤٩).

خطة التنفيذ المفصلة وخطة العمل للبعثات الميدانية (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)

لئن كان لتحليل الثغرات الذي أُجري في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قيمته، فقد لاحظ المجلس أن فرادى البعثات تواجه عدداً من التحديات الخاصة بظروفها. ومن ثم، توجد حاجة أيضاً إلى وضع خطط عمل فردية مصممة بما يوائم كل بعثة على حدة. فعلى سبيل المثال، تواجه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعض التحديات الخاصة في تبرير تكاليف الطائرات، على حين تواجه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تحدياً خاصاً في تبرير معدات مستأجرة في أنواع معينة من المركبات (الفقرة ١٤٩).

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

يعقد الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام في البعثة، الذي يتألف من أصحاب المصلحة الرئيسيين، اجتماعات شهرية لاستعراض التقدم المحرز والتحديات التي تواجه العملية في الإعداد لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتقيم البعثة أيضا اتصالات منتظمة مع مقر الأمم المتحدة وتوفر سجلات شهرية لأنشطتها. ودُرّب ما مجموعه ١٧٠ موظفا بنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

والتقى الفريق أيضا بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بصفة شهرية لمناقشة تنفيذ المعايير المذكورة. وأجرى المكتب عملية مراجعة داخلية لتنفيذ المعايير خلال تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ويعكف أصحاب المصلحة المعنيون على تنفيذ نتائج تلك العملية. ويجري المكتب بانتظام جردا لأرصدة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات، ويجري حاليا تنفيذ عملية مراقبة للمخزون وعملية لتوثيق الأصول العقارية تشمل عقود الإيجار وأنواع الاتفاقات الأخرى.

يوصي المجلس بأن تكفل الإدارة قيام فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وإدارة الدعم الميداني والبعثات بالعمل على نحو وثيق على وضع خطط تنفيذية مفصلة وخطط عمل لجميع البعثات لضمان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في عمليات حفظ السلام (الفقرة ١٥٠).

## دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/66/286 (Part II))

## الطلب/التوصية

## الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

## المخاطر التشغيلية

تُفذت السياسة المعنية بإدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالطيران تنفيذًا كاملاً في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأُنجزت المرحلة الأخيرة، المتمثلة في تطبيق منهجية إدارة المخاطر التشغيلية على جميع عمليات الطيران، في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وشمل ذلك وضع استمارات إضافية لفائدة الوحدات الأخرى في قسم الطيران، وكذلك بالنسبة لمهام الرحلات الجوية اليومية والخاصة. وطلبت وحدة السلامة الجوية تخصيص أموال في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لتدريب موظفي البعثة على إدارة المخاطر التشغيلية.

يستلزم تنفيذ السياسة المعنية بإدارة المخاطر التشغيلية المتعلقة بالطيران، وهي جزء لا يتجزأ من إطار إدارة المخاطر الجوية، وجود عملية لاتخاذ القرار من أجل معالجة المخاطر المترتبة بذلك. وقد لوحظت الأمور التالية في بعثة واحدة على الأقل من بين ٩ بعثات شملتها مراجعة الحسابات، ولم تنفذ السياسة بالكامل (انظر الجدول ٣): (أ) الافتقار إلى إجراءات تشغيلية موحدة موضوعة في شكلها النهائي، (ب) عدم تطبيق منهجية إدارة المخاطر التشغيلية على جميع عمليات الطيران، (ج) عدم إنشاء فريق للمهام معني

بالسياسات بشكل رسمي، أو لم يكن يعمل بنشاط، (د) الافتقار إلى التدريب الشامل بشأن إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة سلامة الطيران. ويرجع التأخر في تنفيذ إطار إدارة المخاطر التشغيلية أساساً إلى الافتقار إلى العناصر التالية: قدرة جميع البعثات على تنفيذ السياسات؛ التزام إدارة البعثات؛ وعي الموظفين بمسائل سلامة الطيران. وتعمل البعثات على معالجة أوجه الضعف بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني. ولم تتخذ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعد إجراء بشأن ”(ب) عدم تطبيق منهجية إدارة المخاطر التشغيلية على جميع عمليات الطيران“ (الفقرة ٢٠).

## المرفق الأول

### تعريف

#### ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد البشرية

فيما يلي المصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في مجال الموارد

البشرية (انظر الفرع الأول):

- **إنشاء الوظيفة:** يُقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما يلزم توفير موارد إضافية، وعندما لا يتسنى نقل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة محددة بأي طريقة أخرى في حدود الموارد القائمة.
- **إعادة الانتداب في وظيفة:** وظيفة معتمدة كان الغرض منها أداء مهمة معينة ثم اقترح قيامها بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا صلة لها بالمهمة الأصلية. وفي حين أن إعادة الانتداب في وظيفة قد ينطوي على تغيير الموقع أو المكتب، فإنه لا يغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل الوظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف الوظيفة:** يُقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير واجبات الوظيفة ومسؤولياتها تغيراً جوهرياً.
- **إلغاء الوظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا لم تعد لازمة لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل الوظيفة:** هناك ثلاثة خيارات ممكنة لتحويل الوظائف، هي كما يلي:
  - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يُقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة ممولة من بند المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤديها ذات طابع مستمر
  - تحويل فرادى المتعاقدين أو الأفراد المستخدمين بموجب عقود شراء إلى وظائف يشغلها موظفون وطنيون: مع مراعاة الطابع المستمر لمهام معينة، وتمشياً مع الفقرة ١١ من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، يُقترح تحويل

فرادى المتعاقدين أو الأفراد المستخدمين بموجب عقود شراء إلى وظائف موظفين وطنيين

- تحويل وظائف الموظفين الدوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: يُقترح تحويل وظائف الموظفين الدوليين المعتمدة إلى وظائف موظفين وطنيين

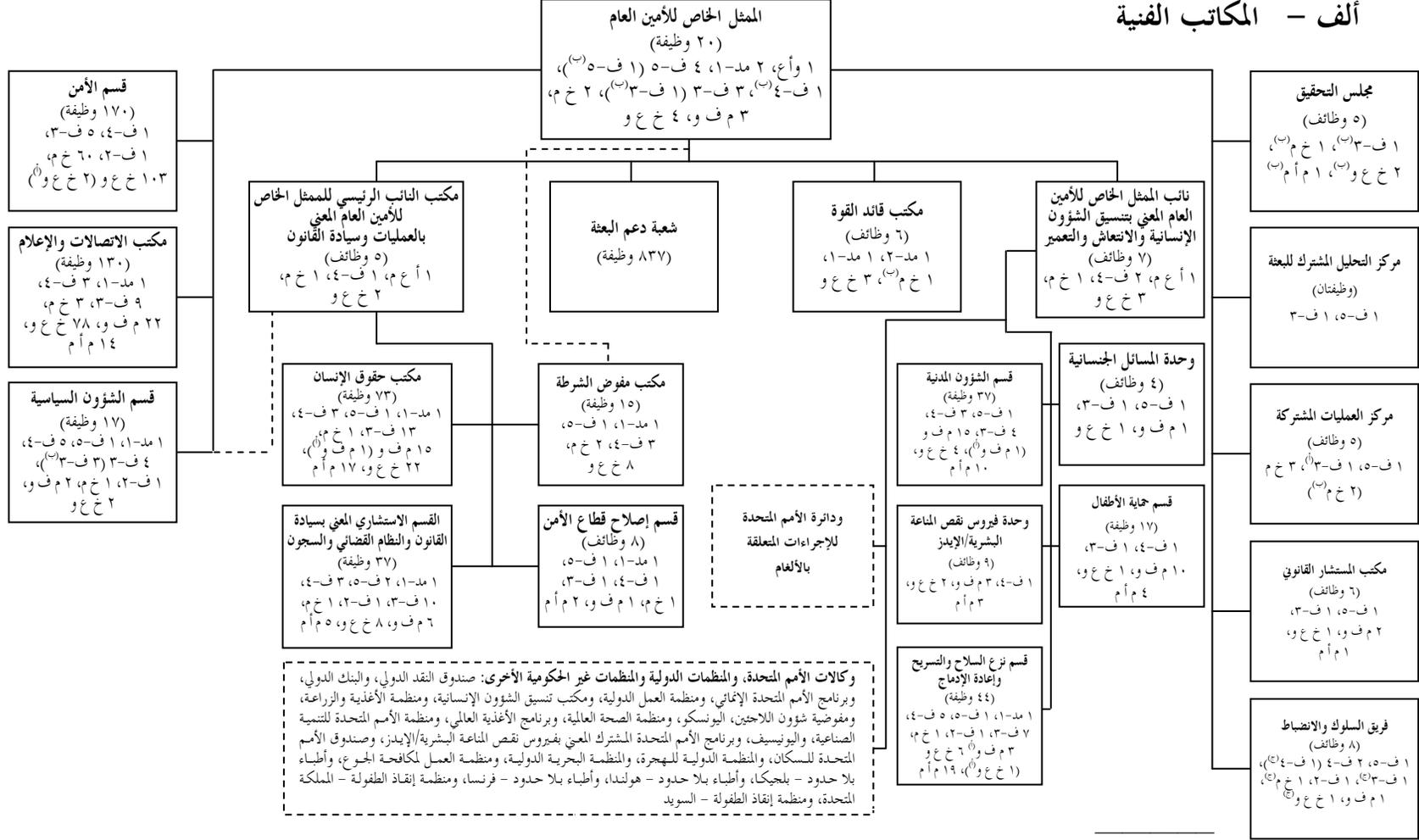
## باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

يبيّن الفرع ثالثاً من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من فروق الموارد، وذلك وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **العوامل المتعلقة بالولاية:** الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تقتضيه الولاية.
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تتسبب فيها أطراف أو أحوال خارج نطاق الأمم المتحدة.
- **معايير التكلفة:** الفروق الناتجة عن أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها.
- **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناتجة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقديرات أقل للتكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج، أو بسبب التأخر في استقدام الموظفين).

## الخرائط التنظيمية

## ألف - المكاتب الفنية



المختصرات: أ و = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد؛ خ م = الخدمة الميدانية؛ م ف و = موظف وطني من الفئة الفنية؛

خ ع و = موظف وطني من فئة الخدمات العامة؛ خ أ = موظف الخدمات الأمنية؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

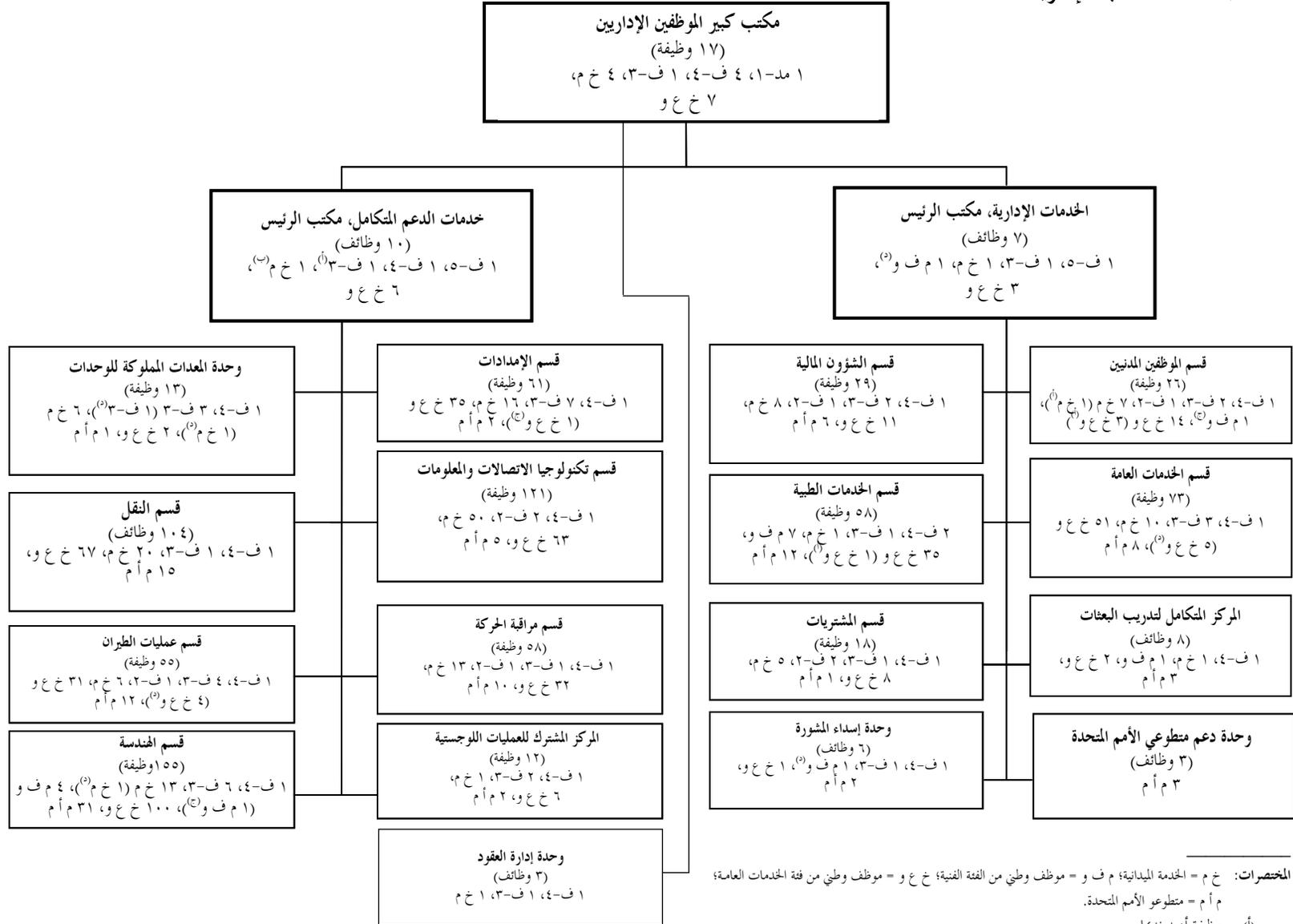
(أ) وظيفة أعيد نديها.

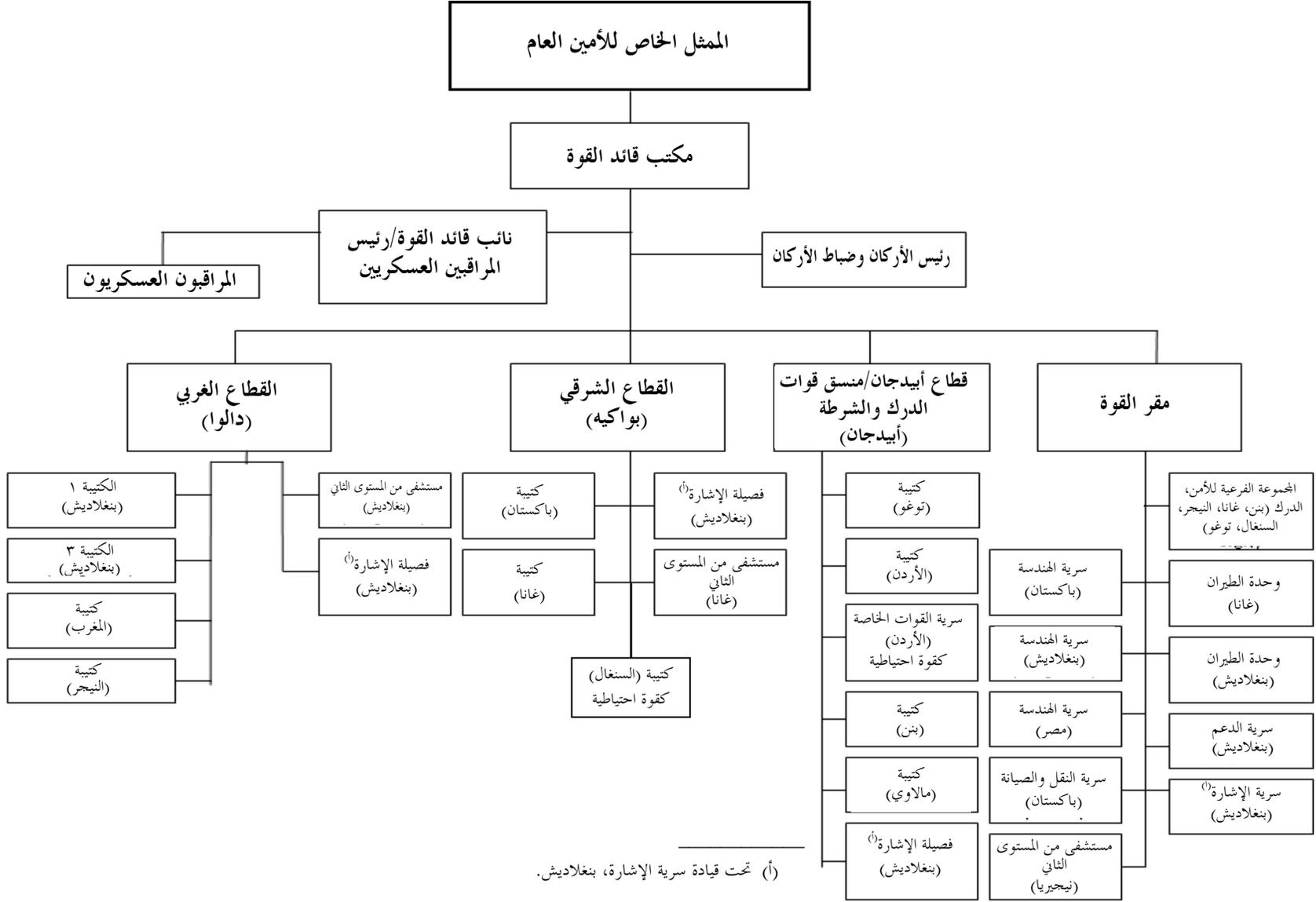
(ب) وظيفة منقولة.

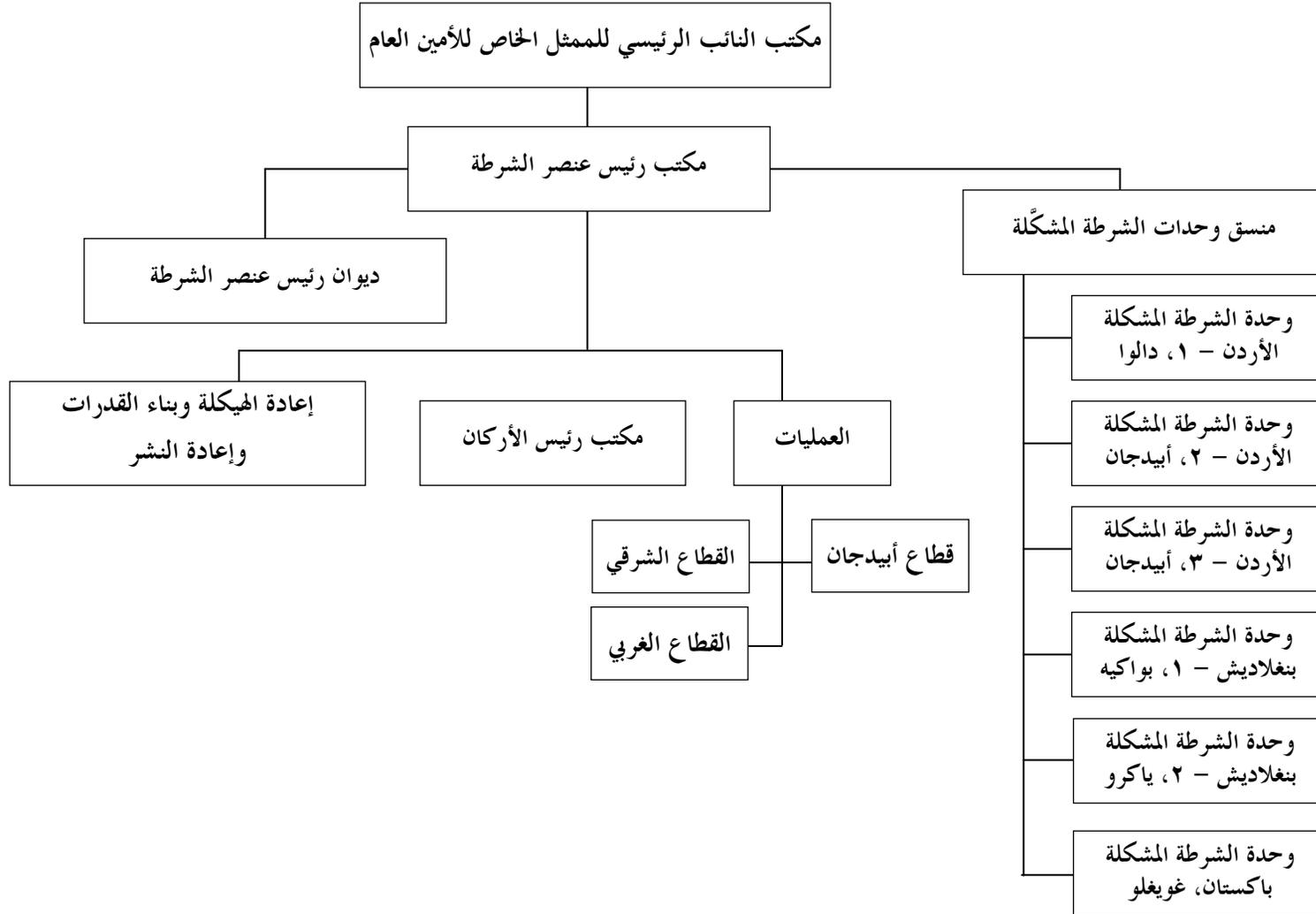
(ج) وظيفة محمولة.

(د) وظيفة ممولة في إطار المساعدة العامة المؤقتة.

## باء - المكاتب الإدارية



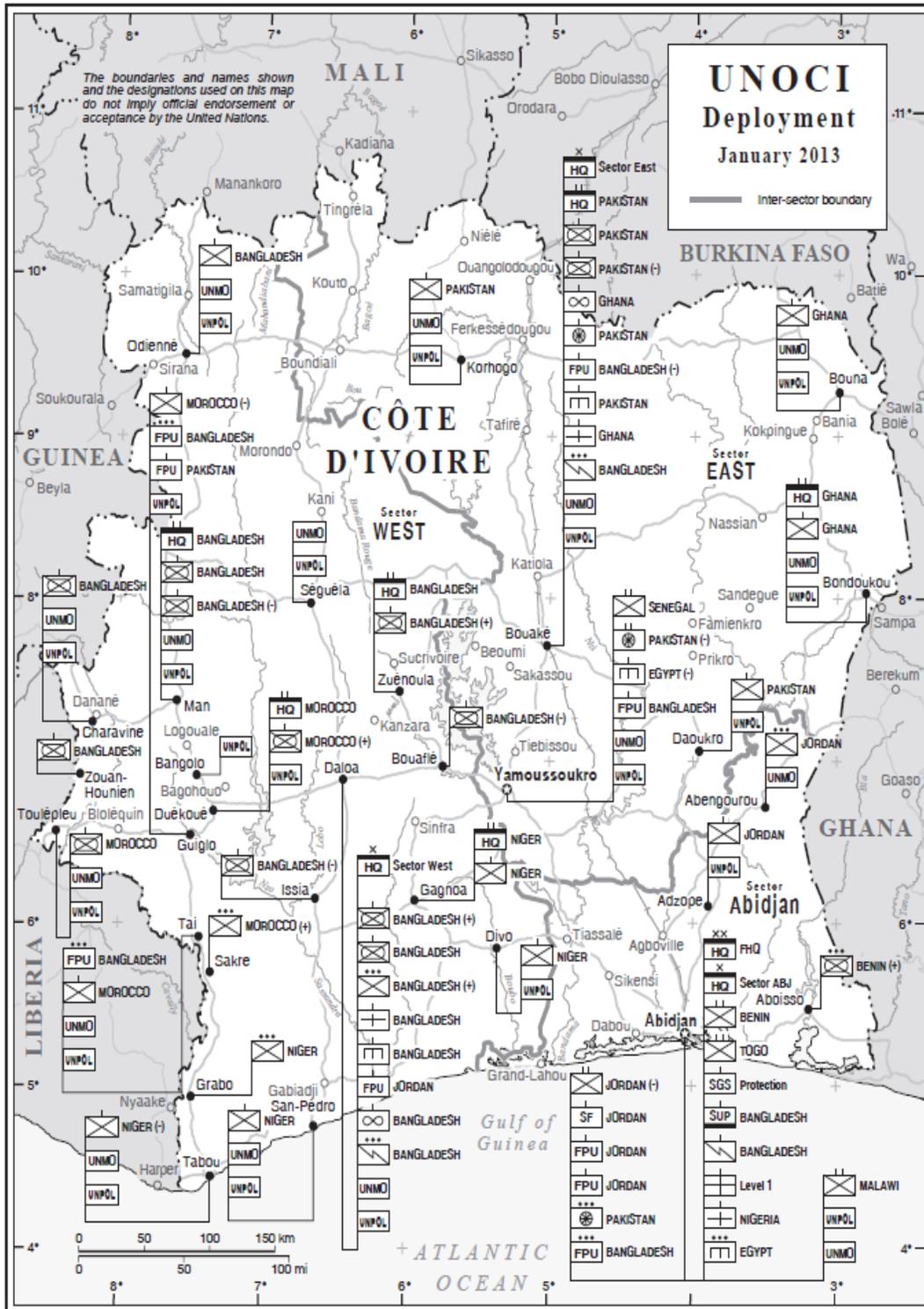




## المرفق الثالث

## معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
الحكومة	وضع آليات متاحة تكفل سيادة القانون، والامتثال لحقوق الإنسان والتوازن بين الجنسين	وضع عدد من التشريعات الرئيسية والثانوية، وفقا للاتفاقيات الدولية والمعايير المنطبقة	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	وضع آليات لمنع النزاعات وإدارتها على الصعيدين الوطني والمحلي	جرى التصدي لعدد من النزاعات عن طريق لجان السلام المحلية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة
الحد من الفقر	ازدياد الدخل المتاح للفئات الضعيفة من السكان (مع التركيز على النساء والشباب)	تحصل الفئات الضعيفة على خطوط ائتمانات صغيرة من أجل بدء أنشطة مدرة للدخل	منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	تحصل الفئات الضعيفة على الغذاء (بنوعية غذائية جيدة بشكل معقول)	تحصل الفئات الضعيفة على الغذاء (بنوعية غذائية جيدة بشكل معقول)	منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للمزارعين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف
الخدمات الاجتماعية الأساسية	الحصول على التعليم الأساسي	حصول (الأولاد والبنات) على فرص منصفة للتعليم الأساسي النوعية المتزايدة	اليونيسيف، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	الحصول على الخدمات المتصلة بالصحة	تحصل الفئات السكانية المتضررة (النساء، والأطفال والشباب) على خدمات صحة الأم وخدمات الصحة المتصلة بالطفولة	صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



Map No. 4220 Rev. 45 UNITED NATIONS January 2013

Department of Field Support Cartographic Section